جـــامعـــة الحـــاج لخـــضـــر بـــــاتنة-1
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قســـم العلوم السياسية

مطبوعة جامعية في مقياس:

نظريات التكامل والاندماج الدولي

مطبوعة جامعية موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية تخصص: علاقات دولية

(السداسي الخامس)

من إعداد :
الدكتورة : عتيقة كواشي
أستاذة محاضرة –أ– بقسم العلوم السياسية
جامعة باتنة –1–

السنة الجامعية:

2022-2021

مطبوعة محاضرات مقياس نظريات التكامل والاندماج الدولي

اهداف دراسة المقياس والاهداف المرجوة : تمكين الطالب من اهم جانب نظري في دراسة العلاقات الدولية الذي برز اعقاب الحرب العالمية الثانية والذي يهدف الى تحقيق الامن والسلم الدوليين بعيدا عن منطق الصراع والقوة والنفوذ الذي كان سائدا في الطروحات النظرية السابقة وبالذات المدرسة الواقعية ، وحيث هذا الجانب النظري يركز على المدارس السياسية والاقتصادية المفسرة لظاهرة التكامل والاندماج الدولي كوحدة جديدة في العلاقات الدولية ، ومن ثم محاولة اسقط تلك الاطر النظرية على مختلف التجارب التكاملية والمنظمات في مختلف القارات .

البطاقة التقنية للمقياس:

مقياس: السداسي الخامس، السنة الثالثة، تخصص علاقات دولية

وحدة التعليم :وحدة تعليم اساسية

مقدمة:

حينما نتحدث عن التكامل نريد أن نعرف المغزى منه، وبتعبير أدق معرفة معنى التكامل، والجابة عن السؤال: ما مدى مساهمة نظرية التكامل في تحديد العلاقات الدولية في الوضع الراهن؟

حيث أن جل النظريات التقليدية في العصر الحديث تركز على عامل القوة المتباينة في النظام الدولي، فنجد **H.S MORGENTHAU** مثلا من خلال كتاباته ،خاصة الذي يحمل عنوان السياسة بين الأمم "**Politics Among nations**" يريد التأكيد على فرضية مفادها أن طبيعة الإنسان اعتدائية وهجومية وهو بطبعه يميل نحو السلطة والنفوذ والقوة، وعلى هذا الأساس تتمحور أفكار أو المدرسة الواقعية، الا أن الواقعيون الجدد قد يختلفون كثيرا عن الواقعيين التقليديين، ومع ذلك فإنهم يتفقون على النقاط الرئيسية، حيث نجد أن: SCHAWARZENBERG لا يختلف كثيرا مع **H.S MORGENTHAU** وفي مسألة التباينات الموجودة في حيازة كل دولة على مقدار من القوة وذلك أمر تكرسه بنية النظام الدولي، فكل منهما يتنهي إلى نفس النتيجة ،وهي أن المجتمع الدولي يتكون من مجموعة من الدول متفاوتة القوى

والنفوذ والسلطة، وهذا التفاوت هو الذي يحدد سلوكات الدول في العلاقات الدولية، باعتبار هذه السلوكات تدعم مركز الدولة من حيث ضمان ركائزها وأسسها وتطورها وواقعها، تلك السلوكات ينتج عنها صراع في العلاقات الدولية، وهذا الصراع في نظر الواقعيون هو الذي يحكم العلاقات الدولية، التي هي علاقات صراع وتطاحن وسيطرة لبلوغ الهدف في تدعيم السلطة والمركز والنفوذ[1].

لكن بعد الحرب العالمية الثانية ،لا ينظر إلى المجتمع الدولي بهذه البساطة ،على أنه قائم على الصراع سواء كانت الدولة كبيرة أو صغيرة فهناك بعض الجوانب والمجالات الأخرى للارتباط والتبادل الدولي لا يمكن تفسيرها في إطار فرضية القوة في العلاقات الدولية. فإذا كانت سياسات الدول في بعض الحالات تدخل في إطار "دفاعية وهجومية" فإنها في حالات أخرى تريد تحقيق غايات ولا يمكن تحقيقها إلا في إطار التعاون السلمي[2].

فالتكامل هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق هذا الهدف والذي هو في الحقيقة وسيلة لتدعيم مركز الدول من حيث القوة والنفوذ والسلطة لكن بعيدا عن الصراع، ورغم ذلك فإنه لم يعط الأهمية التي أعطيت لفرضية القوة والنفوذ في الكتابات الأكاديمية والتاريخية، ومع ذلك برزت العديد من الظواهر في الساحة الدولية أدت إلى تدعيم هذا التكامل[3].

واذا نظرنا الى الواقع الدولي يمكن للمرء لأن يلاحظ أن بعد الحرب العالمية الثانية ثمت انتشار للأسلحة وأصبحت الحروب مكلفة ومدمرة في بعض الأحيان ،فهناك اسلحة ردع في استعمال القوة أدت الى التقليل من فرضية الواقعيون المبنية على منطق الصراع [4].

كما أن عامل انتشار الأسلحة النووية أبعد الفرضية الواقعية من منطق الصراع الى التعاون ،حيث انه اذا مان القصد من النفوذ والقوة هو ضمان الحاجات والخدمات الضرورية لبقاء واستمرار الدول فان التعاون يؤدي بالضرورة الى الوصول الى نفس النتيجة لكن بطرق مختلفة ،واذا كان التنافس يدفع بكل دولة الى تحقيق كل الخدمات والسلع الضرورية لبقائها واستمرارها بطريقة أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها مولدة للنزاع ،فان التكامل يدفع الى تحقيق هذا الهدف بطريقة جماعية وسلمية ،فالتخصص في العمل الدولي

---

[1] صبري مقلد، اسماعيل ، العلاقات السياسية الدولية، القاهرة :دراسة في الأصول والنظريات، المكتبةالاكاديمية، 1991،ص.121.

[2] صبري مقلد، اسماعيل، الإستراتيجية والسياسية الدولية، بيروت :مؤسسة الأبحاث العربية ، ط2،1985،ص.19.

[3] ريمون حداد، العلاقات الدولية،بيروت:دار الحقيقة،2000،ص29.

[4] عبد البديع عباس، العلاقات الدولية أصولها وقضاياها المعاصرة ،القاهرة:مكتبة عين الشمس ،1988 ،ص.11

يؤدي الى الاعتماد المتبادل بين الدول ،فأية دولة مهما كانت قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية لا يمكن توفير كل حاجياتها ومقومات وجودها واستمرارها دون الاعتماد بطريقة أو بأخرى على بقية المجتمع الدولي ،فالاكتفاء الذاتي في كل الميادين هدف مستحيل التحقيق أوضرب من الخيال ،ويبدو هذا ما ذهب اليه " ليندنبرغ" في تعريفه للتكامل حيث يقول :

التكامل هو العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن ادارة شؤونه الخارجية أو شؤونه الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض ،وتسعى بدل من ذلك اتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفويض امرها لمؤسسة جديدة[1].

وعليه يصبح التعاون ضرورة ملحة بين الدول لضمان أقل حد من الاهداف المشتركة ،ومن أجل ذلك استدعى الامر الاعتماد على نظرية التكاليف المقارنة Comparative cost theory والتي مفادها أنه اذا كانت دولة (ا) مختصة في انتاج سلعة ما وبسعر أقل ،نظرا لتجربتها و/أو وفقا للتقنيات المتوفرة لديها ،والدولة (ب) مختصة في انتاج سلعة أخرى لنفس الاسباب ،فان الواقع يدفع البلدين وفقا للميزة النسبية أو وفقا لنظرية التكاليف المقارنة الى تبادل هذه السلع بين البلدين بدلا من محاولة انتاج السلعتين في كل بلد ،ومحاولة تأمينها بطرق أخرى . ومن أجل بلوغ هذا الهدف ،فان الدول تلجأ الى تبني مجموعة من الاجراءات لتدعيم التعاون فيما بينها ،ومنها :الأمن الجماعي (Collective Security) [2] ،مراقبة السلاح ونزعه ، التحالف ،التكامل ،تنسيق السياسات الاقتصادية ....الخ [3].

وبالإضافة الى ما سبق ،أنه في القرن العشرين لا توجد الا مجتمعات قليلة يمكنه الصمود في وجه التغيرات أو التحديات التي أحدثتها الثورة الصناعية والتكنولوجيا ،ولمواجهة الطلبات التي أحدثتها الثورة فان الدولة مطالبة بإصلاح نفسها في اطار معين يسمح لمواجهة هذه التحديات ،وهذا ما أدى بهذه الدول

[1] دورتي جيمس وبالستيغراف روبارت، ترجمة وليد عبد الحي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية: بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1985،ص.16.

[2] الأمن الجماعي :يعني ذلك النظام الذي بواسطته يكون الأمن والوحدة الوطنية مضمونا من طرف كل الدول ،وقد تجسد هذا المبدأ في اتفاقية عصبة الأمم وميثاق الامم المتحدة ،ويتطلب الامن الجماعي قبول الدول القرارات الجماعية وبداء ايراداتها لتطبيق تلك القرارات.

[3] عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض القضايا :الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر،1999،ص.73.

الى البحث عن أنواع جديدة لمصادر السلطة ،وهنا برز التكامل الجهوي كحل اساسي لذلك[1].

بالإضافة إلى عامل آخر ،لم يتم الاتفاق عليه وهو عامل خارجي يتمثل في التهديدات الخارجية نحو التكامل، إن تلك العوامل السابق ذكرها أدت إلى نقل النظرية التقليدية من الصراع إلى التعاون في إطار علاقات سلمية والتنسيق بين الدول.

1-موقع النظرية و تعريف التكامل

أ-موقع النظرية من بين النظريات في العلاقات الدولية[2]:

في دراسة النظريات في العلاقات الدولية المعاصرة هناك تقسيمات عديدة وتصنيفات لهذا النظريات، إن التقسيم الأكثر استعمالا يعتمد على مستوى التحليل، على هذا الأساس هناك نظريات كلية، أي أن التحليل يتم على المستوى الدولي، فبينما هناك نظريات جزئية مستوى التحليل فيها يكون على مستوى الدولة والفرد، ومع ذلك فإن بعض النظريات لا يمكن إدراجها في الإطار الجزائي ولا في الإطار الكلي، ولذلك يوجد تصنيف ثالث يعرف بمنتصف الطريق، يعمل بالتحليل الجزئي والكلي، وتندرج ضمنه نظرية التكامل[3].

إذا نظرنا إلى موقع نظرية التكامل بين نظريات العلاقات الدولية المعاصرة فإننا نجدها تقع موقعا وسطا بين هذه النظريات، فإذا كانت نظرية التنسيق الدولي، ونظرية المنظمات الدولية تمثل النظريات التي تعالج العلاقات الدولية في إطار التكتلات والأحلاف فإن منهجها كلي وتندرج ضمن النظريات الكلية. بينما هناك نظريات أخرى كنظرية اتخاذ القرار، نظرية اللعبة، نظرية المحاكات التي تمثل المنهج الجزئي وتندرج ضمن النظريات الجزئية، ،لكن نظرية التكامل لا يمكن إدراجها ضمن التقسيم الأول أو الثاني، وإنما نظرية التكامل تبدأ بدراسة جزئية، أي دراسة الدولة وكافة أجهزتها والفئات الاجتماعية المؤثرة فيها من جماعات ضغط ومصالح في الانتقال لتحقيق الكل، أي ادماج الوحدات السياسية الأعضاء في التكامل في وحدة سياسية أكثر شمولا مثل التي بدأت بها عبر مسار وعملية التكامل، وزيادة على ذلك فإن هذه النظرية تحاول ربط بين الجانب النظري والجانب العملي لمسار التكامل[4].

---

[1] باليسا، بيلا، نظرية التكامل الاقتصادي ،ترجمة راشد البراوي ،القاهرة :دار النهضة العربية ،1964،ص12.

[2] Robert Schuman, Theory and practice of regional Intergration,p.31.

[3] –محمد فهمي، عبد القادر، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع،2010

[4] نفس المرجع ،ص15.

لذا نظرية التكامل والاندماج تقع في الوسط تبدأ بالجزء وتنتهي بالكل ولا تقتصر على الجانب النظري وإنما تتعدى إلى الجانب العملي، فهي تهتم بالتحليل العلمي والتجارب العملية، ويبدو أنها تأثرت بالبيئة التي ظهرت فيها، حيث تعد أفكارها وليدة بما يحدث في الجماعة الأوروبية المشتركة[1].

ب–تعريف التكامل:

هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالتكامل، فنجد مثلا كارل ماركس أعطى تعريف للوحدة، غير أن التعاريف التي ترد في الدراسات الأكاديمية فهي التي تتعلق بالذات بالمدرسة الوظيفية الجديدة، حيث نجد مجموعة من التعاريف المتعلقة بالتكامل والاندماج،وعليه نورد التعريف اللغوي ثم الاصطلاحي للتكامل والاندماج.

1 / **التعريف اللغوي:** ان البحث عن المدلول اللغوي للتكامل نجد اصوله في الفكر الغربي في الكلمة اللاتينية intiegritas والتي تعني تجميع الأشياء وربط الأجزاء المفصولة وتجميعها مثلما ورد استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد oxford،واما في اللغة العربية ،فورد التكامل في قاموس "لسان العرب" ،بمعنى التمام وهو مشتق من فعل كمل وكامل شيء ،اي تمت اجزاءه [2].

2/ التعريف الاصطلاحي للتكامل:

– في قاموس العلوم السياسية والمؤسسات السياسية :

التكامل هو قدرة مجموعة من الوحدات السياسية المختلفة على تأليف كل واحد يشترك في وحدة واحدة من قيم ومعايير التعاون [3].

– موسوعة العلوم السياسية لعبد الوهاب الكيلاني واخرون:

التكامل هو عبارة عن نتيجة تراكمية من أجل تغيير طبيعة العلاقات التي تربط الوحدات السياسية على

---

[1]عوني، مالك، "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ..... آفاق التكامل الأوروبي الجديد"، في السياسة الدولية .ع 142 أكتوبر،2000 ،ص111 .انظر كذلك مصطفى كمال محمد، نهرا فؤاد، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، بيروت :مركز دراسات الوحدة الأوروبية، 2001 .

[2]جيمس دورتي ، بالستغراف روبرت ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ترجمة وليد عبد الحي .ط .1.الكويت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع، 1985 ،ص13.

[3]محمد ، بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية: دراسة المفاهيم والنظريات. بيرت: دار الجيل، 1999 ص.16

المستوى الدولي ،حيث تقبل بإقامة أجهزة مركزية تسلم لها جزءا من صلاحياته ،وهي عملية مركبة ومتسلسلة [1]. –

اهل الاختصاص :

في الحقيقة هناك تعاريف كثيرة ومختلفة للتكامل ،وذلك نتيجة اختلاف وتعدد الزوايا التي ينظر اليها الباحثون للتكامل ،ونوجز أهم هذه التعاريف فيما يلي :

تعريف دافيد ميتراني(احد رواد الوظيفية الاصلية):يقول ميتراني ان تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدى الى تزايد كبيرفي الوظائف الفنية وغير السياسية التي تواجه السياسيين أو الحكومات ...وهذه الوظائف لعبت دورا كبيرا في المشكلات الفنية على المستوى الدولي ، اذا أصبح من الممكن ايلاء مثل هذه المشكلات للمتخصصين ،وفصل نشاطهم الى حد ما من القطاع السياسي ،فانه من الممكن في هذه الحالة انجاز التكامل الدولي[2]،أي بمعنى زيادة المشكلات على المستوى الوطني سيؤدي الى اتساع قاعدة التعاون الدولي في هذا الحقل ،يبدو أن ميتراني ينقل بؤرة الاهتمام من القضايا السياسية الى القضايا الفنية ،مركزا في ذلك على مايسميه مبدأ الانتشار ،حيث ان التكامل في قطاع معين يمكن ان ينتشر ويخلق تكامل على عدة قطاعات.

يرى جون غالتينغ ،بان التكامل عملية تطورية ومرحلية ولا يتم دفعة واحدة ،بحيث يرى بأنه عملية يشكل فيها طرفان او اكثر طرفا واحدا وعندما تنتهي العملية مكون امام حالة تكامل ،وبالمقابل اذا انقسم طرف الى طرفان أو أكثر فاننا عند حالة الانقسام نكون أمام حالة من التفكك والانحلال [3].

وأما تعريف ليون ليندنبرغ هو :التكامل هو العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن ادارة شؤونه الخارجية أو شؤونه الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض ،وتسعى بدل من ذلك اتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفويض امرها لمؤسسة جديدة [4].

بينما كارل دويتش يعرف التكامل بانه : الواقع او الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة وهي تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعة ،وتماثلا في مؤسساته الاجتماعية ،وسلوكها الاجتماعي الى درجة

---

[1] عبد الوهاب، الكيالي، موسوعة السياسة .ج .1 .بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1986،ص121

[2] جيمس دورتي، بالستغراف روبرت ،المرجع السابق، ص ص271–272

[3] نفس المرجع.

[4] نفس المرجع.

تتمكن فيها الجماعة من التطور وبشكل سلمي ،بمعنى ان التكامل عند كارل دويتش هو حالة يحل فيها الافراد داخل المجتمع خلافاتهم بطرق سلمية بدلا من اللجوء الى العنف ،اي هناك امكانية لتسوية الخلافات بطرق سلمية بين الوحدات اعتمادا على الحوار والاعتماد المتبادل ،أي انجاز داخل الاقليم للمؤسسات وتطبيقات قوية بشكل كاف وكذلك واسعة الانتشار بشكل كاف لضمان الاستمرار لوقت كبير وطويل ،اعتمادا على توقعات التغيير السليم بين مجموعات الاقليم [1].

في حين **أميتاي ايتزيوني،** يعتبر المجتمع السياسي متكاملا اذا كان هذا المجتمع يملك سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف والاكراه ،حيث يكون لهذا المجتمع مركزا لاتخاذ القرار يقوم بدور توزيع الثواب او العقاب داخل ذلك المجتمع ،أي ان قوة العنف والاكراه تقوم باذابة كل الفوارق والاختلافات السياسية الموجودة بين الوحدات ،وهذا ما يعرف عند أميتاي ايتزيوني بالتوحيد السياسي[2].

هناك من يعرفها بانها عملية تقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها السياسية الى المراكز الجديدة[3].

باعتبار التكامل عملية موضوعية(Objective process) يعني أنه يتم وفقا لأسس منطقية بناء على مبررات حقيقية، لأن التكامل عملية موجهة (Oriented process)؛ أي أنه يسير وفق جهاز مؤسساتي وحكومي، أما التكيف المتبادل (Mutual adaptation) يعني إعادة الهيكلة للبنى ذات الصلة بالجانب الذي تمتد إليه عملية التكامل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا، أما النظام المتجانس (Homogenitic system) فيمكن من خلاله خلق وحدة جديدة في النظام الدولي مثل الأوبيك، الكوميكون، حركة عدم الانحياز، وموضوع التكامل ليس مطلقا، بل يخضع لطبيعة البنى التي أفرزت هذا الشكل، فقد يكون التكامل اقتصاديا، أو سياسيا، أو عسكريا، ليشمل فيما بعد بقية المجالات طبقا لمبدأ الانتشار، فالتكامل لا يشمل كل المجالات مرة واحدة، ولكن ينطلق في مجال معين ليعم المجالات الأخرى، مثل ما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوربي [4]

---

[1]عامر مصباح ،تحليل التكامل الدولي ط.6، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،2008،ص15 انظركذلك: كارل دويتش ،تحليل العلاقات الدولية.

[2] ali m. al agraa,theeconomics of the europeancommunity ;oxfordMallen ;1985

[3].عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،2006،ص16.

[4]عبد الناصر جندلي. "التكامل: مقاربة مفاهيمية وتنظيرية". مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية 03، أغسطس 2015، ص15

أرنست هاس E.HAAS الذي يعتبر ابرز رواد التكامل (اب الوظيفية الجديدة):يعرف التكامل على أساس أنه "**مسار أو عملية Pracass بمقتضاها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى مركز أو وحدة أوسع وأشمل والتي تمتلك مؤسساتها أو تهدف إلى امتلاك شرعية قانونية على الدول الوطنية المعنية**"[1].

ج- خصائص التكامل والاندماج:

1-يركز هاس على ربط التكامل بالمسار أو العملية، وهذا يعني أن التكامل لا يتوقف على اتخاذ قرار يؤدي إلى دمج مجموعة من الدول، إنما مسار وفق تسلسل زمني يحتاج إلى مجموعة من القرارات تنتهي بتكوين وحدة أشمل وأوسع، وهذا المسار عبارة عن خطوات تبدأ في مجال تخصص معينة، لأن تحويل الولاء لا يتصل والسلكة أو السياسة مباشرة، وإنما يتصل بالمواطنين للتحويل، ولأنهم من السلطة القطرية إلى الوحدة الأشمل، ويتم ذلك بواسطة مجموعة من الوسائل والطرق التي تعطي الأهمية للمصالح والأهداف دون التركيز على القطر حتى أو وحدة أوسع واشمل من الناحية الاقتصادية السياسية الثقافية والاجتماعية في الواقع إلى حد الآن في الوحدة التي لم تتكون[2].

2-إن التكامل عكس المنظمات الدولية، فالآلية المؤسساتية(آلية اتخاذ القرار) بين الدول متساوية وليس فوقها، فهي لا تملك سلطة عكس التكامل الذي يهدف إلى تكوين آلة اتخاذ القرار حتى في الدول القومية، أو بنفس المعنى تكوين مؤسسة فوق الدولة تملك حق التقرير بين هذه الدول، وتكون لها القدرة لصنع القرارات فوق هذه الدول. أو تهدف إلى تكوين مؤسسات تكون لها القدرة على اتخاذ أو صنع قرارات إجبارية في مصلحة الحكومات الوطنية[3].

3-التكامل عبارة عن عملية انصهار السلطات والشرعيات المنفصلة، وهذا الانصهار يأخذ طابع جغرافي لتشكل بعد ذلك إطار وحدة أكثر شمولا واتساعا، والشمولية نعني بها أن القرارات التي تتخذ في إطار الوحدة الجديدة تعنى كل الدول المعنية بالتكامل، أما الاتساع فنعني به أن العملية قد تبدأ بين دولتين وتتسع لتشمل عدد من الدول في إقليم جغرافي معين أو تأخذ شكل وحدة عليا وسياسة واحدة كما هو الشأن في الفيديرالية.

---

[1] بوعشة، محمد ، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية: دراسة المفاهيم والنظريات. بيرت: دار الجيل، 1999،ص11

[2] .حسين عمر ، التكامل الاقتصادي انشودة العلم المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي،1998 ،ص87

[3] اسماعيل العربي ، التكامل والاندماج الاقليمي بين الدول المتطورة ، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1981

4–بالرغم من أن البعض تكهن بأن التكامل يتم عن طريق الفيدرالية إلا أن الواقع يرهن أن التكامل عبارة عن مسار تجريبي يرتبط تقدمه أو تطوره أساسا بالنجاح المحقق في مراحله المختلفة، إلا أن الانتقال إلى مرحلة معينة مرتبط أساسا بالنجاح الذي يحققه في المرحلة السابقة، وعلى هذا الأساس يختلف هاس مع الطرح الفيديرالي الذي يعتمد على انصهار الدول بواسطة قرار مباشر وعادة ما يتخذ في صيغة معاهدة أو اتفاقية ونفس الشيء بالنسبة للكونفيدرالية التي تأخذ بمدخل مباشر[1].

5–إذا نظرنا إلى التكامل على أساس أنه عبارة عن نمط متقدم من التعاون والاعتماد المتبادل، غير أنه قد لا يمكن هدفا في حد ذاته، فالتكامل أحيانا عبارة عن وسيلة لتحقيق هدف معين كتحقيق الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، إذ أنه يوسع إمكانيات احتمالات التنمية بين تلك الدول الأعضاء في عملية التكامل، فمثال ذلك نجد تجربة الوحدة الأوروبية المشتركةلا يمكنها حل المشاكل الصناعية والزراعية لدول أوروبا الغربية على نسق واحد، إنما مثل هذه المشاكل تحل بطرق موحدة داخل كل دولة على حدة، مما يجعل عملية التكامل ممكنة وواقعية، بحيث تؤدي فيما بعد إلى تقدم آخر على مستوى مجالات مختلفة، وبعبارة أخرى أن حل المشاكل العالقة بين الدول المعنية بالتكامل تحل من طرف كل دولة مع مراعاة كيفية التطور نحو الوحدة، وهذا يحدث إذا توفرت الإيرادة السياسية بطبيعة الحال. فالوحدة المغاربية هي هدف نبيل من ناحية التطورات الفردية والجماعية وحتى الفلسفية لكن لا يعتبر مجال لحل المشاكل نتيجة لعدم رغبة الدول لتحقيق الأهداف في إطار جماعي إنما وسيلة للمناورة وتغطية بعض الأمور فقط، ولا يمكن تحقيقها إلا إذا توفرت شروط التكامل داخل كل دولة من دول الاتحاد[2].

6–التكامل يتطلب عملا مستمرا يؤدي غالبا إلى تغيير الوحدات الوطنية وفقا للبيئة المتغيرة، وهذا يتطلب نوعا من الاسقرار والاستمرارية داخل هذه الوحدات، أما إذا كانت هذه الوحدات تمر بمرحلة التغيير السريع فإن ذلك يجعل عملية التكامل مستحيلة التحقيق، إذ أنه في هذه الحالة بدأت الظروف تبرز الإيديولوجيات المتطرفة التي لا تقبل التغيير والتعديل في مبادئها مما يعقد مسألة التكامل[3].

---

[1] علاوي محمد حسن، ، "الإقليمية الجديدة :المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليم" .في مجلة الباحث، ع .07. الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2010.

[2] علي العدبه، العولمة والتكتلات الاقتصادية في:

http://www.Ali-hu.tripod.com/ali2.doc

[3] سعيد، ملاح، الإشكاليات الأساسية للتنظير في التكامل الدولي .في :

7–التكامل هو من بين الاهتمامات الرئيسية التقليدية في العلوم الاجتماعية، فيمكن أن يكون في اتجاه أو ميدان واحدا كالاقتصاد مثلا أو يكون في اتجاهات أو ميادين متعددة، كما يمكن أن يتم في جميع المستويات ابتداء من هيئات أقل من الدول: أسر، قبائل، بين تنظيمات لا ترقى إلى الدول بالمفهوم العصري، حتى يكون العمل جماعي، ويرتكز أساسا على توحيد القيم، وهذا لتحقيق الأهداف البعيدة المدى والمتمثلة في تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

وعليه فالتكامل يختلف عن بعض مظاهر العلاقات الدولية، والتي تأخذ سيمات أخرى مثل: التعاون، التنسيق، التحالف، السياسات الجهوية، والتي سيتم توضيحها فيما يأتي:

2–التفرقة بين التكامل وبعض المفاهيم المشابهة له:

إذا كان التكامل هو عبارة عن مسار من أجل توحيد سياسات سياسات الدول في كافة المجالات عن طريق تكوين آلة مواساتية مشتركة تنتقل إليها صلاحية اتخاذ القرارات، وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق وحدة شاملة تنصهر فيها الولاءات الوطنية، فإنه يختلف عن التحالف، التعاون، التنسيق، بالجهوية في الشكل وفي المحتوى.

أ–التحالف: ومن الأمثلة الأكثر شيوعا منذ القدم هو ما كان يعرف بالتحالف (Alliance) وهو تعبير يطل على تنظيم أو التزام عدد من الدول باتخاذ تصرفات معينة ضد دولة أو دول أخرى في ظروف معينة.[2] ويستعمل مصطلح الحلف أساسا لتحديد نوع معين من الاتفاقات مثل حلف الأطلسي وحلف وارسو وحلف جنوب شرق آسيا، كما أن هنالك أمثلة لهذا النوع من الالتزام دون أن يتخذ طابعا رسميا وأفضل مثال على ذلك ما يسمى بالعلاقات الخاصة القائمة بين أمريكا وبريطانيا والتي تجلت في أشكال متعددة من التحالف المميز، إضافة إلى ذلك، هناك تحالف يعرف بالانحياز، فالدولة الصغيرة ولكي تقي نفسها من الأخطار الداخلية والخارجية تعتمد في حماية وجودها على القوى العسكرية للدول

---

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3073.html

[1] – Commission Européenne. Rapport Générale sur L'activité européenne 2006 Bruxelles : Luxembourg, 2007

[2] ibid

الكبرى أو تتلقى منها توجيهات سياسية مباشرة أو غير مباشرة تكون في حالة انحياز لها أكثر من كونها متحالفة معها.

والتحالف معروف في القانون الدولي والدراسات الاستراتيجية يميل أو يتصل بالجانب العسكري، وهو عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر لمواجهة خطر أو أخطار مشتركة أو لتحقيق أغراض معينة، فالتحالف من الناحية النظرية يمكن أن يكون سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا موجه ضد وحدة أو وحدات معينة، أو ضد من يقوم بعمل يشكل خطرا على دول التحالف، وقد يكون للوحدات المتحالفة أهداف ومصالح موحدة أو مختلفة لكن غير متناقضة، وتحدد طبيعة واستمرارية هذه المصلحة المشتركة ووجود التحالف وقوته، إذ أن هذه المصلحة تزول بمجرد تصدع أو زوال التحالف.

إذن فالدافع لقيام التحالف هو وجود خطر داخلي أو خارجي يهدد وحدات التحالف، فعلى عكس التكامل فإن التحالف لا يهدف إلى تحقيق بناء ساكن دائم ومستمر تكون له القدرة على اتخاذ القرارات في كافة المجالات مما يؤدي إلى تحويل الولاء الى هذه المؤسسات الجديدة.

نلخص الفرق بين التكامل والتحالف:

–إن التكامل ليس في مواجهة دول وأخطار أخرى، رغم أنه قد يكون للعامل الخرجي دور ولكن ليس هو كسبب رئيسي.

–من ناجية ثانية، التحالف لا ينشأ مؤسسات دائمة ومستقرة كما هو الحال لعملية التكامل والاندماج.

–الناحية الثالثة، قد يكون للدول المتحالفة أهداف من أجل التحالف، لكن ليست متشابهة مثال ذلك التحالف الألماني الروسي قبل الحرب العالمية الثانية.

–إن التحالف يزول بزوال أسباب قيامه، أو الأخطار التي أدت إلى قيامه، فأحلاف الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية انتهت بانتهاء الحرب الناتو حاليا يرى المحللين بأن دوره انتهى بانتهاء سبب قيامه.

ب–التعاون Coopération والتكامل Interaction:

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالتعاون، لكنها تختلف باختلاف توجهات الباحثين ومواقعهم، إذ قد يعني التعاون الارتباط والتنسيق في الميادين الاقتصادية، وقد يشمل مفهوما أوسع كأن يتضمن

التعاون في مجالات متعددة كالاقتصاد والسياسة والأمن.[1] وعموما يمكن القول أن المختصين في الاستراتيجيات العسكرية يعرفون التعاون على أنه تلك الروابط بين دولتين أو أكثر وفق شرائط معينة، لبلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة، والمؤكد أن التعاون لا يؤدي حتما إلى بناء نوع من الوحدة المؤسساتية، ومن هنا فهو يختلف عن باقي المفاهيم الأخرى كالشراكة والتكامل ...إلخ.

هو عبارة عن محاولة لتقريب سياسات الدول في مجال أو مجالات متعددة لا تؤدي –كما هو الحال بالنسبة للتكامل– حتما إلى اقامة نوع من البناء المؤسساتي، فالغرض هنا هو تحقيق اتفاق في ميدان أو ميادين معينة وذلك لبلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة دون الرغبة في توسيع هذا التعاون أو محاولة نشره إلى ميادين أخرى وقد يكون التعاون في الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو العسكري، ونعطي مثال حول التعاون وهو تعاون تونس الجزائر في ميدان الغاز، إلا أن التعاون إذا انتشر في جميع الميادين (نجح) قد يكون مؤسسة لإبرام لتفاق التكامل

2/ أشكال وأهداف التعاون:

يمكن النظر إلى أشكال التعاون من زاوية تتعلق بمجال التعاون، والتي سيتم استعراضها في النقاط الآتية:

- **في المجال الاقتصادي:** يكون التعاون في شكل اتفاق بين دولتين أو أكثر، وقد تتفق الدول على الانضمام إلى مؤسسات دولية وضعت لدعم الاقتصاد والتجارة بين الدول، ويعد هذا المجال أكثر ملائمة لتقوية مركز الدول، لأنه أقل إثارة للحساسيات السياسية، وهذا المجال يساهم في دفع التعاون في مجالاته الثانوية كالتعاون بين القطاعات الاقتصادية، وفي المجالات الاجتماعية والسياسية....إلخ، وتعتبر السوق الأوربية المشتركة أحسن مثال.
- **في المجال السياسي الأمني:** يلاحظ وجود مثل هذا النوع من التعاون في أنشطة الأمم المتحدة السياسية مثل حفظ السلام في البوسنة، لبنان، وكوسوفو، وقد يتعدى هذا التعاون من مجرد

[1]: شكري محمد عزيز، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت: عالم المعرفة، 1978، ص 6

العلاقات السليمة إلى محاولة تطبيق نظرية الأمن الجماعي[1] (Collective Security) مثلما حصل بين العراق ودول التحالف أثناء حرب الخليج الثانية، وفي الواقع العملي فإن العمل بالجانب السياسي الأمني يواجه متاعب جمة، نتيجة لما يفرزه من تأثيرات سلبية على الدول عند اتخاذ قرارات معينة، بدافع أنها تتمتع بالشخصية القانونية وترفض التدخل في شؤونها الداخلية.

- **في المجال الثقافي الاجتماعي:** وفي هذا المجال يتطلب تكوين قيم متقاربة بين المجتمعات، حتى يسمح للفرد بقبول أو التعامل مع تلك القيم الجماعية إذا لم تكن تتعارض مع ثقافة الفرد أو الجماعة، وتشكل تلك القيم وعلى مر السنين ثقافة جديدة، ويتجلى ذلك في إطار المساعي التي تقوم بها بعض المنظمات الدولية التي تهتم بالجوانب الثقافية والاجتماعية كاليونسكو وجامعة الدول العربية.

وللتعاون أهداف يتم السعي إلى تحقيقها في الواقع العملي، وتتمثل هذه الأهداف في النقاط التالية:[2]

- **القوة الاقتصادية:** تعتبر القوة الاقتصادية من بين الأهداف الأساسية للتعاون، والواقع يؤكد أن التعاون يعتبر خاصية لصيقة بكل الدول سواء كانت فقيرة أم غنية، فالتعاون يحدث متى رغبت الأطراف في ذلك.

- **القوة السياسية:** تهدف الدول من خلال التعاون بأن تلعب دورا مؤثرا في العلاقات الدولية، من خلال تأثير الدول على سلوكيات الدول الضعيفة ومحاولة الأولى توسيع نطاق مصالحها على حساب الثانية.

- يؤدي التعاون إلى حل النزاعات أحيانا، وتذليلها أحيانا أخرى، وقد يكون ذلك على المستوى الجهوي أو القاري أو الدولي.

---

[1]: الأمن الجماعي Collective Security ويعني ذلك النظام الذي بواسطته يكون الأمن والوحدة الوطنية مضمونا من طرف كل الدول، وقد تجسد هذا المبدأ في اتفاقية عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة، ويتطلب الأمن الجماعي قبول الدول القرارات الجماعية وارادتها لتطبيق تلك القرارات أنظر: Florence Elliot and Michael Summerskill, A Dictionary of Politics, Fourth Edition, Meddesex, (England: Puguin Books, IMC, 1964, P77

[2] حسين بوقارة، مذكرة في العلاقات الدولية، لطلبة العلوم السياسية العلاقات الدولية، جامعة باتنة(1996/1995) ص.9.

3/ التعاون بين الفكر والواقع العملي:

يرتكز مفهوم التعاون على جملة من الأفكار يمكن إدراج البعض منها فيما يلي:

أ/ التخصص في العمل الدولي ويؤدي إلى زيادة حجم المبادلات التجارية، فأية دولة مهما كانت قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية لا يمكنها أن توفر كل حاجاتها وحماية وجودها واستمرارها دون التعامل بطريقة أو بأخرى على بقية أعضاء المجتمع الدولي، فالاعتماد على الذات في كل الميادين ضرب من الخيال، وعليه فإن التعاون يعتبر ضرورة تقتضيها مصلحة الدول، فإذا كانت الدولة (أ) مختصة في إنتاج سلعة ما وبسعر أقل، نظرا لتجربتها و/ أو وفقا للتقنيات المتوفرة لديها، والدولة (ب) مختصة في إنتاج سلعة أخرى لنفس الأسباب، فإن الواقع يدفع البلدين وفقا لنظرية التكاليف النسبية أو نظرية التكاليف المقارنة إلى تبادل هذه السلع بين البلدين بدلا من محاولة إنتاج السلعتين في كل بلد، ومن أجل بلوغ هذا الهدف، فإن الدول تلجأ إلى تبني مجموعة من الإجراءات وتنسيق السياسات فيما بينها. [1]

ب/ إن ظاهرة الاعتماد المتبادل يمكن قياسها بين بلدين أو بين مجموعتين من البلدان في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، والذي يعني معرفة زيادة درجة التعرض (Vulnerability) للصدمات الاقتصادية النابعة في العالم الخارجي، ومن خلال ذلك يمكن تحسين مستوى الأداء الاقتصادي للبلدان التي تشملها ظاهرة الاعتماد المتبادل.[2]

وبالرغم من أهمية هذه الأفكار لتحقيق الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، فإنها لا تؤدي بالضرورة إلى حل المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالنسبة لجميع الدول وعلى نسق واحد، وعموما يمكن القول بأن حصيلة التعاون قد حققت الكثير من النجاح بين البلدان المتقدمة، نظرا لتجانسها في الثقافة والفكر والإبداع، لكن ذلك لم يتحقق بالنسبة للعلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية. هو عبارة عن محاولة لتقريب سياسات الدول في مجال أو مجالات متعددة لا تؤدي –كما هو الحال بالنسبة للتكامل– حتما إلى اقامة نوع من البناء المؤسساتي، فالغرض هنا هو تحقيق اتفاق في ميدان أو ميادين معينة وذلك لبلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة دون الرغبة في توسيع هذا التعاون أو محاولة نشره إلى ميادين أخرى وقد يكون التعاون في الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو

[1]: يوسف صايغ، التنمية العصية، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1992، ص 87
[2]: سعيد النجار، المرجع السابق، ص 16

العسكري، ونعطي مثال حول التعاون وهو تعاون تونس الجزائر في ميدان الغاز، إلا أن التعاون إذا انتشر في جميع الميادين (نجح) قد يكون مؤسسة لإبرام لتفاق التكامل.

ج- الشراكة(Partnership) : مع تنامي ظاهرة العولمة تزايدت محاولات ومبادرات التكامل الجهوي سيما في بعض الدول النامية[1]. ورغم نجاح قيام منظمة التجارة العالمية لتنظيم التعاون المتعدد الأطراف، فإن الميول لإنشاء تكتلات جهوية مازالت مستمرة في العديد من مناطق العالم للبحث عن إحدى أشكال التكامل المعروفة في النظريات الاقتصادية. وقد حاولت العديد من الدول النامية الدخول في مرحلة جديدة من مبادرات للتكامل والاندماج حسب منطق الانفتاح التجاري أو الاقتصادي. وعلى هذا الأساس ولضمان نجاح هذه المحاولات نجد أن البعض من هذه الدول تسعى إلى إقامة شراكة مع دول جد متطورة من أجل النفاذ إلى أسواقها من خلال توفير مناخ ملائم للاستثمارات الأجنبية حتى تحسن من أداءها الاقتصادي واحتوائها للمشاكل الاجتماعية التي تهددها في وحدتها السياسية، ومن ثم تدعيم مكانتها على الساحة الدولية.

وطبقا لهذه النظرة يتضح أن العالم سيعرف عدة محاولات للتكتلات الجهوية ما بين دول ذات مستويات مختلفة من حيث التزايد في النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي. وكما يلاحظ المرء أنه منذ 1990 وتحت تأثير دعاة الجهوية أن العلاقات من نوع شمال–جنوب يعاد تنظيمها في إطار جديد. ومن بين أنماط هذا التنظيم يمكن ذكر ظاهرة الشراكة التي يندرج ضمنها موضوع البحث هذا. وعليه ما القصد بالشراكة؟ وما هي المقومات الضرورية لإنجاحها؟ وكيف يمكن تفسير نجاح أو فشل بعض المحاولات من خلال الواقع العملي؟.

أولا تعريف الشراكة:

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة بتعدد المهتمين بتفسيرها سواء أكانوا اقتصاديين، سياسيين، أكاديميين، أو اجتماعيين. غير أن معظمهم اقتصاديون، وذلك يعود لطبيعة الظاهرة المرتبطة بهذه الفئة. وفيما يلي عرض لبعضها:

يقصد بعض المهتمين بظاهرة الشراكة: تلك العلاقات التي تقوم على أساس الاشتراك بين دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الفردي بهدف توفير السلع والمنتجات لأغراض السوق المحلية أو للتصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامها كالعمل

[1]سلطان أبو علي، " مشروع السوق الشرق أوسطية " في الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1997، ص 509.

ورأس المال، والمهارة الفنية. بحيث تسعى كل منها لتحقيق أهداف معينة لازمة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر.[1]

بينما يعتبرها البعض على أنها: إحدى الوسائل العلمية الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والمواد المتاحة في هذه الدول. كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي.[2]

في حين، يرى البعض الآخر أن الشراكة: هي عبارة عن تنظيم أو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي، بل الغرض منها بلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة. كما تعتبر وسيلة لتقريب سياسات الأطراف من اجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل الاقتصادي. وترجع أهمية الشراكة إلى كونها وسيلة هامة للاستغلال الأمثل للإمكانيات وتحقيق مصالح متبادلة لهذه الدول[3].

يعرف جون توسكوز Jean Toscuz الشراكة بأنها "تنظيم أو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة، بغرض تحديد أهداف ليست بالضرورة مشتركة، وهي وسيلة التقريب سياسات الأطراف بما يسمح لها بالدخول في مسار تكاملي"[4]، فمفهوم الشراكة قوامه المساهمة بنصيب، في طريقة للحصول على منافع مشتركة، وتجسد نظام المشاركة بين الأطراف اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وذلك بناء على وجود أجهزة دائمة ومصالح مشتركة بين الفواعل الدولية[5]، أي أن الشراكة تقوم على منظومة تشاركية مكونة من عدة أطراف وفي عدة ميادين، بهدف تحقيق منافع مشتركة، كل ذلك في إطار التعاون الاقتصادي أو المالي ذاو التقني أو في ظل تواجد أجهزة دائمة ومصالح متقاطعة.

---

[1] محمد قويدري، " أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي " في تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، محاضرة ألقيت في ملتقى بجامعة فرحات عباس- سطيف (29 – 30 أكتوبر 2001).

[2] BEI, **Pour un Euro-Partenariat Méditerranée**, Luxemburg :BEI,1996 .

[3] حسن الهموندي وعادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، بيروت، دار ابن خلدون، 1980، ص. 148.

[4] - نفس المرجع.

[5] – محمد يعقوبي، لخضر عزي، "**الشراكة الأورومتوسطية و آثارها على المؤسسة الاقتصادية**"، في **www.falsteen.com**،2005-03-03.

ومما سبق يمكن تعريف الشراكة على أنها محاولة لصياغة نمط جديد من العلاقات بين متعاملين مختلفين بهدف تحقيق غايات تلبي متطلباتهم، كما تضمن ديمومة واستمرارية الشراكة إلى مستوى قدرة الدول للدخول في مرحلة أقرب إلى التكامل ومواجهة التكتلات الدولية.

ثانيا: أهمية الشراكة ومقوماتها.

1. أهمية الشراكة:

تهدف الشراكة إلى تحقيق مزايا لدول الجنوب على المدى الطويل، من خلال إنشاء مناطق التبادل الحر، لتقريب مستويات النمو بين أطرافها. حيث أنه بمرور الوقت وتحرير التجارة فإن ذلك سيؤدي إلى تخصيص عوامل الإنتاج لصالح القطاعات التي يملك فيها كل بلد ميزة نسبية.[i1] غير أن إنشاء مناطق التبادل الحر تتطلب بعض التكاليف في المرحلة الانتقالية التي لا يمكن للدول النامية تحملها بقدراتها المتواضعة. ونتيجة لذلك انقسمت الآراء بين مؤيد ومشكك لتعامل الدول النامية مع الدول الأجنبية، وكل له مبرراته.

وقد تتجسد أهمية الشراكة من خلال توسيع القاعدة الأساسية للتنمية الصناعية في شكل تشابك صناعي ليقضي أحادية في هياكل الإنتاج. وبينما تستفيد الدول النامية من مزايا ومنافع الإنتاج المتطور في تقليص التكاليف الإنتاجية، لدرجة تدعم مواقعها في الأسواق العالمية، نتيجة إسهامات آلية السوق في خدمة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فإن نجاحها يؤدي إلى تحقيق المزيد من حرية انتقال عوامل الإنتاج إلى حد التنسيق بين مختلف القطاعات[2].

وإذا ينظر إلى الشراكة على أنها وسيلة من وسائل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية لتحسين ميزان مدفوعاتها، واكتساب مهارات إدارية وتنظيمية تنعكس إيجابا على جل قضاياها التنموية كتوفير مناصب الشغل مثلا. وبالرغم من تلك الآثار الإيجابية، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، ويمكن توضيحه فيما يأتي.

لقد أكدت الدراسات الميدانية؛ أن ثمة عدة مسائل تنقص من أهمية الشراكة، وتتعلق بمصلحة الدول النامية حين دخولها في شراكة مع دول أجنبية. فالموجة الجديدة التي تهدف إلى التكامل الاقتصادي تمتاز بعد التناظر ما بين الدول الأعضاء، إلا أن دوافع الدول النامية للشراكة تخرج عن الإطار التجاري البحت وطبيعة المساعدات المالية التقليدية، ومن ثم، إذا كانت الدول الصغرى ترى أن

[1] صالح محمد وآخرون، " استراتيجية الاتحاد الأروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط " في مجلة التمويل والتنمية، مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، (سبتمبر 1996)، ص. 4.

[2] Aloui, Mohamed**, la coopération Entre l'union Européen Et les payes du Maghreb** ,paris, nathan ;1994 ; p7

أسواقا جديدة قد انفتحت أمامها بصورة دائمة أو النفاذ إلى الأسواق المفضلة للشريك الأكبر، فإن هذا الأخير سيكون هو المستفيد على أساس نقل التكنولوجيا بصورة محددة لتعظيم الأرباح وتحويلها دون إعادة استثمارها في البلد المضيف مع تشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل فيها.[ii] وفي ذات الوقت يقوم الطرفان بتطبيق سياسة حمائية متباينة كعدم سماح الدول المتقدمة استفادة الدول النامية من الملكية الفكرية والمعايير الفنية. كما تلجأ إلى استعمال إجراءات تؤدي إلى زيادة عجزها في ميزان المدفوعات.[1]

ومن ناحية، الدول المتطورة قد لا تنتظر مكاسب من الدول المتخلفة، نظرا لتفاقم وتشعب مشاكل هذه الأخيرة سواء من الناحية الاقتصادية، أو من حيث عدم استقرارها السياسي وحرصها على حفاظ مبدأ السيادة، بالإضافة إلى تخوفها من المشاكل الاجتماعية والثقافية التي قد تعرضها لهزات عنيفة[2].

ولا تزال الخلافات قائمة حول أهمية الشراكة إلا أن هناك محاولة توفيقية لإيجاد حل لهذه المفارقة ويتمثل في المناخ الاستثماري الضروري للشراكة. حيث أن تفعيل العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية ستؤثر في ثقة الشريك الأجنبي وتعمل على تحفيزه لاستثمار أمواله في بلد دون آخر. وهذا يتطلب توفير بيئة ملائمة تمكن القطاع العام والخاص من النمو بالمعدلات المستهدفة لا سيما السياسات الموجهة للاستثمار. إن ذلك يحقق مساهمة فعالة في تجسيد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية[3].

2. مقومات الشراكة:

هناك عدة مقومات ضرورية لقيام الشراكة. إذ تعد رغبة الأطراف للدخول في شراكة شرطا ضروريا لبناء الثقة والاقتناع بالاستفادة من الإمكانيات المتاحة، رغم عدم المساواة المطلقة بين الشركاء. لكن ذلك يتطلب زيادة درجة الوعي والعمل على الحد من تزايد في عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي ينجم عن سياسة اقتصاد السوق. وهذا سيؤدي إلى وضع نمط سياسي يتلاءم مع متطلبات التنمية في البلدان النامية. كما سيسمح للاستثمارات الأجنبية المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتحسين وتأهيل القطاعات الإنتاجية بما يتلاءم مع قواعد المنافسة نتيجة لتحديد الأهداف المنتظر تحقيقها والوسائل المستعملة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التقييم المستمر والمنتظم للنتائج المحققة في ظروف سابقة يؤدي إلى مراجعة الاتفاقات المبرمة بين الأطراف متى دعت الضرورة إلى ذلك.[4]

---

[1] حافظ زعفران، " منطقة التبادل الحر والاستثمار الخارجي " في الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1997 ،ص. 268

[2] Billion, Didier, **Les défies du monde Arabe** ,Paris, institut de relations Internationales et staratégiques ,IRIS, PUF 2004,p30

[3] Khader Bichara ,**Le partenariat Euro –Méditerranéen** ,paris L'hrmattan, 1997, P9

[4] زعباط عبد الحميد الشراكة الأرد-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري ،**مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** ،العدد الأول، جامعة الشلف ،2004، ص2

ومما سبق يمكن القول بأن عملية الشراكة تتضمن جانبا هاما وهو التكلفة. إذ كلما كانت هذه الأخيرة متوازنة، كلما تحققت مصلحة الدول المعنية بالشراكة. بعبارة أخرى، يستوجب أن تكونه تكاليفها أقل من الفوائد المتأتية منها. كما أن الشراكة الناجحة يمكن أن تكون عرضة لهزات من دول أخرى متى تضاربت المصالح فيما بينها.

ومن الملاحظات الواجب التركيز عليها، يمكن ذكر وفرة رؤوس الأموال التي تعتبر ضرورية لنجاح الشراكة، وإلا أصبحت هذه الأخيرة مجرد مفهوم نظري. كما أن التطور التكنولوجي المتوازن بين الدول التي تقوم فيما بينها الشراكة يؤدي حتما إلى تدعيمها واستمراريتها. أما إذا كانت هناك اختلالات في التطور التكنولوجي، فإن الشراكة، في هذه الحال، ستؤدي إلى هيمنة الدولة الأقوى تكنولوجيا على غيرها. ومثال ذلك الهيمنة اليابانية على العديد من دول جنوب شرق آسيا.

ثالثا: الشراكة بين الفكر والواقع.

تعد الدراسات النظرية والتطبيقية قليلة حول معرفة ما إذا كانت مصلحة للدول النامية في إبرام اتفاق شراكة أو اتفاق التبادل الحر مضمونة أم لا. وهنا يكفي الإشارة إلى بعض التحاليل التي تشير إلى أن نجاح الشراكة يرتبط بزيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال تحقيق درجة أعلى من الكفاءة في استخدام الموارد بواسطة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحرير المبادلات.[iii] إذ أن أهم مشكلات الدول النامية تتمثل في محدودية الموارد التمويلية، وضعف المستوى التقني، الأمر الذي يؤدي إلى اللجوء إلى الأطراف الأجنبية للمساعدة ودعم الاستثمار المحلي. ومن ثم، لم يعد انفتاح البلدان النامية على العالم الخارجي منصبا فقط على المبادلات السلعية، بل أضحى يشمل بالضرورة على تدفقات رأسمالية وتقنية للحصول على مصادر تمويل خارجية مكملة للمصادر المحلية ونقل التقنيات الأجنبية المتطورة.[1]

غير أن الواقع أثبت فشل تجارب التنمية التي اعتمدت على الاقتراض الخارجي في معظم الدول النامية. ومرد ذلك في حقيقة الأمر هو طبيعة هذه القروض من ناحية، وكيفية استخدامها من جانب الدول المستقبلة من ناحية أخرى.

ومن هذا المنطلق يتضح أن أهمية وديناميكية الشراكة ترتبط بالطرح الملائم لتمويل برامج التنمية وتطوير الهيكل الصناعي في هذه الدول. ومن خلال التجارب الناجحة التي تحققت في بعض دول جنوب شرق آسيا جراء التعامل مع الشركاء الأجانب توضح حسن اختيار صيغة الشراكة مع المستثمر

[1] .Pirini,M, eliment constitutifs du partenariat Economique Et politique CEE/ Maroc**, in liber échange Quelle Avenir pour les Relations CEE /Maroc ?**, GERM, mai 1992, p12

الأجنبي، وذلك بهدف تجنب الآثار السلبية والاستفادة من الإيجابيات المصاحبة، مع فهم سليم لطبيعة الطرف الخارجي والتعامل معه من منطلق المصالح المتبادلة [1]

وبينما يرى بعض المحللين[2] أن نجاح الشراكة مرتبط بمدى تشجيع السياسات المرافقة لإعادة تفعيل متطلبات التنمية كتحديث القوانين التي تتلاءم وحاجيات أفراد المجتمع. أو بعبارة أخرى أنه كلما تم تحسين اختيار التنظيم الاقتصادي والاجتماعي الذي يعكس خصوصيات كل بلد كلما حدث تفعيل وتوسيع الشراكة. كما يعد إطار عمل متعدد الأطراف للمنطقة التي تشملها الشراكة عاملا رئيسيا في تحريك عملية الشراكة لتغطية شاملة للقضايا المطروحة بين الشركاء، بما في ذلك المجالات السياسية الأمنية والاجتماعية والمساعدات المالية وحتى الثقافية، على أن يكون تلقيها يرتبط برفع التحديات التي تواجه أطراف الشراكة سيما منها دعم الإصلاحات الاقتصادية التي يقوم بها كل بلد نامي للوصول إلى مستوى المنافسة الدولية، وهذا يتطلب تجاوز التمويلات المحدودة إلى أهمية الاستفادة من البحث والتطوير بما ينسجم وتكوين العنصر البشري المحددة بقوى السوق الحر. كما أنه يتطلب على حكومات البلدان النامية أن تدعم هذه العملية بإقامة محيط استقرار اقتصادي كلي وسياسي وهياكل عمومية ملائمة. هذه المطالب تندرج ضمن حل المشكلة المطروحة بالنسبة للدول النامية.

كما أن بعض التجارب العملية توضح أنه كلما كانت سياسات لتجارة أوسع وأكثر انفتاحا من جانب الدول المتقدمة خاصة فيما يتعلق بواردات المنتجات التي يملك فيها كل بلد نامي ميزة نسبية، كلما أدى ذلك إلى تشجيع النمو المتوازن والمتواصل بهدف التقليل من فوارق الدخل، ومن ثم زيادة وتيرة عملية الشراكة في كل المجالات والقطاعات المشكلة لكل مجال. [3] وفي مقابل ذلك، هناك تجارب ناجحة تحققت في دول أروبية مثلما هو الحال بالنسبة لليونان والبرتغال وإسبانيا قبل انضمامهم إلى المجموعة الأوربية، ودول جنوب شرق آسيا أو ما يسمى بالنمور الآسيوية. وعلى العكس ففي البلدان المتخلفة التي تنعدم فيها مميزات التنمية، وتفاقمت فيها المشاكل المستعصية للتنمية، وخاصة منها أزمة المديونية وإعادة الهيكلة الصناعية، فإن الكيفية التي تم التعامل بها مع الشريك الأجنبي كنهج أسلوب غير براغماتي واستخدام

---

[1] .Farly ,jonathan ,the Mediterranean southern Theats to northein shores ,**in the world today,** febriary ,1994, p3

[2] هناك العديد من النماذج النظرية المؤكدة بدراسات تطبيقية التي تعتمد على معطيات دولية أبرزت محددات النمو الاقتصادي في الدول النامية. فمنهم من حاول شرح كيف أن النمو الاقتصادي في المدى الطويل سيتدعم عن طريق التطورات الاجتماعية والاقتصادية والإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية، مثلا نجد Paul Romer يشير في دراسته إلى أهمية البحث والتطوير، أما Robert Luca يشير إلى دور تكوين رأس المال البشري، وبينما نجد William Easterly يشير إلى أهمية التحديدات المالية، في حين يركز Stanley Fisher على دور الاستقرار الاقتصادي الكلي.

[3] القليبي محمد على "تونس حققت مكاسب عديدة بعد توقيع اتفاقية لشراكة الأوربية"، **جريدة الشرق الأوسط** ،العدد 8394، 21نوفمبر 2001.

مصادر التمويل بطريقة غير عقلانية، مما ساهم في بروز الآثار السلبية على الدول النامية في معاملاتها مع الدول المتقدمة.

ومع ذلك، فإن جدية البلدان المتطورة في مساهمة ترقية الشراكة مع البلدان النامية حسب متطلباتها التنموية وبصفة دائمة ومستمرة تؤدي حتما إلى تنمية مستديمة في هذه الأخيرة. وهذا يساعد على حرية دخول سلع الطرف النامي إلى الأطراف المتقدمة، وعندها يمكن إلغاء جميع العوائق المفروضة من طرف البلدان المتطورة على صادرات الدول النامية كإلغاء الحواجز الجمركية والغير الجمركية سيما الكمية، ونظام الحصص بين الدول المصنعة فيما بينها وممارسة سياسة الاحتكار اتجاه الدول النامية. ويمكن الإشارة إلى حق الاستفادة من الملكية الفكرية بواسطة السماح لانتقال المعايير الفنية، وتعديل الإطار التنظيمي بما يتلاءم وتطوير التعاون فيما يتعلق بانشغالات الدول النامية كقضية الهجرة وتأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية ذات القدرة على الإنتاجية وفق شروط المنافسة الدولية كالجودة وارتفاع الإنتاجية مما يؤدي إلى تدني تكلفة الإنتاج.

إن الشراكة الأجنبية بكل أبعادها تشكل مهام رئيسية للدولة النامية، وذات أهمية قصوى لها، لأن الدولة هي المسؤولة على تحسين أدائها الاقتصادي واحتواء مشاكلها الاجتماعية التي تهددها في حياتها السياسية، ومن ثم تدعيم مكانتها في ظل ما تقتضيه ظاهرة العولمة، لا سيما بعدما رأينا التزايد المطرد للمشاكل التي تواجه استمرارية الدولة يصعب حلها على المستوى الوطني، نتيجة محدودية إمكانياتها، مما يستلزم مواجهتها بشتى الوسائل الممكنة.

ولما التجربة المتاحة للدول النامية أثبتت محدودية قدرات الدولة منفردة في مواجهتها لقضاياها المعقدة، خاصة أن هذه القضايا لم تعد تتميز بالطابع المحلي فقط وإنما بالطابع الدولي أفرزتها ظاهرة العولمة، وتترك آثارا سلبية على اقتصادها، وهو ما يستدعي تكثيف التعاون والمشاركة الفعلية مع عدد من الدول خاصة المتطورة لاجتناب تلك الآثار السلبية.

لذا من الضروري بمكان التشارك والتفاعل الإيجابي مع دول تدرك مخاطر العولمة على اقتصادياتها، وتفهم أهمية الشراكة البناءة للدولة الحديثة، وأن التطور الاقتصادي و الاجتماعي في الوقت الراهن لم يعد يقتصر على البعد الاقتصادي الوطني وتحقيق الحاجات الأساسية للأفراد، وإنما تغير ليشمل كل الجوانب المعقد من المعاملات المستجدة في ظل العولمة التي تخطت كل الجوانب.

وبعد اتضاح أن أزمات الدول الجنوبية أصبحت ذات بعد دولي وعالمي فإن حلها يقتضي التعاون والتشارك الدولي من خلال حسن إبرام اتفاقيات مع الدول المعنية بالشراكة كأساس في أي خطة ناجحة، على أن يكون ذلك انطلاقا من الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة النامية المعنية، واعتبار القضايا الاقتصادية مسألة وطنية وقومية في المقام الأول.

د-**التنسيق Coordination**: هي عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل لسياسات الدول في مجالات معينة عن طريق اتصالات ومشاورات ومفاوضات بين الدول داخل جهاز دولي أو جهوي وهذا الوضع برنامج يهدف إلى ضمان تحقق أهداف رئيسية لهذه الدول التي لا يمكن تحقيقها بصفة أو بطريقة منفردة، إذن فالتنسيق ينطلق من مؤسسة أو جهاز وجوده سابق على عملية التنسيق هذا على عكس التكامل الذي يهدف إلى تكوين أجهزة ومؤسسات جديدة، فإذا كان جهاز المؤسسات هو الذي يخلق المبادرة، فهو عكس التكامل، فالنشاط هو الذي يخلق المؤسسات، كما أن التنسيق قد لا يؤدي إلى تكامل في جميع الميادين، أما التكامل فالرغبة والوظيفة هي التي تؤدي إلى تكوين المؤسسات، بالإضافة إلى أن التنسيق قد يكون له في غالب الأحيان طابعا مؤقتا وليس مستمرا عكس الاندماج[1].

هـ-**الجهوية Regionalism**: عبارة عن مصطلح ومفهوم يرتبط برقعة جغرافية محددة يمكن أن يكون في بعض الأحيان عاملا مهما في تكوين الدول وبروز الروح والإحساس الوطني، ويمكن أن تبرز الجهوية داخل الأجهزة الموجودة حاليا سواء كانت دولية أو جهوية (منطقة الأمم المتحدة، منطقة الوحدة الإفريقية)، وأساس الجهوية هو أن للتغيرات الجغرافية دور هام في التأثير على تصرفات الدول وقد نص ميثاق الأمم المتحدة على الجهوية كوسيلة لحل المشاكل الأمنية والاقتصادية، والجهوية هي عبارة حل وسط بين الحكومة العالمية والدولة الوطنية المستقلة (تجمع بين الدول العالمية في إطار الجهوية)، يهتم بها أصحاب نظريات المجتمع الدولي[2].

كما أنها عبارة عن وسيلة بمقتضاها يمكن للدول التي لها مصالح مشتركة ذات طابع جهوي أن تعمل مجتمعة للوصول إلى هدف معين، وهي عبارة كذلك عن شكل من أشكال مراقبة القوى الجهوية تستعملها أحيانا القوى العظمى لفرض هيمنتها.

---

[1]AL.E.N.ATAccord de libre-échange nord-américain) ou N.AETA. (North American Free Trade Agreement). Encyclopedia Universalis. Dans:

http:// www.universalis.fr/encyclopedie/n-a-flal

[2]– أبو طبيخ، عبد المنعم أجمل، توزيع الاختصاص في الدولة الفدرالية : دراسة مقارنة(مذكرة ماجستير في القانون العام).الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك :كلية القانون والعلوم السياسية .د .س .ن

و– الإقليمية الجديدة (Neo – regionalism) : يتميز تحديد معنى الإقليمية نوعا ما بالتعقيد، وذلك الارتباطه بمجموعة من العوامل والمعايير، فتعبر كمصطلح في حقل العلاقات الدولية عن الهوية والذي ينزع نحو توحيد الأهداف وتجميعها، وكذا خلق مؤسسات تعبر فعلا عن الهوية والمشاركة الجماعية للفعل الجغرافي، ويعتبر في هذا السياق الاتحاد الأوربي كنموذج واضح عن الإقليمية. [1]

ويعتبر مفهوم الإقليمية من المفاهيم الحركية المتفاعلة مع بيئتها، ظهر مع بداية ظهور التنظيم الدولي، ومع نهاية الحرب الباردة اصطلح عليه بالنظام الدولي الجديد، وقد عرف في هذا الإطار مفهوم الإقليمية تطور جديد على غرار المفاهيم الأخرى، حيث برز في حقل العلاقات الدولية مفهوم الإقليمية الجديدة، وذلك تزامنا مع ظهور تكتلات إقليمية جديدة عبر مختلف مناطق العالم.[2]

يعد استخدام مفهوم الإقليمية الجديدة إلى المفكر بالمر Palmer عام 1991 من خلال دراسته المقارنة حول الإقليمية القديمة والإقليمية الجديدة، ويقصد بها موجة من التفاعلات الاقتصادية والتجارية التي أخذت في التبلور من ثمانينات القرن العشرون في شكل كارتلات اقتصادية وتجارية إقليمية ضخمة، وارتبطت الإقليمية الجديدة في ظهورها بعدة عوامل، هي:[3]

– التغيرات التجارية التي عقبت انهيار نظام بريتن وودز.

– ظهور قوى تجارية جديدة لا سيما بجنوب شرق آسيا.

– عرف واقع السياسة الدولية نشأة ظواهر جديدة تحل بالتفاوض والتعاون والتكامل الإقليمي بعيدا عن الصراعات والحلول العسكرية.

– زوال القطبية الثنائية والتوسع الهائل في حجم ونشاط وعدد الشركات الدولية. – كثافة القضايا العالمية واحتلالها رأس اهتمامات أجندة الدول، مما أثر في تشكيل ارتباطات واهتمامات جديدة متقاطعة.

---

[1]- لبنى جصاص. "دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي: دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2009–2010. ص 11.

[2]- لبنى جصاص ،المرجع السابق ، ص 12 .

[3]- محمد السعيد إدريس. تحليل النظم الإقليمية. ط 1 (مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. 2001)، ص ص 140 –142.

تنزع الإقليمية الجديدة نحو إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بعيدا عن المصالح الإقليمية ومعيار التقارب الجغرافي، فضلا عن كونها تخلق تشابك بين مختلف الفواعل قصد تحقيق السلام وذلك بناء على مبادرات أفقية تؤدي فيها الدول ضمن الإقليمية دورا بارزا، متجاوزة بذلك الأهداف الاقتصادية إلى تجسيد مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة، وحل الصراعات وتعزيز روابط التعاون".[1] ويستدعي دراسة وتحليل العلاقات الأورو–مغاربية وفقا للأساس النظري بين الإقليمي inter regional analysis باعتبار أن البحر الأبيض المتوسط هو القاسم المشترك بين الضفتين يفسر بطريقتين تاريخيتين، من أن العلاقات هي واحدة ولم تتغير، وأن هناك مراحل وفترات زمنية مختلفة من حيث المنطلقات والنتائج،[2]

3–مجالات التكامل (نتناولها حسب ترتيبها في المجال العلمي).

إن التكامل بكل تأكيد عبارة عن عملية نحو التحول السياسي الاجتماعي والاقتصادي في منطقة معينة، وبمقتضى هذه العملية جلبت اهتمام المنظرين، وبالذات تلك التي وقعت في أوروبا الغربية، أي تجربة السوق الأوروبية المشتركة، والتي كانت عبارة عن محاولة لتكوين جماعة سياسية موحدة وهذا عن طريق خلق مؤسسات تعمل على نشر قيم موحدة واحساس بالجماعة السياسية، وهو ما يساعد على تكوين أو تشكيل ما يسمى بآلية أو ميكانيزم الاجماع داخل الدول الأعضاء، وبمقتضى هذا الميكانيزم يمكن أن يلعب دور رئيسي إلى جانب عوامل أخرى في إنجاح عملية التكامل، وعلى هذا الأساس خرج المهتمين بتجربة السوق الأوروبية وفق تصوراتهم بتصورات عملية بمقتضاها تم الاتفاق على ترتيب مجالات التكامل حسب أهميتها وحسب سهولة أو صعوبة عملية التكامل وهي ثلاث مجالات رئيسية تتفرع منها مجالات ثانوية(المجال الرابع يندرج ضمن المجال الثالث) ويمكن إجمالها فيما يلي:[3]

أ–المجال الاقتصادي:

يعتبر المجال الاقتصادي من الناحية التاريخية في بناء كل التجارب الأكثر ملائمة لبداية التكامل والاندماج، وفي هذا الصدد يمكن ذكر العديد من التجارب التكاملية التي بدأت بالمجال الاقتصادي، وبالذات في شكل أسواق مشتركة بين الدول الأعضاء والتي بمقتضاها ترغب هذه الدول في تنسيق سياساتها ونشاطاتها الاقتصادية مثل السوق الأوروبية المشتركة، السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى

[1]- إيان أنطواني وآخرون. التسلح ونزع السلاح في الأمن الدولي، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 393.

[2]- عبد اللطيف بوروبي، المرجع السابق ، ص 36.

[3]الوافي، آسيا، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، (رسالة ماجستير)، جامعة الحاج لخضر باتنة. قسم العلوم الاقتصادية 2006-2007

(LACM) جمعية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية .....[1]

فالهدف من هذه الأسواق المشتركة يكمن في رفع المستوى الاقتصادي للدول الأعضاء من خلال التشاور والتنسيق في سياساتها، وهنا يجب الإعتماد على طريقتين[2]:

تتمثل الأولى في القضاء على الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، لأن ذلك يفتح المجال لحرية تنقل عناصر الإنتاج (العمل، رؤوس الأموال، السلع والخدمات)، ويخلق سوق سريعة لمنتجات هذه الدول.

أما الثانية فتتمثل في ضرورة تكتل الدول الأعضاء لمواجهة العالم الخارجي لسياسة موحدة (تجارة موحدة، زراعة موحدة...)، لحماية دول الأعضاء من المنافسة الخارجية، وبالمقابل يمكن للمرد أن يستفسر عن أهمية وأولوية هذا الجانب على خلاف الجوانب الأخرى.

فحسب المفكرين يعتبرون هذا الجانب أقل إثارة للحساسيات السياسية، ولهذا السبب يستحسن البداية بالجانب الاقتصادي، حيث يرى المفكرين بأن السياسة العليا من الأمن والكرامة والشخصية الخارجية للدول التنازل عليها أمر صعب جدا على الأقل من الناحية المنطقية، أما بالنسبة للسياسة الدنيا والمتمثلة في كل ما يرتبط بالاقتصاد لها إمكانية إبرام اتفاقيات دون التأثير على السياسة العليا، ولذلك يجب البداية في المجالات الدنيا (أي الجانب الاقتصادي) باعتباره من الناحية العملية أكثر ملائمة لبداية التكامل، فهذه المجالات سهلة لا تثير الحساسيات وتدريجيا يمكن القضاء على الاهتمامات السياسية[3].

---

[1] عبد اللاوي، عقبة، الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية.(رسالة ماجستير) ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، قسم علوم التسيير، 2008-2009

[2] حشماوي، محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية (أطروحة دكتوراه).جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2006 .

[3] Jean-Jacques Roche, Théories des Relations internationales. 2em Ed. Paris : Montchrestien, 1997

كما أنه حسب نظرية الدفع فإن السياسات الدنيا (المجال الاقتصادي) تسرع عملية التكامل وتدفع بها إلى مجالات أخرى من أجل توسيع عملية التكامل، لكن كذلك التنسيق في المجال الاقتصادي يتوقف على مجموعة من الشروط منها توفر رؤوس الأموال والتكنولوجيا الضرورية للعملية الاقتصادية[1].

وفي حالة هيمنة دولة سواء كانت داخلية أو خارجية على عملية توفير التكنولوجيا فإن سلطة اتخاذ القرارات تصبح مهيمن عليها من طرف هذه الدولة، مما يؤدي إلى تطور مسار التكامل في اتجاه الهيمنة الفردية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإذا كان هذا الشرط يتطابق على واقع المجتمع الأوروبي فإن بعض المجتمعات الأخرى قد لا تكون بنفس الكيفية، وعلى العموم سنوضح في مواضيع أخرى، فإن أغلبية المنظرين في التكامل يتفقون على أساس أن الجانب الاقتصادي هو الميدان الأكثر ملائمة لبداية عملية التكامل.

ب-المجال الاجتماعي:

إذا كان الواقع يدفع بالبدأ بالجانب الاقتصادي في عملية التفاعل، إلا أن هـ في ذات الوقت مرتبط بالجانب الاجتماعي، حيث قد تسمح الظروف بالشروعملية التكامل غير أن نجاحها مرتبط بالتكامل الاجتماعي الذي يتطلب بالضرورة تكوين قيم سياسية واجتماعية موحدة، لأن تكوين هذه القيم السياسية والاجتماعية يسمح فيما بعد بتسهيل الولاء والانتماء من القطر للجماعة السياسية، وهذا ما يجب أن يؤدي إلى خلق تكوين تصورات فوق القطرية، وتؤكد جل الدراسات على أن السوق الأوروبية المشتركة تسير في نفس المنحنى (الاتجاه) إذ أن الشعور بالأوروبانية كإيديولوجية جديدة بدأت تبرز داخل كل دولة خاصة بين فئة الشباب وبدرجة أقل بالنسبة لفئة الشيوخ التي قد تكون لها تأثيرات أخرى تاريخية، ومع ذلك فقد تزايد الشعور بالإيديولوجية فوق القومية التي تصحبها نظرة مستقبلية الأكثر حس بالوحدة، وهذا الحس هو الذي يؤدي إلى تحقيق التكامل في المجال الاجتماعي . [2] من جانب اخر، فإن وحدة أوروبا لا يجب أن

[1] Donattella M. Viola, « International Relations and European Integration Theory The Role of the European Parliamen » Jean-Monnet Worlding Paper. N° 20 January 2000.

[2] Definition of integration, Oxford dictionaries, In; http://oxforddictionaries.com/definition english integration? integration 124- David J. Bodenhamer, "The federal and State governments are in fact but different agents and trustees of the people, constituted with

ينظر إليها فقط على أساس أنها وسيلة لتحقيق خدمات ذاتية، بل كذلك كوسيلة لتحقيق التوزان في النظام الدولي إلى جانب التقليل ثم القضاء على المشاكل الإجتماعية كالبطالة والآفات الاجتماعية الأخرى التي تتطلب الاهتمام والتعامل معها في محيط أوسع نتيجة صعوبة حلها في إطار جغرافي ضيق (في ظل الدولة القطرية)، وهذا بالتأكيد يدعم فكرة بروز وانتشار نظرة إيديولوجية فوق القطرية، وبالتالي الولاء أكثر للوحدة فوق القطرية.

وفي التجربة الأوروبية نجد دراسات إحصائية تطلعنا بأن أفراد الجماعة الأوروبية يضعون الثقة في البرلمان الأوروبي أكثر من البرلمانات المتعلقة بدولة كل فرد، كما تثق في الجهاز القضائي الأوروبي أكثر من المحاكم الوطنية[1].

ج–المجال السياسي:

التكامل السياسي هو ذلك الجانب الضيق والصعب التحقيق في آن واحد من مسار التكامل، وفي مدلوله فإن التكامل السياسي يهدف إلى تحويل السيادة والولاء وسلطة اتخاذ القرار إلى أجهزة مشتركة جديدة، فالتكامل السياسي رغم أنه لا يلغي الحكومات الوطنية إلا أنه يجردها من بعض الوظائف (السياسة الخارجية، الدفاع، التمثيل الخارجي...)[2].

ويعتبر التكامل السياسي أعقد حلقة من حلقات مسار التكامل[3]، فإذا كان التكامل الاقتصادي مثلا يؤدي إلى تدعيم الاقتصاديات الوطنية وتحسين مستوى المعيشة لدى الأعضاء، فإن التكامل السياسي يؤدي إلى تأثير سلبي على الدول من حيث قدرة الدول القومية على اتخاذ القرارات، وكذا ذوبان مقومات شخصيتها في إطار شخص قانون دولي جديد ليعبر عن سيادة الدول، هذا الأمر صعب القبول به بكل

---

different powers, and designed for different purposes", In Democracy Paper. N-46. http//www.ait.org.tw/infousazhtw/DOCS/Demopaperiimpaper/dmpape-r 4.html.

[1] L'Europa, Le Portail De L'Union Européenne, L'Historique de L'Union Européenne, Dans http://europa.eu/abc/history/1980/1983/index_fr.htm

[2] Peter Bock, « Functionalism and Functional Integration », in international Encyclopedia of the Social Sciences January 1968. In http/www.encyclopedia. CG2-3045000593.1 .html E.

[3] Wikipedia Tencyclopédie libre, Communauté Economique Européenne,

Dans: http:/fr.wikipedia.org/wiki/Communaut%C3%A9 %C3%A9 conomique

بساطة، وبالذات بالنسبة للدول الصغرى التي تتخوف من ابتلاعها من طرف الدول الكبرى، نتيجة عدم التكافؤ في العلاقة بين أعضائه وهنا تصبح الدول الصغرى هي الهدف والضحية من عملية التكامل، وهذا ما يمكن ملاحظته في تجربة السوق الأوروبية في مرحلتها الأخيرة.

د-المجال الأمني:

هذا المجال الرابع من التكامل لا يعيره المهتمين والاهتمام الكافي كما سبق في المجلات الأخرى السابق ذكرها، إلا أن التكامل الأمني موجود، وهنا يصبح التكامل نتيجة لتحالف معين، وهو الأكثر شيوعا منذ القدم، فالتحالف عبارة عن وسيلة بواسطتها يستطيع العضو المسيطر كسب تأشيرة العبور إلى عملية اتخاذ القرار في الدول والاعفاء الأقل قوة وفي المقابل تضمن الدولة القوية لهذه الأخيرة المساعدة والحماية الاستراتيجية، لكن التكامل في المجال الأمني يعني مساهمة جميع الأعضاء في التكامل بغض النظر عن قوتها، في التخطيط والتمركز، ثم قيادة الجيش والعتاد الخاص بالحماية الأمنية لدول الأعضاء، ورغم ذلك يبقى التكامل المني عبارة عن نتيجة لكل من التكامل الاقتصادي والسياسي، وقبل بلوغ هذه المرحلة فإن ما يمكن أن تفعله دول التكامل في حالة تعرف أحد أعضائها لخطر خارجي هو محاولة التنسيق بطريقة أو بأخرى لمواجهة هذا الخطر الخارجي[1].

4-الشروط الأولية للتكامل:

هناك مجموعة من الشروط يجب أن تتوفر قبل الدخول في عملية التكامل، لأنها تساعد في إسراع وتيرة الاندماج، غير أنه قد لا تتوفر هذه الشروط، ويمكن إقامة تجربة تكاملية، وعدم توفرها كذلك قد يعرقل وتيرة التكامل، ونجمل هذه الشروط الأولية فيما يلي:[2]

أ-التجانس الاجتماعي: المقصود به هو التقارب أو تشابه القيم الاجتماعية السائدة في الدول المعنية بعملية التكامل مما يساعد على خلق التصورات فوق القومية (أي تصورات موحدة) تحقق الاندماج وتوجه المؤسسات نحو أهدافها، كما أن التجانس الاجتماعي يمكن أن يمتد حتى إلى الثقافة السياسية وإلى إيديولوجيات مجتمعات التكامل، حيث كانت على المستوى الشعبي(أن يكون من هو تجانس في الهوية

[1] Ministere de le Défense Française Direction Génerale de L'Armement, ,L'Union de l4Europe occidentale (UEO) Dans: intp://www.delense gouv.fi/dua international cooperation l-union-de-l-europe

[2] ali m. al agraa,theeconomics of the europeancommunity ;oxfordMallen ;1985

تضامن اجتماعي) أو على المستوى الرسمي والحكومي، ويبرز بالذات في أهداف السياسة الخارجية[1]، فإذا نظرنا إلى السوق الأوروبية فإننا نجد فوارق معينة، إلا أنه على العموم نجد الإيديولوجية السائدة في مبنية على اسم الليبرالية من تعددية اقتصادية أو سياسية، أما بالنسبة للإتحاد المغربي العربي ففي مرحلة سابقة يلاحظ المرد الاختلاف الإيديولوجي الواضح، إلا أنه في المرحلة الحالية يمكن الاتجاه نحو اعتناق إيديولوجية واحدة نتيجة التحولات التكاملية والتي بدأت تحدث في اتحاد المغرب العربي باستثار ليبيا كحالة خاصة التي تعتنق إيديولوجية ثالثة حسب ما جاء في الكتاب بالأخضر.

ب–تشابه القيم:

المقصود بالتشابه في القيم تلك التي تؤمن بها النخب التي لها تأثير في عملية اتخاذ القرار في الدول المعنية بالتكامل[2]، حيث يمكن اعتبار هذا الشرط جزء من الشرط السابق، وبالذات في ميدان التكامل الاقتصادي إذا كانت للنخب المتمثلة في أصحاب المصالح الاقتصادية قيم ومعتقدات موحدة (الرأسمالية والاشتراكية أو اقتصاد السوق) فإن ذلك يساعد على إنجاز مشاريع مشتركة وبالتالي تحقيق المراحل المختلفة لعملية التكامل، وعلى هذا الأساس فإنه من الضروري توافق وتشابه أصحاب المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأنها المحرك الأساسي لانجاح العملية التكاملية، أما عدم وجودها لا يمكن أن يكون لهذه النخب أية فائدة في الضغط على حكوماتها من أجل الإسراع أو تكثيف عملية التكامل[3].

---

[1] Europa Le Portail De L'union Européenne. Traité de Maastricht sur l'Union européenne, dans: http://europa.eu/legislation summaries economic and monetary affairs institution and economie frumework/treaties maastrichi_frhtm

[2]خلف الربيعي، فلاح، التكامل الاقتصادي بين الشروط التقليدية والشروط الحديثة : في مجلة الحوار المتمان.ع2666، 3 جوان .2009 في

http://www.ahewar.org./debat/show.art.asp?aid=173879

[3]نفس المرجع.

ج–المصلحة المشتركة:

إذا كانت الدولة تدخل عملية التفاعل بهدف تحسين مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، فإن هذه العملية يجب أن تنصب على تحقيق هذا الهدف وبطريقة عادلة نسبيا[1].

إذ يجب في النهاية أن يكون لجميع دول الأعضاء من التكامل مصلحة محققه يصعب تحقيقها في ظل الدولة القطرية، فقد تستفيد دولة أكثر من غيرها في المجال الاقتصادي إلا أنه في نفس الوقت يستفيد ذلك الغير من الدخول في عملية التكامل أكثر من الدولة القطرية، كما يمكن أن يستفيد هو الآخر أكثر من السابق في الجانب الأمني أو السياسي أو الاجتماعي، وهذا ما يعبر عنه في نهاية المطاف بالمصلحة المشتركة لعملية التكامل.

د–العلاقات التارخية الودية:

إن توفر نوع من التبادل والعلاقات التاريخية الودية بين الدول الأعضاء يسهل كثيرا من تحقيق عملية التكامل[2]، هذا إذا لم يكن هذا العامل من بين العوامل الضرورية لانجاحها، فالدول والنخب والحكومات لا يمكنها أن تعمل في إطار من التفاهم والذي يمتد حتى إلى العلاقات التاريخية لأن المجتمعات عادة تبدي تحفظاتها تجاه بعضها البعض إذا كانت العلاقات التاريخية بينها مليئة بالحروب والأزمات، (فالطالب عليه أن يتصور كيف يمكن أن تنجح السوق الشرق أوسطية).

هـ–أهمية عملية التكامل في حد ذاتها:

إذا لم تكن للدول مصلحة كبيرة في الدخول في عملية تنسيق سياساتها في كافة المجالات، فإنها تترد في الدخول في مسار التكامل، وهنا يجب أن يكون هناك سبب يدفع الدول إلى الاعتراف بأهمية النشاطات التي تقام على أقاليم الدول الأخرى بالنسبة لمصلحتها الفردية بحين تؤدي إلى تداخل المصالح وتدعيها،

---

[1] سعيد، ملاح، الإشكاليات الأساسية للتنظير في التكامل الدولي .في :

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3073.html

[2] صمار، محمد سليم، التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية .جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية2001–2002.

وعليه يجب أن يكون للتكامل أهمية بالغة على مصلحة كل الدول الأطراف[1]. (الأمل في التكامل تحقيق مصالح أكبر إلا أنه قد تكسب دولة في علاقتها مع دول أخرى خارج التكامل وهنا يحدث التراجع).

و–التكاليف المرتبطة بعملية التكامل:

تنطوي عملية التكامل على جانب مهم وهو التكلفة، فإذا كانت لهذه العملية جانب مرتبط بتحقيق مصلحة وفائدة لجميع الدول المعنية فإنها كذلك تنطوي على جانب التكاليف.وعليه يشترط لنجاح مسار التكامل أن تكون تكاليفه أقل نسبيا من فوائده وأرباحه[2].

وبالتأكيد هذا ما جعل بريطانيا تأخرت عن دخول السوق الأوروبية المشتركة نتيجة تخوفها من الخسارة الفادحة التي كان من الممكن أن تمس القطاعين الفلاحي والصناعي في بريطانيا.

ي–التأثير الخارجي:

كان هذا العامل مهمش في وقت قريب من طرف دعاة التجارب التكاملية الجهوية إلا أنه حاليا يشترط أن يكون للبيئة الخارجية دور ايجابي أو رؤية ايجابية نحو العملية التكاملية[3].

وللتأثير الخارجي جانبين: الجانب الأول يتمثل في عدم معارضة الدول القوية على الساحة الدولية خاصة تلك التي لها تأثير على دور التكامل (الولايات المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة)، أما الجانب الثاني فيتمثل في وجود خطر موحد على دول التكامل كالخطر الشيوعي على دول السوق الأوروبية المشتركة الذي كان من المبررات التي دفعت إلى تكوين السوق.

5 –أهداف التكامل:

جل التجار التكاملية تهدف إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية[4]:

---

[1]– ابراهيم العفاس، عمر، نظريات التكامل الدولي الإقليمي، ط .1.بنغازي : منشورات جامعة قار يونس2008.

[2] Commission Européenne. Rapport Générale sur L'activité européenne 2006 Bruxelles : Luxembourg, 2007

[3] أحمد مطاوع، محمد، «تطوير سياسة دفاعية وأمنية مشتركة في أوروبا»، في مجلة السياسة الدولية .ع157 .، جويلية 2004

[4] علي العدبه، العولمة والتكتلات الاقتصادية في:

http://www.Ali–hu.tripod.com/ali2.doc

أ-القوة الاقتصادية:

من الناحية التاريخية تشير القوة الاقتصادية من بين الأهداف الأساسية المراد تحقيقها من وراء أية محاولة للتكامل، والواقع يؤكد أن التكامل يعتبر خاصية لصيقة بكل الدول سواء كانت فقيرة أم غنية يحدث متى رغبت الأطراف في ذلك[1]، فالتاريخ يؤكد أن الدول الصغيرة أو حتى في بعض الأحيان الدول المصنعة تجد أنها عاجزة عن منافسة القوى العظمى وعليه فتكاملها مع دول أخرى يعتبر شرط أساسي لدخولها المنافسة مع هذه القوى العظمى[2]، وقد كان هذا الوضع بالنسبة لدول السوق الأوروبية المشتركة تجاه كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة واليابان.

ب-القوة السياسية: تهدف الدول من خلال التكامل بأن تلعب دورا مؤثرا في العلاقات الدولية[3]، ففي ظل نظام الثنائية القطبية لا يمكن للدول الصغيرة والمشتتة أن تلعب دورا مؤثرا في العلاقات الدولية وعلى الأكثر من ذلك فإنها تصبح مستهدفة من قبل القوى العظمى فهذه الأخطار يستوجب عليها أن تدخل أو تنضم إلى تكتل معين لأحد القطبين أو تكتل اقتصادي ما وفي هذه الحالة يصبح التكامل عبارة عن وسيلة لتغيير هذا النظام إلى نظام التعددية القطبية وتوازن القوى[4]، وهذا ينطبق حتى على ميزان القوى

---

[1] Loup Francani cial. Quel avenir possible pour la PESD :au regarde de la conjoncture actuelle. Dans: http://www.defense.gouv.fr/sites/las dossiers/quels avenirs possibles pour in pesd-22pdf

[2] Philipe Etienne, le projet de la zone de libre échange des Amériques et les réponses stratégiques de l'Europe, de l'Asie, Thèse doctoral Paris 1998.

[3] Paul R. Vrotti. Mark V.kauppi, International Relations Theory: Realism,Pluralism, Globalism and Beyond, London, 3rd ed. Allyn Bacon. 1999

[4] Dussauge, P. et B. Garrette, « Alliances Siratégiques : mode d'emploi", Revue Française de Gestion, septembre-octobre 1991.

الجهوي، ولعل هذا ما يبرر تكوين التكتلات في الوقت الحالي، حيث يرى الاستراتيجيون بأن هذا القرن هو قرن التكتلات، وقد تم احصاء 14 تكتل مستقلبية[1].

ج–وسيلة حل للنزاعات الدولية: إن التكامل يؤدي إلى حل النزاعات أحيانا وتذليلها أحيانا أخرى نتيجة حالة الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي ووجود شبكة من المصالح المشتركة[2]، وتجربة السوق الأوروبية المشتركة خير دليل على ذلك. ولهذا يمكن القول بأن نجاح مسار التكامل في منطقة المغرب العربي سوف يضع حدا لبعض الخلافات التقليدية في المنطقة كخلافات الحدود، ونزاع الصحراء الغربية،[3] وعليه تعتبر نظرية التكامل جزء لا يتجزأ من نظرية النزاعات الدولية.

6–المفاهيم المختلفة للتكامل والاندماج:

تختلف مواقف ومفاهيم الدول للتكامل تبعا لاختلاف نظمها وإيديولوجياتها وأهدافها، على هذا الأساس نميز عدة مفاهيم وتصورات للاندماج، يتعلق الأمر على وجه الخصوص بالمفهوم الأمريكي، المفهوم الصيني، ومفهوم العالم الثالث.

أ–**المفهوم الأمريكي (مع التركيز على الواقع):** إن الولايات المتحدة كانت منذ قرين تؤيد فكرة التكامل الجهوي، نظرا لارتباطها بتجربتها التاريخية في ميدان التكامل[4]، وقد دخلت في حرب أهلية من أجل الدفاع عن وحدتها، وما يدل أكثر عن ذلك المساعدات التي قدمتها لأوروبا والمتمثلة في مشروع مارشال من أجل إعادة البناء، حيث كانت هذه المساعدة متراوحة بضرورة التنسيق بين تلك الدول، وللاسراع في عملية

---

[1] Anne Laure Nico, La Politique Européenne De Sécurité Et De Défense De Nice à L'après Séville (Mémoire De Fin D'Etudes). France : Institut d'Etudes Politiques De Lyon, Section internationale, 2001–2002

[2] ناظم سلمان، طافر، "دور الجامعة في تسوية النزاعات العربية"، في جامعة الدول لعربية في عصر التكتلات الإقليمية، بغداد: بيت الحكمة، 2002.

[3] صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية. (أطروحة دكتوراه.) جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2007 .

[4] Henry Kissingger. La Nouvelle Puissance Américaine, traduction : Odile Démange, France : Fayard, 2003

بناء أوروبا وتدعيم فكرة التكامل فيها قدمت الولايات المتحدة بعض الامتيازات التفعيلية للمنتجات القادمة من السوق الأوروبية إلى الأسواق الداخلية كما فعلت مع اليابان كذلك، وبعد تقدم مسار التكامل في أوروبا الغربية ووصول هذه الأخيرة إلى حد منافسة المصالح الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة، ورغم أن هذه الأخيرة بقيت متمسكة بموقعها المساند لعملية التكامل، إلا أن ذلك الموقف تغير بعد من القرن الماضي نتيجة الحماية التي فرضتها السوق الأوروبية على منتوجاتها والانفصال والأمن العسكري على الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح التكامل السياسي لمجموعة السوق الأوروبية يخيف الولايات المتحدة لأنه يؤثر سلبا على نفوذها في المنطقة ويحرمها من إمكانية التعامل بسهولة مع عاصمة كل دولة على حدى حول بعض المسائل التي تهمها، كما يحرمها من إمكانية توظيف قوة أوروبية ضد قوة أخرى لتحقيق مصلحتها[1]، أما بالنسبة لليابان هذا فإن أقل ما يقال عنها كانتا تعترضان التكامل الأوروبي خاصة كندا التي تضررت من دخول بريطانيا السوق الأوروبية المشتركة لأن ذلك أضرت بمنتجاتها الفلاحية التي كانت تصدرها أوروبا[2].

ب–المفهوم السوفياتي للتكامل: يرتبط بنفس الظرف الذي تمر به الوحدة الأمريكية وهو أن الاتحاد السوفياتي سابقا تشكل بعد حرب أهلية إلا أنه يختلف عنه باستعمال وسائل عصرية والتي تتجلى في الثورة البولشفية[3]، وعليه فالموقف السوفياتي سابقا يختلف عن الموقف الأمريكي، فهو يرى بأن قضية الاندماج والتكامل يجب أن تتم في إطار الماركسية وتدعيم ثورة البروليتاريا، وأن أي محاولة خارج هذه الأفكار تعد في نظرهم انبريالية ومحاصرة للبروليتاريا، كما أن نظرتها إلى السوق الأوروبية تعد محاولة

[1] أندرسون، جيمس، مقدمة عن الفيدرالية : ما هي الفيدرالية؟ وكيف تنجح و عبر العالم؟ .ترجمة مهما تكلا، كندا :منتدى الأنظمة الفدرالية ،2007

[2] – يسري، عبد الرحمن، الاقتصاديات الدولية .الاسكندرية :الدار الجامعية للعلب والنشر والتوزيع،1993
انظركذلك:كينيدي، بول، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ميان: دار الشروق، 1993

[3] Stephen Wall, laternational relations: One world, many theories" In: Foreign Policy. Washington: Spring 1998

من الغرب للقضاء على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد الماركسية على الانتشار في المنطقة ومحاولة محاصرة الدول الإشتراكية اقتصاديا.

وعلى هذا الأساس قامت بعد الحرب العالمية الثانية بإدماج كل الدول التي تعنيها في منظمة المساعدة والتعاون "الكوميكون" وفي خلق وارسو لمواجهة الإمبريالية، كما يرى أن الأهداف الأمريكية في التكامل الأوروبي كانت ذات طابع إيديولوجي وإمبريالي، ويرى بأن مجرد ملف شمال الأطلس يمثل عائقا أمام التجربة التكاملية في أوروبا الغربية، وإذا كانت هذه التجربة تؤدي إلى تقليص النفوذ الأمريكي في المنطقة، فإن الإتحاد السوفياتي منذ البداية تكوينه هو تقسيم الفرد، فإن السوق الأوروبية المشتركة تعتبر وسيلة هامة في تجزئته غلى الأقل إلى جزئين غرب وأمريكي، ومع ذلك فإن التجربة التاريخية أكدت أن مسار التكامل في أوروبا الغربية كان أكثر سلمية من مثيله في أوروبا الشرقية وهو ما أكدته أحد الدراسات في منتصف الخمسين من القرن الماضي قبل بداية تكوين السوق الأوروبية، حيث تنبأت بنهاية الإيديولوجية في الغرب على اعتبارها بأن الصراع بين الماركسية والليبرالية سينتهي نتيجة أن الماركسية غزت الغرب لسبب الظروف (التطاحنات) المتعلقة بتلك الدول، وأن تحسين الظروف الاقتصادية وتحقيق الرفاه سوف يؤدي إلى انهاء الصراع الإيديولوجي والقضاء على تلك الأفكار، وسوف ترتقي الليبرالية إلى المستوى الدولي والعالمي، ويبدو أنها تحققت إلى حد بعيد من بداية التسعينات من القرن الماضي بدءا بانهيار جدار برلين 1989 وعلى العموم فغن الاتحاد السوفياتي يستغل التكامل القصري للحفاظ على نفوذه في أوروبا الشرقية والتكامل الاختباري لتقسيم العسكري الغربي[1].

ج–المفهوم الصيني للتكامل: تعد الصين من بين القوى الأساسية التي ساهدت أوروبا على فكرة الاندماج، لأن في نظرها للتكامل هو عبارة عن وسيلة عن طريقها يمكن القضاء على ظاهرة انقسام العالم إلى كتلتين رئيسيتين (الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة الأمريكية) والوصول إلى إقامة نظام متعدد الأقطاب، فكما أن التكامل في أوروبا الغربية يؤدي إلى تقليص وزن ونفوذ الولايات المتحدة، فإنه من الضروري بالنسبة للصين العمل على تشجيع التفكك "Désintégration" على بعض الدول مثل ألمانيا، ونفس العمل فعلته في أوروبا الشرقية، وبالذات في يوغسلافيا وذلك لبلوغ نفس الهدف،والذي يكمن في تقليص وزن ونفوذ الاتحاد السوفياتي، وبالتالي تجعل هذه العملية من الدولتين السالف ذكرها في نفس

[1]صبري مقلد، اسماعيل، نظريات السياسة الدولية : دراسة تحليلية مقارنة، ط .1.الكويت : د.د .ن .1986.

منسوب حجم ووزن الصين، وعندها تصبح هذه الأخيرة من القوى العظمى في العالم، ومادامت الصين تهدف إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، فإنها ترى بأن التجربة التكاملية في أوروبا الغربية تدخل في إطار تحقيق هذا الهدف، غير أنه إذا كانت الصين ساعدت العديد في التجارب التكاملية وظهور وحدات سياسية كبيرة في الساحة الدولية، فإنها لم تساعد، بل إن لم نقل تعرض قيام وحدات تكاملية في منطقتها الجغرافية، وهنا تظهر أن المصلحة هي التي تحدد سلوكات الدول أكثر ما هو رغبة نحو العمل لتحقيق الوحدة[1].

د–مفهوم العالم الثالث للتكامل: ليس هناك مفهوم محدد للتكامل بالنسبة لدول العالم الثالث رغم أن هناك عدد معتبر من المنظمات الجهوية والإقليمية[2]، فيجد المرء أن مواقفها هذه الدول يشوبها نوع من الإبهام والغموض، ولم تستطع أن تقدم تصورها الواقع لما يحدث بشأن هذا التطور الذي يعنيها رغم اقتناعها بأن الرفاه يتحقق بتجربة تكاملية، وما من شك فإن هذه الدول وجدت نفسها أمام مفارقة صعبة تتمثل في كون أن التطور والتقدم في مجال التكامل بين هذه الدول مازال في مراحلها الأولى وتعاني من مشاكل متعددة، فالحكومات في العالم الثالث تواجه الحاجة المتزايدة نحو التنمية السريعة في إطار جماعي وهذا يمكن أن يتحقق عبر الإندماج، وفي نفس الوقت تواجه كذلك ضرورة تأقلم القيم والمعتقدات الوطنية مع عملية العصرنة[3]، وبالذات الدول الحديثة الاستقلال التي تغلب عليها النزعة القطرية الضيقة والمصرة على تغليب تدعيم استقلالها وأسس شخصيتها الوطنية. ولذلك فإذا كان التكامل يؤدي إلى تدعيم عملية العصرنة والتنمية الوطنية، فإن الارتباط بالمصلحة الوطنية القطرية يؤدي دون تحقيق ذلك الهدف[4].

لذا فكل التجارب بقيت فاشلة، رغم اختلاف مستويات هذا الفشل من تجربة لأخرى، حيث نجد الدول التي نالت استقلالها قديما تم القضاء نسبيا على هذه المعضلة حيث تكونت جمعية التجارة الحرة لأمريكا الاتينية ،السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (LAFTA. CACM) على عكس الدول الأخرى، وعلى العموم تبقى كل تجارب العالم الثالث يغلب عليها الطابع الرسمي والرمزي فقط، ولذلك نلاحظ في الوقت

---

[1]عبد البديع، أحمد عباس، العلاقات الدولية :أصولها وقضاياها المعاصرة، القاهرة :مكتبة عين شمس، 1988

[2]عمر حسين ، التكامل الاقتصادي انشودة العلم المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي،1998

[3]الفيلالي،مصطفى، المغرب العربي الكبير : نداء للمستقبل، ط2 ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية .1989

[4]لعجال، أعجال محمد أمين، استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي .(أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية2006–2007.

الراهن الانضمام الجزئي إلى تكتلات ليس لها صلة بالعالم الثالث مثل السوق شرق اوسطية ، الشراكة الأروبية المتوسطية، الفرنكوفونية ،دول الكومنوليث.... إلخ، وبصفة عامة يمكن القول أنه رغم أن التكامل يعتبر من بين الأهداف النبيلة لكثير من دول العالم الثالث، إلا أن النزعة الوطنية القومية تعرقل ذلك، ولهذا يمكن القول أنه حتى بالنسبة للمستقبل فإن التكامل الكلي في مناطق العالم الثالث سوف يبقى في اجسن الحالات مقتصرا على الجانب الاقتصادي[1].

.

7-المشاكل التي تعاني منها نظرية التكامل:

قيل تناول كيف تطورت نظرية التكامل حسب التسلسل التاريخي ،نبرز اهم المشاكل التي تعاني منها هذه النظرية على النحو التالي :

تتمثل نظرية التكامل في ثلاث مدارس رئيسية هي: المدرسة الدستورية بشقيها الفيديرالي والكونفيدرالي، وفي المدرسة الوظيفية الأصلية التي جاء بها دافيد ميترانى خلال الحرب العالمية الثانية وحاول تطبيقها في المؤسسات بعد الحرب مباشرة، ثم الوظيفية الجديدة التي تطورت على إثر الانتقادات التي وجهت للوظيفة الأصلية، وهنا يمكن الإشارة إلى أن الوظيفة الجديدة تشمل على مجموعة من الآراء تأثرت كثيرا بتجربة السوق الأوروبية المشتركة، ومادامت هذه التجربة التكاملية مازالت لم تبلغ أهدافها النهائية المتمثلة أساسا في الوحدة السياسية فإن مدى مصداقية أفكار الوظيفية الجديدة تبقى مرتبطة بمصير هذه التجربة[2] (أي أن الاندماج ضيق من حيز نظرية التكامل البعض منها حكم عليه بالفشل ونقصد بذلك الوظيفة القديمة وبعض الأفكار تم تجسيدها فعلا)، وهذا يؤدي بنا إلى القول بأن هناك عدم الاستقرار في هذه النظرية.

نظرية التكامل مثل بقية النظريات في العلوم الاجتماعية تعاني كثيرا من مشكل تحديد المصطلحات وتوحيدها، فمصطلح الجماعة السياسية مثلا (politicalcommunity) استعمل كعامل رئيسي في عملية

---

[1] العربي اسماعيل، التكامل والاندماج الاقليمي بين الدول المتطورة، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1981.

[2] «Les étapes de la construction européenne (1957-2008)

Questions internationales. N°31, Mai-juin 2008. Dans: http:// ladocumentation Francaise.fr/cartothequeretapes-construction-euro 1957-2008.shtml

التكامل في أوروبا الغربية، وكوسيلة للتفريق بين عملية التكامل في هذه المنطقة وبقية التجارب التكاملية في مناطق أخرى من العالم، فمصطلح الجماعة –الذي هو معيار قياس أي تجربة تكاملية– يعني وجود مصالح مشتركة ووجود احساس مبدئي للهوية الشخصية المشتركة بين الشعوب التي تكون هذه الجماعة السياسية. لكن الجماعة هذه التي يتكلم عنها الوظيفيون الجدد يمكن أن توجد في القرية، في المدينة، ثم في الدولة، وبالتالي فالعمل كان من المفروض أن ينصب على كيفية ذوبان هذه الجماعات في جماعة أكبر وأوسع[1]، فنجد ايتز برفي يرى بأن الجماعة السياسية هي التي تتوفر على العناصر التالية:

–أن تكون مراقبة فعلية على استعمال وسائل العنف.

–لها مركز اتخاذ القرار الذي بإمكانه أن يؤثر على عملية توزيع الثروة داخل الجماعة.

–أن يكون لها مركز السيطرة على وسائل التعريف السياسية لكل مواطنيها.

وعلى هذا الأساس فهو يرى أن الجماعة السياسية هي آخر مرحلة من مراحل التكامل، وعليه فهو يركز على مصالح التوحيد Unification كوسيلة لتحقيق التكامل وفي نظره الاتحاد في مجال معين يؤدي حيثما إلى حددت اتحادات أخرى في بقية الاتحادات.

ومما سبق يتضح بأنه لا يوجد هناك فرق بين الجماعة السياسية والدولة القطرية باعتباره أن الجماعة السياسية تكمن في المرحلة الأخيرة، فقط تعنى بتوسيع الركائز التي تقوم عليها الدولة القطرية.

أما كارل دويتش فإنه يستعمل مصطلح آخر وهو الأساس بالإنتماء إلى الجماعة ويعتبره شرطا ضروريا كاف لتحقيق عملية التكامل والاندماج، وعليه فهو يعرف التكامل على أساس أنه تحقيق من بلوغ الشعور بالإنتماء إلى الجماعة داخل رقعة أرضية معينة وبواسطة مؤسسات وتصرفات عملية كفيلة لضمان – الأمن الطويل– الاعتماد الجماعي المتبادل والتحول الاجتماعي السلمي، فهذا الشعور بالإنتماء الجماعي يعني إعتقاد الأشخاص بمجموعة شكلوها أو كونوها، واعتقادهم كذلك بأن كل مشاكلهم الاجتماعية يجب أن تحل عن طريق التحول السياسي داخل هذه الجماعة.

المشكل الآخر الذي تعني منه نظرية التكامل هو عدم اتفاق المنظرين حول المتغيرات التي يجب الاعتماد عليها لدراسة الظاهرة التكاملية[2]، فهناك ثلاثة مدارس، ولكل مدرسة متغيرات معينة (خاصة بها) كما أن لها منهج خاص للتكامل والاندماج، صنف إلى ذلك الفروقات التي يمكن أن نجدها داخل كل مدرسة، فالمدرسة الدستورية تركز على متغير وحدة الهوية بالنسبة للوحدات السياسية للدول المعنية بعملية

[1] عامر مصباح ،النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية،الجزائر:ديوان المطبوعات الاجمعية ،2006،ص42.

[2] عامر مصباح ،المرجع السابق

التكامل والاندماج في إطار تحقيق أغراض وحاجات مشتركة، وهذا بغض النظر عن مستوى العمل السياسي.

كما أنها تلح على بناء وحدة الهوية في مستوى جهوي وفق منهج مباشر في التكامل والاندماج (أي لا تقوم على مراحل وكل مرحلة بخاصية تعتمد عليها)[1].

أما الوظيفية الأصلية فإنها ركزت على متغير أو تكامل الوظيفة أو الحاجات هي التي تدفع إلى المنظمات وتخلق نسق وتدعيم التكامل في المستوى الدولي وفق منهج تراكمي ومرحلي وهي عكس المدرسة الدستورية.

وأما بالنسبة للوظيفية الجديدة فإنها تعتمد على متغيرات مختلفة حسب المنظرين. فنجد مدرسة الاتصال والمبادلات التي يتزعمها كارل دويتش ترتكز على حجم المبادلات كمؤشر رئيسي في عملية التكامل، وعليه هذه المدرسة تعتمد أساسا على المنهج الإحصائي.

أما أرنست هاس، لندبرك فهم يركزون على مؤشرات معينة (النخب، جماعات المصالح، التعددية)، وترى بأن محددات الرؤية والتعرف على المستوى الداخلي في المجتمعات التعددية الغربية يمكن استعمالها على المستوى الجهوي، وفق منهج تراكمي ومرحلي، وتعتمد هذه المدرسة على دراسة الحالات[2].

وإذا كانت هذه المدارس لا توفر متطلبات نظرية عامة للتكامل، فإنها تسمح للمهتم ببداية دراسة الظاهرة دراسة منظمة من معرفة الواقع، وعليه يمكن القول أن هذه الآراء والمدارس والمناهج يمكن أن تؤسس ما يمكن أن نطلق عليه "ما قبل النظريات" "prethéorie" إلا أنه حصر واقعها في السوق المشتركة وباعتبار الظروف التي تميز هذه المنطقة تختلف عن مناطق العالم (السياسية، التاريخية، دولية، جغرافية....)فإنه لا يمكن في أية حالة تعميم نتائجها على مناطق العالم، إذن هذه النظرية قد لا تتوفر على عنصر التعميم،[3] فهي كبقية النظريات في العلوم الإنسانية الأخرى.

---

[1] نفس المرجع

[2] أمين، سمير، نحو إستراتيجية اقتصادية عربية–عربية(شروط إنعاش التنمية) ، التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، باريس :مركز الدراسات العربي–الأوروبي، أكتوبر 1995 .

[3] رفيق كشوط، الدفاع الأوروبي المشترك والمستقبل(رسالة ماجستير) . جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام،2005–2006.

ورغم هذه المشاكل فإن حركة التكامل الذي بدأت في أوروبا جذبت جلية اهتماما كبيرا من طرف علماء الاجتماع، الاقتصاديين، القانونيين، علماء السياسة....، وكان اهتمامهم يرتكز أساسا حول إمكانية تطبيق مما توصلت إليه التجربة الأوروبية على مناطق أخرى من العالم، كما تتميز هذه النظرية أيضا بكونها مرتبطة بالواقع، إذ أن بدايتها واقعية عكس النظريات الأخرى، فهي مرتبطة بالتجارب العملية، وتعتبر السوق الأوروبية كمخبر لعملية الاندماج وبصفة عامة، مادامت هذه النظرية مرتبطة بالسوق الأوروبية فإن اكتمالها أو فشلها يؤدي إلى إنجاح أو فشل هذه النظرية.

سؤال: تعتبر آراء ومدارس التكامل بأنها تؤسس ما قبل النظرية "préthéiorie" بأنها تعاني من إيجاد نظرية عامة تقوم بتفسيرها وإنما مجرد آراء ترغب آراء ومدارس بالتكامل إلا أنها تعاني من الوصول إلى نظرية عامة بتفسير الظاهرة التفاعلية، وإنما هي فقط تؤسس ما يطلق عليه ما قبل النظرية.

.

8- تطور نظرية التكامل والاندماج:

إن عملية توحيد الدول والوحدات السياسية الوطنية ليست موضوعا جديدا، فالدراسات المتعلقة بتكوين الاتحادات بمختلف أنواعها والتي يتضمنها أساسا المدارس الدستورية كلها تتعلق بموضوع التكامل والجذور التاريخية للاتحادات سواء كانت فيديرالية تعود إلى ما قبل القرن التاسع عشر ومثال ذلك الاتحاد الفيديرالي في الولايات المتحدة الأمريكية الذي نشأ بمقتضى المصادقة على أول دستور مكتوب في الولايات المتحدة الأمريكية (دستور فيلاديلفيا 1787)، الكونفيديرالية في أوروبا، ثم التحول إلى الفيديرالية وهي أقدم عملية للترحيب بالدول. إذن فالمدرسة الدستورية كجزء من نظرية التكامل تعتبر أقدم محاولة نظرية وعملية في آن واحد لتوحيد الدول مع وجود اختلاف في طريقة وهدف وشكل كل من الاتحادين الفيدرالي والكونفيدرالي، فبينما يقوم الأول على أساس دستور ويهدف إلى تكوين وحدة سياسية جديدة والتي تتمثل في الدولة الفيدرالية، والتي تذوب فيها كل الدول الأعضاء في الاتحاد الفدرالي، في حين يقوم الثاني على أساس معاهدة، ولا يؤدي بالضرورة إلى تكوين شخص قانون جديد إذ يبقى على سيادة واستقلال الدول الأعضاء في الاتحاد الكونفيدرالي[1].

[1]– الشمري، علي، منظم الاتحاد الفيدرالية في مجلة النبأ، ع.59 جوان 2001 في:

وبعد ما سبق ذكره برزت المدرسة الوظيفية عقب الحرب العالمية الثانية وتتجلى من خلال كتابات وأطروحات د.ميتراني، حيث قام بوضع اللبنات الأساسية لهذه المدرسة، وكانت نقطة البداية في النظرية الوظيفية هي أن الدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية يقوم عليها أساسا في النظام الدولي لم تعد قادرة على تلبية حاجيات الأفراد، أو على الأقل الحاجيات الأساسية للإنسان، وذلك لسبب واحد وهو أنها متوقعة على رقعة أرضية محددة بحدود جغرافية بينما في رأيه حاجيات الإنسانية تمتد إلى ما وراء تلك الحدود، ولهذا يجب البحث على إطار أو تنظيم آخر لمواجهة المشكل المطروح، وفي هذا السياق فإن الوظيفية برزت ليست كنظرية فقط، وإنما هي كذلك فلسفة تحاول القضاء على بعض الخلافات والمشاكل المعرقلة لدعم العلاقات الدولية كالحرب مثلا، وهذا عن طريق التركيز على الرفاه الاقتصادي ثم الاجتماعي لكل شعوب العالم، ويتحقق هذا عن طريق تجاهل الحدود الجغرافية بين الدول وتكوين منظمات وأجهزة دولية مهمتها الأساسية هي التركيز على نشاطات مختلفة موجهة أساسا (بالدرجة الأولى) لتلبية حاجيات الإنسان الاقتصادية والاجتماعية[1].

ولهذا فإذا أعطيت هذه الأهمية البالغة للجانب الاقتصادي والاجتماعي –دائما حسب دافيد ميتراني– عن طريق تكوين هذه الأجهزة التي تعمل على تحقيق هذا الهدف دون التفرقة بين الشعوب فإننا نصل إلى نقطة توحيد المصالح والرغبات وبالتالي يزول خطر الحرب، وفي هذا الشأن يرى ايمانيال كلود "I.Clavde" بأن نظام الدولة يفرض نظاما تسلطيا وجامدا للتقسيم الهرمي للمجتمع الدولي وهذا ما يعرقل الوحدة بين وحدات النظام الدولي، ويقسم العالم إلى محاور محمية من طرف سيادات وطنية غير قادرة على حل المشاكل الداخلية الرئيسية، وغير مستعدة لترك وحدات أخرى تشارك في حل هذه المشاكل[2].

فالوظيفيون يرون أن عملية التكامل لها صفة تراكمية لأن التطور الوظيفي في محال معين يسهل ويؤدي إلى احداث أنواع متشابهة من التكامل والتعاون في مجالات أخرى، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن هذا الانتشار يمكن أن يتحول إلى عملية أو مسار تعلم، وهذا بدوره يؤدي إلى التأثير في لب النظام الدولي الحالي نظام الدولة القومية، إذ يمكن أن يتحول إلى نظام أساسه توفير الخدمات.

---

http:lannabaa.org/nbas9rfidralia.htin

[1] Reginald j. Harrison ,Europe in question :theories of regional international integration(London :Ruskin hose ,1975),pp27-31.

[2] Paul Taylor,TheFunctionalist Approach to the Problem of International ORDER/a Defence,Politics Studiesxvi,03(1968),p95

وكخلاصة لهذه الفقرة: فإن ميتراني يرى الحل لمواجهة المشاكل المطروحة في الساحة الدولية يتمثل في منظمات دولية متخصصة، أو تقوم على حاجة إنسانية، وهذا يعني لا يمكن جمع المصالح في منظمة واحدة، وعلى هذا الأساس فإن الوظيفية تبحث في القضاء على النظام الدولي الذي يقوم على الشخصية الدولية، وحسب الوظيفية فإن الإنسان ليس شرير وتتملكه نزعة العدوان، وإنما الأوضاع الدولية قائمة على أساس فوضوي وللقضاء على الطبيعة الشريرة يجب القضاء على تلك الظروف التي كونت هذه الغريزة في الإنسان، وبالتالي فهي تعطي أهمية بالغة للجانب الاقتصادي ثم الاجتماعي للقضاء على تلك الغريزة لكن بعد تكوين منظمات متخصصة في الجانبين بطلب ذكرها وتحقيق حاجيات الإنسانية دون التفرقة بين الشعوب من حيث اللون، العادات، وهذا تبدل من الناحية المنطقية[1].

إلا أنه حسب الوظيفية عندما يتم تحقيق تلك الحاجيات عن طريق المنظمات المتخصصة تتحول الولادات تدريجيا إلى هذه المنظمات والوصول الى تكوين حكومة عالمية والقضاء على الدولة القطرية[2].

إن الأهم في هذه النظرية هو سؤال يفرض نفسه يتمثل في مدى مطابقة هذه النظرية للواقع؟ لقد وجهت عدة انتقادات للوظيفية الأصلية رغم أنها تهدف إلى تكوين منظمات في إطار التخصص، إلا أنها كذلك لم تؤد إلى القضاء على سيادة الدولة القومية.

ونتيجة للانتقادات المختلفة التي وجهت إلى الوظيفة برزت على أنقاضها الوظيفية الجديدة بمساهمات العديد من المنظرين أمثال E.HAAS , K.Deutsch وغيرهم، إلا أنه يجب التركيز منذ البداية بأن هؤلاء يختلفون في الكثير من الأمور، فهم يختلفون أكثر مما يتفقون حول المتغيرات التي تحكم عملية التكامل، وحول مراحلها والأهداف التي تريد تحقيقها.

جل تحاليل المدرسة الوظيفية بدأت في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي بالتركيز على التكامل الجهوي بدل التكامل الدولي، حيث وجهت اهتماماتها بالذات إلى التجارب التي تمت في أوروبا الغربية، ثم فيما بعد توسعت لتشمل المناطق الجغرافية الأخرى. وهذا التحول إلى التركيز على المناطق (التكامل) الجهوي جاء نتيجة فشل أطروحات الوظيفية الأصلية التي تقوم على توحيد الحل وتوحيد مصالحها في منظمات دولية.

وقد بدأ K.Deutsch ببناء هذه المدرسة بتطويره لنظرية الاتصالات الاجتماعية " Social communication" ثم طرح بعد ذلك نظرية المبادلات الدولية " international transactions" التي

[1] Ibid.
[2] Ibid.

أصبح يعرف بها نتيجة لما تحتويه من نظرة دقيقة حول الظاهرة التكاملية، حيث قام بتطبيقها ثم وضع لها معايير معينة، وفي رأيه فإن تقسيم أي تنظيم سواؤ كان دوليا أو جهويا إنما يتم عن طريق قياس محتوى ومجال التبادل الذي يتم بين أعضائه لتحديد فشل أو نجاح عملية التكامل، ثم نشر كتابا في سنة 1956 تحت عنوان الجماعة السياسية ومنطقة شمال الأطلس. " political community and the north atlantic araa" ليركز على متغير الجماعة السياسية في منطقة جغرافية معينة، وبعد سنوات من نشر هذا الكتاب أصبح كارل دوتشن متشائما من فكرة التكامل الدولي بعدما قام بدراسة احصائية للتبادل والاتصال بين دول السوق المشتركة نتيجة لما توصل اليه من نتائج تختلف عما توصل إليه في دراساته السابقة، بحيث أن الإحصائيات أثبتت نمو التبادل داخل الدولة (intera– national transactions) كان بوتيرة أكثر من نمو وتصاعد التبادل بين الأعضاء مما يؤدي إلى تقوية الروابط الداخلية أكثر من الروابط الدولية، كما أن الاتصالات والمبادلات بين كل دولة والعالم الخارج ينمو بوتيرة أكثر من نموها بين دول الأعضاء، فإذا اعتبرنا هذا هو محدد التكامل فإن السوق المشتركة فاشلة . لكن ثمة تفسيرات أخرى تصحح ذلك مفادها أن في تلك المرحلة هناك علاقات بين أوروبا والولايات المتحدة تربطهما اتفاقيات معينة تستوجب التقيد بها، وكذا إعادة البناء الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى انشغال كل دولة ببنائها الداخلي أكثر من التعاون فيما بينها[1].

ومن هذا التوضيح تبدو أهمية عملية التكامل، ولذلك دعا كارل دويتش إلى زيادة وتيرة حجم المبادلات والاتصالات بين الدول الأعضاء كأساس لبناء التكامل، وبالعكس غيابها يعني يستحيل التكامل[2]، وإذا كان طرح كارل دوتش منطقيا ومقنعا فإنه في نفس الوقت لم يذهب بعيدا تاركا المجال لإسهامات كتاب آخرين أمثال أرنست هاس وغيره ليطرحوا طروحات أكثر قوة من أجل بناء عملية تكاملية، وبالذات نصل إلى التطوير إلى أرنست هاس.

يلقب E.HAAS بأبي الوظيفية الجديدة نظرا لمساهمته القيمة في هذا المجال، وقد كان متأثرا إلى حد كبير بتطور التجربة التكاملية في إطار السوق الأوروبية المشتركة[3]، ففي رأيه أن الوظيفة الجديدة تقوم على أساس وجود مصالح مختلفة لكن غير متناقضة لأطراف التكامل، وأن هذا الاختلاف هو الذي يولد الرغبة في البحث عن الحلول، وهنا تقترب هذه النظرية من نظرية النزاع الدولي، فهي ترى بأنه إذا كان

[1] كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية.

[2] نفس المرجع.

[3] صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوربي ودوره في النظام العالمي الجديد

الإجماع حول وحدة المصالح لا يمكن أن يتحقق، فإن الاستقرار يصبح العامل الرئيسي لأية محاولة وحدوية أو تكاملية، وعليه يتفق مؤيدو الوظيفية الجديدة على أساس أن التكامل الاقتصادي يسبق التكامل السياسي، وهو الذي يدعمه، ورغم أن عملية التكامل تبقي على الاستقلالية الدول في اتخاذ القرارات التي قد تكون أحيانا متناقضة فإنها لا تؤدي إلى التفكك نظرا لتكوين بعض الجماعات التي لها مصلحة في التكامل تدفع نحو التقدم في عملية التكامل، ولذلك يركز آرنست هاس على عامل النخب الرئيسية المؤثرة على عملية اتخاذ القرارات، ففي رأيه لإنجاح العملية التكاملية يجب خلق ظروف وتوفير مشاريع تجذب اهتمامات هذه النخب، ويجب أن ترتبط مصالح هذه النخب بالتجربة التكاملية، وبالتالي تصبح مساندة النخب مضمونة، ومن ثم تدفع بالدول والحكومات إلى الاسراع في عملية الاندماج، حتى إن كان بينها بعض المصالح المتناقضة، لأن المصلحة المشتركة أهم من ذلك، وبالتالي لا يمكن للتجربة التكاملية أن تفشل في نهاية المطاف، وهذا ما تجلى في تجربة السوق الأوروبية المشتركة وهكذا تبقى الوظيفية الجديدة كنظرية لها منطقها في شرح التجربة التكاملية[1].

ومما سبق يمكن أن نستخلص أن المنهج الوظيفي للتكامل يرفض التوحيد السياسي والمؤسساتي السريع كالمنهج الدستوري المباشر وينظر للتقدم على مستوى قطاعات استراتيجية معينة لبناء أية تجربة تكاملية، وحتى بالنسبة للمجتمعات المتجانسة لا يمكن أن تدخل في عملية تكاملية بدمج الوظائف العامة بصفة سريعة وبطريقة واحدة كما هو الحال بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة بين سوريا ومصر سنة 1958– 1961 وإنما التطور المرحلي متوازن في مجالات مختلفة يؤدي في النهاية إلى تكامل واندماج بين كافة المحاور والمجالات المختلفة وآخرها المجال السياسي.

اسئلة:

1–توصف الوظيفية الجديدة بأنها ظهرت على أنقاض الوظيفية الأصلية يتقويمها كيف ذلك؟

2–توصف الوظيفية الأصلية بأنها عمل بروز فنائها، ما مدى صحة هذا الوصف؟

3–يلتقي دعاة الوظيفية الجديدة بنقاط معينة حول التكامل، ومع ذلك فإن هناك اختلاف واضح من حيث المتغيرات، المراحل، والأهداف.

[1] Ernst B.Haas ;The study of Regional Integration :Reflections on the joy and ANGUISH OF Pretyeorizing. International Organization,1970,p.28

ويمكن العودة لدراسة النظريات بشيء من التفصيل على النحو التالي:

9-النظريةالدستورية:

تعد النظرية الدستورية هي الأولى من الناحية التاريخية كما هي جزء من نظرية التكامل والإندماج، إلا أنها في الحقيقة تدخل في ميدان القانون الدولي العام والقانون الدستوري، إذا فهي نظرية قانونية وسياسية محظة[1]، فهذا يعني أن أصحابها وهو قانونيين أكثر دراية بها من السياسيين، يندرج ضمنها طرق تكوين الدول وأشكالها[2]. وعليه فالأسس القانونية والسياسية لهذه النظرية لم تتغير بشمل كبير منذ بدايتها التي تعود إلى أكثر من قرن، ولهذه الاعتبارات فسوف نتناول هذه النظرية بإيجاز إلا بالنسبة لبعض الجوانب التي تتطلب التركيز الخاص وهي جوانب تهم نظرية التكامل والاندماج.

أول شيء تبدأ بها المدرسة الدستورية هو التركيز على ضرورة بناء الوحدة والإندماج بين وحدات سياسية مستقلة انطلاقا من الجانب السياسي، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بتوفر عامل الإرادة السياسية في الوحدة لدى هذه الوحدات السياسية، وهذا ما يميزها عن بقية النظريات الأخرى، بمعنى أن في هذه الحالة أن العامل السياسي المتمثل في توفر الإرادة السياسية لدى النخبة الجماعية هو متغير أساسي في عملية التوحيد بين الوحدات، بحيث تربتبط به بقية المتغيرات الثانوية الأخرى، مثل المتغير الاجتماعي والاقتصادي، لكن المتغير السياسي لا يمكن أن تتوفر لدى النخب الحاكمة إذا لم يكن من الشروط أولية وهي التجانس والتشابه في الميدان الاجتماعي والاقتصادي، التجانس الديني، التجانس العرقي، التجانس اللغوي، التجانس الحضاري بين المجتمعات المعنية بعملية التكامل[3].

إذا فالنظرية الدستورية والمنهج الدستوري للاندماج والتوحيد يتطبقان أكثر على المجتمعات المتجانسة، وينطلق المنهج الدستوري كذلك من فرضية أساسية وهو أن توفر الإرادة السياسية لدى النخب والقيادات السياسية الحاكمة يعتبر المحور الرئيسي للوحدة سواء كانت فيديرالية أو كونفيدرالية، وينتج عن ذلك قبول

---

[1] Wikipedia L'encyclopédie Libre, Accord de libre-échange nord-aniéricain. Dans: bitp://fr.wikipedia.org/wiki/NATTA

[2] بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر .الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية،2005

[3] – محمد فهمي، عبد القادر، النظام الإقليمي العربي :احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية ،عمان: دار وائل للنشر ،1999.

هذه القيادات بمبدأ التنازل عن السلطة وبمبدأ المشاركة في السلطة، إذ يشترط المنهج الفيدرالي والكونفيدرالي كضرورة تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها وصلاحياتها لأجهزة الاتحاد الجديدة، وإذا حاولنا تطبيق هذا الشرط على المجتمعات العربية فإننا نجد أن الإرادة لم تكف بل يقتضي الأمر شرط قبول تنازل النخب على السلطة وهذا لا يتوفر إلا في الأنظمة السياسية التي تحكمها قواعد الديمقراطية والتنازل على السلطة، ويفترض كذلك الدخول في اتحاد فيدرالي وكونفيدرالي توفر عامل العقلانية، ويعني أن هذه السلطات تقوم باختيار قرارات في هذا الإطار بناء على عملية حسابية دقيقة حول الجوانب السلبية والجوانب الإيجابية لعملية التوحيد، ومعرفة مدى الربح والخسارة قبل الدخول لعملية التوحيد، وتغلب الجانب الإيجابي للدخول في العملية الدستورية، هذه هي العوامل التي تحكم المدرسة الدستورية بشقيها الفيدرالي والكونفيدرالي[1].

1-الاتجاه الكونفيدرالي: الكونفيدرالية هي عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر بهدف تكوين مؤسسات وأجهزة مشتركة في مختلف المجالات، يتم تحديدها بواسطة هذا الاتفاق، بحيث تتنازل الدول الأعضاء لهذه الأجهزة عن جزء من سيادتها بالقدر الذي يسمح لها بممارسة مهامها حسب ما ينص عليه الاتفاق، وعليه فالاتجاه الكونفيدرالي يمثل مدخلا مؤسساتيا مباشرا في عملية التكامل الدولي، فالكونفيدرالية تبقي على سيادة الدول الأعضاء إلا في الميادين المحددة في الاتفاق المنشئ للاتحاد الكونفيدرالي، وحتى فيما تنازلت عليه يكون جزئي إلا بما يخدم الاتحاد بمقتضى ما حدد في الاتفاق، وعليه تختلف الكونفيدرالية من تنظيم لآخر. وكما هو الشأن بالنسبة للفيدرالية فإن الكونفدرالية تنطلق من مسلمة رئيسية وهي توفر الإرادة السياسية وعقلانية السلكة من حيث تقييمها لعملية التكامل وفق هذا المنهج وإذ أن هناك مجموعة من الاهتمامات المراد تحقيقها برابطة السياسات التي رسمتها لنفسها، لا يمكنها التعامل معها بطريقة انفرادية، فتلجأ الدول في هذه الحالة إلى هذا النوع من التكامل في صيغة اتفاق يوفر لها أرضية لحل الكثير من القضايا المعقدة[2]، فالكونفيدرالية قد تكون وسيلة لتنسيق الشؤون الخارجية والأمنية لمجموعة

---

[1] أحمد الرشيدي، " نظام تسوية المنازعات العربية – العربية :الواقع الراهن وإمكانات التطوير"، في قضايا إستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة : المركز العربي للدراسات الاستراتيجية : العدد 11 سبتمبر 1997

[2] Philipe Etienne, le projet de la zone de libre échange des Amériques et les réponses stratégiques de l'Europe, de l'Asie, Thèse doctoral Paris 1998.

من الدول ذات المصالح الاستراتيجية المتجانسة (فالاتفاق المبرم يقتصر على مجال واحد كالأحلاف مثلا)[1].

فإذا كانت الكونفيدرالية تمثل اتحاد بين مجموعة من الدول فإنها تعتبر أضعف درجات التكامل والاندماج والارتباط بين الدول، فالاتحاد الكونفيدرالي الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر يمكن للدول الأعضاء من الاحتفاظ بسيادتها المطلقة في الشؤون الداخلية والخارجية وبالتالي فهو لا يؤدي إلى قيام كيان سياسي وقانوني واقتصادي جديد (أي لا يؤدي إلى تكوين شخص قانون دول جديدة وسيادة هذه الدول لا تؤدي في هذا اللاحق القانوني)[2].

والأكثر من ذلك أن الكونفيدرالية تقوم على مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء والعلاقة بينهم تحكمها نصوص المعاهدة المنشأة للاتحاد الكونفدرالي ودولة خارجة عن هذا الاتحاد فتحكمها مبادئ وقواعد القانون الدول العام ولا علاقة لها بمعاهدة الاتحاد الكونفدرالي، وحتى من الناحية الداخلية كل دولة عضو يحتفظون بالعلاقة التي تربطهم بدولتهم الأصلية[3].

فبينما بالنسبة للمؤسسات والأجهزة التي تفرزها ظاهرة الاندماج على الشكل الكونفيدرالي فإنها مؤسسات مشتركة بين الدول الأعضاء ولا تكون جهازا مؤسساتيا فوق الدول له سلطة القرارات، وإنما تكون لها صلاحيات واختصاصات محددة من طرف معاهدة أنشات الاتحاد الكونفيدرالي، وهذه الأجهزة الكونفيدرالية التي تنشأ في المجالات والميادين التي تتجانس في مصالح الدول الأعضاء، وهنا تتنازل هذه الأخيرة عن جزء من صلاحياتها واختصاصاتها لهذه الأجهزة الكونفيدرالية ويكون للدول الأعضاء تمثيلا متساويا داخل

---

[1] بن ديكة، رمزي، الدراسات الإقليمية المعاصرة نحو طرح جديد .لمفهوم الإقليمية .في

http:// politics-ar.com/ar/files/13.pdf

[2] أحمد الحاج، عاصم فتح الرحمن، مفهوم الكونفدرالية والدولة الفدرالية في نظم الحكم المعاصرة .في :

http://www.sudan unidex. skup?option=com _content&view= article&id =21014 :2010-11-12-06-19-54&catid=34 :2008-05-19-17-14-27&Itemid=55

[3] هلال علي الدين، مسعله نيفين، النظم السياسية العربية :قضايا الاستمرار والتغيير بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2000

هذه الأجهزة، ولذلك فالانتخاب داخل هذه الأجهزة يتم حسب الوفود وليس حسب الأشخاص وعادة ما تكون قاعدة الاجماع هي السارية[1].

كما أن أي تغيير في النظام الأساسي لهذه الأجهزة يخضع لإرادة دول الأعضاء والدول التي لا تقر هذا التغيير والتعديل يمكنها الانسحاب من الاتحاد الكونفيدرالي دون أن يترتب عن ذلك أية نتائج، بمعنى أنه تبقى هذه المؤسسات اختيارية في الانضمام أو الانسحاب حسب مقتضيات كل دولة، أي تدخل الدول وتخرج كما شاءت حسب المصلحة[2].

وعلى خلاف ذلك، فإذا قام الاتحاد الكونفيدرالي بدور فعال وخلق مصالح مشتركة وأهداف استراتيجية بواسطة التنسيق بين سياسات دول الأعضاء في كافة المجالات، فإنه في هذه الحالة يكون قد مهد الأرضية نحو بناء تكاملي أكثر صلاحية يتمثل في التحول إلى الاتحاد الفيدرالي، لكن بعد توفر الشروط الطبيعية والسياسية والاقتصادية. فالاتحاد الكونفيدرالي السويسري تكون أساسا لمواجهة الأخطار الخارجية المشتركة لكنه تحول سنة 1948 إلى اتحاد فيدرالي[3].

وخلاصة ما سبق يمكن القول أن الاتحادات الكونفيدرالية كشكل من أشكال التكامل الدولي تعتمد أساسا على توفر عاملي الإرادة السياسية وعقلانية السلطة، ولا تؤدي الكونفيدرالية إلى تكوين شخص قانون دولي جديد، بل تبقي على سيادة واستقلال دول الأعضاء في قراراتها الداخلية والخارجية، وعلى الرغم من ذلك يبقى هذا الشكل من أشكال التكامل عبارة محاولة لتنسيق وتنظيم سياسات الدول الأعضاء في مجالات معينة خاصة منها المجال الأمني، السياسة الخارجية وهذا الهدف في حد ذاته يمكن تحقيقه إذا كان لهذه الدول تطابق وتجانس في المصالح والأهداف الاستراتيجية[4]، وأما إذا توفر تطابق وتجانس مصالح هذه

---

[1] أبو طالب، حسن، " إصلاح الجامعة .. معضلة التزام الدول العربية"، في السياسة الدولية، عدد153 ، يوليو2003

[2] عبد الواحد الجاسور، ناظم، "قراءة سياسية لميثاق جامعة الدول العربية" كان في جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية، بغداد :بيت الحكمة، 2002

[3]عبد الوهاب الساكت، محمود، "وظيفة الأمين العام لجامعة الدول العربية بين النظرية والتطبيق" ، في جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية، بغداد: بيت الحكمة،2002

[4]صدقى الدجاني، أحمد، "العرب ودائرة الحضارة الإسلامية " في العرب والعالم عمان :مؤسسة عبد الحميد شومان، 2001

الدول في مختلف الميادين فإنه حينئذ الاتحادات الكونفيدرالية يمكن أن تتحول إلى اتحادات فيدرالية[1]، وعلى هذا الأساس يوصف الاتحاد الكونفدرالي بأنه كمرحلة نحو الاتحاد الفيدرالي[2].

سؤال: يرى بعض المختصون بأنه إذا كانت الكونفيدرالية تمثل اتحادا بين مجموعة من الدول فإنها تعتبر أضعف درجات التكامل والاندماج. غير أنه يرى البعض الآخر وجودها أفضل من عدمها. كيف ذلك؟

2-الاتجاه الفيدرالي: من الناحية التاريخية يمكن القول: أنه كانت هناك اتحادات قديمة يمكن إدراجها من ناحية الشكل والمضمون كإتحادات فيدرالية[3]، كما هو الحال بالنسبة للابحاث الإغريقية القديمة، ورغم وجود هذه التجارب القديمة إلى أن قواعد القانون الدولي تبقي التجربة الأمريكية التي ترتبط بظهور أول دستور مكتوب دستور فيلاديلفيا سنة 1787 بعد استقلال أمريكا سنة 1776، لأول تجربة لاتحاد فيدرالي وفقا للتغيرات والشروط التي أصبحت تحكم هذه النظرية[4]، وتعرف الفيدرالية على أساس أنها: المنهج أو الطريقة التي بمقتضاها تتم تقسيم سلطات الحكومة والتي في إطارها يتم تحديد مجال التعاون بين الحكومة المركزية والحكومات الجهوية[5] إذا فالفيدرالية عن عبارة عن اتحاد بين دولتين أو أكثر يكون

---

[1] محمد حسن، علاوي، "الإقليمية الجديدة :المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليم" .في مجلة الباحث، ع .07. الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2009-2010.

[2] العرداوي، خالد عليوي، " الفيدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي"، في مجلة الفرات، ع7. 2011.

[3] عمارة، رشيد، «الديمقراطية التوافقية : دراسة في السلوك السياسي العراقي»، في مجلة زانكوى سليمانى .قسم الدراسات الإنسانية .ع 30 .أكتوبر 2010 ، في

http://arabsi.org attachments article/00/arabiel25-160.pdf

[4] Robert E. Scott «NAFTA al Seven: Its impact on Workers in all Three Nations, In Lconomic Policy Institute. Washington: EPI Briefing Pape, April 2001.in :

http://www.matical.org/co-globalize NAFTAU 7nalta-al-7.pdf/

[5] انظر :أو سرير، منور،" المستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية"

(مداخلة غير منشورة)، في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد . جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 22 – 23أفريل- 2003 ، بلجبل، عادل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009 ،بن خليفه

أساسه دستور مكتوب يحدد شكل وطبيعة هذا الاتحاد، كما يحدد صلاحيات اختصاصات كل من الحكومة المركزية أو الفيدرالية وسلطات دول الأعضاء (في الحكومات الجهوية) في الاتحاد، كما أنه يحدد أيضا طريقة التعامل بين المجالين، أي بين السلطات المركزية والإقليمية[1].

ويؤدي هذا الاتحاد إلى ذوبان الشخصية القانونية الدولية للأعضاء في شخص قانون دول جديد يمثل كل الدول الأعضاء في الاتحاد الفيدرالي[2]، وعلى عكس الاتحاد الكونفدرالي فإن للاتحاد الفيدرالي جذور تاريخية في الفكر والفلسفة القديمة[3].

لقد أولى العديد من المفكرين أهمية هذا الموضوع وتتجلى في العديد من الكتابات لكانط سيمون، جورج مال، وغيرهم حيث نجد "ايمانيال كانط" يرى أن المنهج الفيدرالي للتكامل والاندماج يهدف بالضرورة إلى تدعيم السلم والأمن في العالم، إذ يعتبر أن القانون الدولي العام القائم على أساس الدول المستقلة تحفز على الحروب والأزمات، وعليه لا يمكن التخلص من هذه الوضعية إلا بالدخول في اندماج دول على الشكل الفيدرالي والذي يمكن من تكوين سلطة فوق الدولة (تكوين شخص قانوني دولي جديد فوق الدولة) على أساس الحرية والمساواة بين دول الأعضاء، إذا السلام في العالم حسب كانط لا يمكن أن يتحقق بالنظريات كالتوازن والاتساق لأنها تحفز على الأزمات، ولتكوين حكومة مركزية ديمقراطية لا تتم

عبدالوهاب، المشروع التكاملي في المغرب العربي بين النظرية والتطبيق .(رسالة ماجستير) جامعة الجزائر : معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997-1996 ،بن صايم، بونوار، مصادر التهديد الخارجية الأمن المغرب العربي.(رسالة ماجستير) جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2004 .

[1] Amélie Rodrigtiez di Mierino, Fiche «la Belgique pour les nuls » LA consociationalisme. Dans:

http://www.kotcitoyen.be/article-fiche-la-belgique-pour-les-nuts-le -onsociationalisme-73001851.html.

[2] سعد الدين إبراهيم وآخرون، صور المستقبل العربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1932

[3] Britannica Online Encyciopedia. Federal State, In :

http://www.britannica.com/EBchecked/topic/203450/federal-state

بالتخلص من الأزمات، إلا أن كانط لم يغفل من وجود تمايز بين الدول لذلك يبقى السيادة بين الدول، ويبدو أن هذا الطرح دعم فكرة الحكومة العالمية التي دعى إليها العديد من المفكرين بعده[1].

أما سان سيمون فلا يختلف كثيرا عن كانط، بحيث يرى بأن السلام لا يتحقق في العالم عن طريق الميكانيزمات التي عرفها النظام الدولي كالتوازن والاتساق... ،لكن يتحقق بتكوين حكومة ديمقراطية ما فوق الدول بحيث يكون للشعوب مؤسسات مشتركة، تعمل دوما على توحيد شعوب العالم، مع الاحتفاظ لكل شعب باستقلاله الداخلي[2].

بينما كتانيو يركز على فكرة توزيع السلطات بين الجهاز الفيدرالي المركزي والأجهزة الجهوية أو المحلية، فالاندماج الفيدرالي بالنسبة إليه هو تحقيق وحدة تعددية متكونة من كل الدول الأعضاء في الاتحاد الفيدرالي. فيعتبر أن التوفيق بين وحدة السلطة في المركز مع منح تنوع حرية واستقلالية في إدارة الشؤون الداخلية للأعضاء المكونة للاتحاد الفيدرالي هي أساس نجاح الاتحاد الفيدرالي[3].

أما جون برودون: فيركز على جل تحاليله على إمكانية التوفيق بين احتياج الفرد للسلطة وللمؤسسات التي تجسدها في الواقع العملي ثم احتياجه للحرية، فبالنسبة إليه هذا التوفيق يمكن تحقيقه عن طريق الدخول في اتحاد فيدرالي، ويتمخض عن هذا العمل إعادة بناء النظام الاجتماعي والاقتصادي السياسي على أساس عقد إرادي يكون وليد الإرادة الحرة لأطرافه، ففي رايه أن الاتحاد الفيدرالي يعني مجموعة القوانين التي تلتزم من خلالها مجموعة من الدول متبادلة تجاه بعضها البعض في تحقيق أهداف مشتركة تتولاها السلطات الفدرالية المركزية، ففي هذا الاتحاد يحتفظ الأعضاء بقسط من الحرية والصلاحيات مع أعضاء الأولوية للأجهزة المركزية، وعلى هذا الأساس يرى برودون أن الاندماج الدولي على الشكل الفيدرالي هو السبيل الرئيسي لضمان الحرية وبعدالة بين أعضائه، أي يمكن توسيع الاتحاد في الإطار الدولي بقيام اتحاد فيدرالي دولي للحرية والعدالة. وفي هذا الإطار يطرح برودون شكل السيادة المزدوجة التي يمكن إيجاد حل له في إطار القوانين المنشئة للاتحاد[4].

---

[1] سالم، صلاح، تجليات العقل السياسي ومستقبل النظام العربي القاهرة :دار قباء للطباعة النشر والتوزيع،1993

[2] عزت محمد، كاروان، دور القضاء في حماية الدستور الفيدرالي .ط .1.إربيل :دار سبيريز،2006

[3] العرداوي، خالد عليوي، المرجع السابق .

[4] نفس المرجع.

ومن خلال هذا العرض البسيط لبعض الآراء الفلسفية حول الفيدرالية كشكل من أشكال التكامل والاندماج يمكن تلخيص المبادئ التي تقوم عليها فيما يلي[1]:

1-مبدأ الاستقلالية: وتعني بكل بساطة أن لكل وحدة بشرية في النظام الفيدرالي الحق في إدارة شؤونها الداخلية نظرا لما يميزها من غيرها من عادات وتقاليد (القيم الروحية) والحفاظ على الاستقلالية الداخلية يطلقون عليه الاثبات الشخصي، كما أن هذا المبدأ يشمل كذلك حتى كل وحدة من الوحدات الفيدرالية في تحديد رقعتها الجغرافيةبنفسها وليس السلطة المركزية لأن هذه الأخيرة إذا ما تدخلت في مثل هذه الأمور سوف تكون السبب في خلق نزاعات بين هذه الوحدات، ويطلق على هذا الحق لتمديد الشخص، وهو الذي يؤدي لتكوين نظام أساسها المجال الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق العدل بمجموعة بشرية للاتحاد الفيدرالي بالإضافة إلى أن هذا المبدأ يشمل كذلك حق كل جماعة في وضع نظامها الداخلي بحيث لا يجب أن يتعارف مع النظام الأساس الأعلى أو الفدرالي، ولا يتعارف مع النظام الداخلي لبقية الوحدات، ويتفرع عن هذا الحق الحق في إدارة وتسيير شؤون كل وحدة من طرف كل مواطنيها ويطلق على هذا التنظيم والتسيير الشخصي.

2-مبدأ توزيع الصلاحيات: يقوم هذا المبدأ على أساس أن مجموعة الوحدات المكونة للاتحاد الفدرالي تعبر عن تعددية منظمة يحكمها مبدأ توزيع الاختصاصات الذي يتم على أساس عقلاني وعادل، بحيث أن لكل وحدة الحق في الاحتفاظ بكل الصلاحيات التي تستطيع القيام بها، وهذا دون المساس من المجموعات الأخرى، وعلى الوحدة التي لا تستطيع القيام بصلاحيات أن تخولها إلى السلطة المركزية، وفي هذه الحالة يكون تدخل هذه الأخيرة ثانويا، وبالتالي السلطة لا تخول من الأعلى إلى الأسفل، بل من الأسفل إلى الأعلى وهذا ما يكرس مبدأ الديمقراطية والعدالة. لكن في الواقع العملي ظهر أن بعض وحدات النظام الفيدرالي لا تستطيع القيام بجل صلاحياتها فتخولها في هذه الحالة إلى السلطة المركزية، وهنا يصبح وجودها شكليا وتبرز ظاهرة عدم المساواة بين وحدات النظام الفيدرالي لكن هذا المبدأ أصبح يخضع لمبدأ آخر وهو التطابق الدقيق الذي يعني أن كل وحدة من وحدات هذا النظام تمارس الصلاحيات والاختصاصات التي يسمح بها وإمكانياتها ومواردها مع ضرورة المساعدة من الأجهزة الفدرالية حتى تتمكن كل وحدة من القيام بمهامها الأساسية.

[1]أو صديق، فوزي، الوافي في شرح القانون الدستوري ، ج.1، ط1، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية،1993

3–وأخيرا يكون النظام الفيدرالي على مبدأ المساواة: ويقصد به مشاركة المواطنين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في ممارسة السلطة في الأجهزة المركزية، وهذا ما يضمن التعددية والحرية والديمقراطية في الأنظمة الفيدرالية وعليه نجد حل هذه الأنظمة تحتوي على برلمانات ذات الغرفتين إحداهما تمثل فيها الولايات بالتساوي مهما كان حجمها وعدد سكانها ومواردها الغرفة الأخرى يكون فيها التمثيل نسبيا حسب عدد السكان. وهذا النظام لا يسمح للوحدات الكبرى باتباع الوحدات الصغرى، كما لا يسمح لهذه الأخيرة أن تكون في نفس درجة الوحدات الكبرى والتي لها أهمية اقتصادية وسياسية...إلخ.

بناء على ما سبق ذكره يمكن أن نستخلص بأن الاتحاد الفيدرالي يعتبر مرحلة قوية من مراحل التكامل والإندماج بين الوحدات المختلفة التي تكون هذا الاتجاه، وعليه مجمل الدساتير التي تقوم عليها الإتحادات الفيدرالية تنص وتحدد كيفية إقامة تعاون وتنسيق بين وحداته المختلفة، فإن كان هذا الشكل من أشكال التكامل يتم في المجال السياسي والذي هو أعقد المجالات، فهو يهدف إلى إرساء قواعد التجانس والتشابه والتكامل بين الوحدات المكونة للإتحاد الفيدرالي، وهذا ما يسمع في المدى البعيد بالانتقال بشكل الدولة من مركبه إلى موحده مما يجعل عملية التشكل مستحيلة الوقوع، إذا حتى الإتحاد الفيدرالي يعتبر مرحلة من مراحل التكامل الذي يهدف إلى تكوين وحدة سياسية واقتصادية واجتماعية متجانسة، وعلى هذا الأساس تؤكد المنهجية الفيدرالية بأنه في المرحلة الأولى لأي اتحاد فيدرالي لا يجب النظر إلى الصراعات والاختلافات على أساس أنها معرقلة بل ترى أن الصراع والاختلاف يولد الرغبة نحو توحيد وتنسيق العناصر المتناقضة مما يؤدي إلى صلاحية البناء الفيدرالي، كما أن حوافز الإرادة السياسية تعتبر من الشروط الأساسية لأي اتحاد فيدرالي لتفادي الانسحاب من التكامل وجعل التفكك مستحيل الوقوع، ولا يتحقق هذا إلا إذا وجد تيار وحدوي في القيادة السياسية للدول الأعضاء، ثم وجود تيار وحدوي آخر على مستوى القاعدة الشعبية الذي يملك وسائل وقوة الضغط على القيادات السياسية، مما يدفع من جهة نحو التوحيد، ومن جهة أخرى يجعل عمليات التراجع مستحيلة.

الفرق بين الكونفيدرالي والفيدرالية: تتمثل فيما يلي:

–الفيدرالية تقوم على أساس دستور ملزم للأطراف والذي يحدد شكل وطبيعة النظام بين هذه الدول واختصاصات الدول المركزية والمحلية، فإن الإتحاد الكونفيدرالي يقوم على أساس معاهدة غير ملزمة في غالب الأحيان، وطوعية، ولا يقوم بإقامة أجهزة فوق الدول وإنما بين الدول[1].

–في النظام الفيدرالي سيادة الدول تذوب في سيادة جديدة وهي شخص قانوني دول جديدة بمقتضى الدستور التي تنشئ للاتحاد الفيدرالي، وعلاقة بين دول الأعضاء تتحول من دولية إلى داخلية بينما في الكونفيدرالية تحافظ كل دولة على استقلالها وسيادتها ولا يؤدي الاتحاد إلى تكوين شخص قانون دول جديد[2].

–في النظام الفيدرالي هناك مبدأ المشاركة الذي يؤدي مباشرة إلى إنشاء نظام برلماني مزدوج الغرفة، فيه خليط متساوي ونسبي بين دول الأعضاء بينما في أجهزة النظام الكونفيدرالي يكون التمثيل للحكومات والدول وليس للأشخاص[3].

–النزاعات التي تقوم بين الدول الأعضاء في الإتحاد الفيدرالي تنظر فيها المحكمة الفيدرالية الدولية وأحكامها ملزمة لجول الأعضاء للاتحاد الفيدرالي، بينما في الاتحاد الكونفيدرالي يفصل فيها وفق قواعد القانون الدولي العام، والانسحاب من معاهدة المنشأة للاتحاد الكونفيدرالي لا يؤدي إلى التزامات قانونية دولية[4].

---

[1]دوفرجيه، موريس، علم اجتماع السياسة : مبادئ علم السياسة .ترجمة سليم حداد ط .2 .بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،2001

[2]– الشيخ، فاضل، حكومات الأقاليم :نظرة وطنية ودولية .ط .1 .العراق :المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، وحدة الثقافة السياسية، 2007

[3]سالم، غسان، «قراءة في كتاب :الديمقراطية التوافقية مفهومها ونادجها» .في الحوار المتمدن .ع276 2 .، 7 سبتمبر 2009، في :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=183893.

[4]ليبهادت، آرنت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد .ترجمة حسنى زينه .ط 1.بيروت :معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006

–في النظام الفيدرالي رغم احتفاظ الدول بجزء من استقلالها الداخلي، فإن مواطنوها يكتسبون مواطنة او علاقة جديدة وهي مواطنة للاتحاد الفيدرالي، بينما في الاتحاد الكونفيدرالي العلاقة التي تربط المواطنين لا تتغير[1].

خلاصة:

ما يمكن قوله للاتحاد الكونفيدرالي أصبح يعتبر في العصور الحالية قائدة منه خاصة أن هناك أنماط أكثر تقدما للتكامل والإندماج، وإذا وجد فإنه فقط من أجل الوصول إلى نمط أكثر صلابة وقوة في المستوى الجهوي، فقد يتم اللجوء إلى هذا الإتحاد وعندما لا تتوفر الظروف ليس إلا[2].

أما بالنسبة للإتحاد الفيدرالي فهو في عصرنا الحالي كنمط تكامل جهوي (أصلي) خاصة بين المجتمعات التجانسية من الناحية الاقتصادية والسياسية والعرقية، والحضارية، بحيث يعتبر هذا الشكل أسرع وأنجح من الأشكال الأخرى التي تقترحها الوظيفية الجهوية أو الأصلية، أما على المستوى الدولي يصعب التحقق، فالمجتمع الدولي يتكون من العديد من الدول تختلف كثيرا على ما تتفق.

10–النظرية الوظيفية في التكامل والاندماج

1- الوظيفية الأصلية :

الأصل والمرتكزات النظرية: كان للأوضاع التي سادت بين الحربين العالمتين تأثيرا كبيرا هام على العلاقات الدولية، بحيث أنه فشل نظام عصبة الأمم في حفظ السلام والأمن الدوليين وظهور أزمات دولية خطيرة مثل الأزمة الاقتصادية الكبرى وظهور أنظمة سياسية توسعية وتسلطية أدى ببعض المنظرين في العلاقات الدولية إلى محاولة البحث عن أسس ومرتكزات جديدة بحمل عنوان " working peace

---

[1]الخطيب، زاهر، الأزمة المستعصية بين الديمقراطية الحقيقية والديمقراطية التوافقية .في

http:/www.kobayatorg/data/documents/arab awlamat awlama 27 feb 2005/azma _mousta3ait.htm

[2]الخوني، الصادق، "ملامح شخصية المغرب العربي خلال العصور الوسطى"، في بناء المغرب العربي، تونس : مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ،1983

system" (نظام أفعال الأمن) والذي تم نشره خلال فترة الحرب العالمية الثانية[1]، يؤكد متراني أن المنهج الوظيفي (أن الفكرة الأساسية لميتران) يهدف إلى ربط فكرة السلطة بنشاط أو وظيفة معينة، وهذا المفهوم التقليدي الذي يربط السلطة والسيادة بإقليم أو منطقة جغرافية معينة وهنا يكمن الاختلاف بين الوظيفة التقليدية والوظيفة الجديدة وعلى هذا الأساس عادل ميتراني خلق ظروف جديدة توفر الأمن والسلم الدوليين وتفادي الوقوع في أزمات وحروب التي عاشها العالم. وعليه اعتبرت الوظيفية التقليدية على أساس أنها برنامج عمل موجه أساسا للقضاء على الأسباب الرئيسية للحروب والأزمات الدولية (أي بناء نظام دولي جديد يختلف عن الأسس التي قامت عليه التنظيمات السابقة)، فالوظيفيون التقليديون يرون بأن العالم مفسر إلى وحدات سياسية مستقلة حتمية أساسا بتحقيق أهدافها الفردية والإنسانية في نفس الوقت لا يمكن تفادي العنف والحروب في العلاقات الدولية، بل تصبح السمة الأساسية لمثل هذا البناء الدولي ولهذا فالمخرج الوحيد لهذا المأزق هو اسس جديدة للمجتمع الدولي[2].

(البحث عن تحقيق الأهداف الفردية – تناقض في المصالح – حروب).

فالوظيفية التقليدية تقترب كثيرا من الماركسية في التركيز على أولوية الاقتصاد على السياسة، بحيث يعتمد ميزان أن القاعدة الاجتماعية والاقتصادية فهو الطريق نحو الاتفاق في الميادين السياسية، فعندما يتم تنظيم المجتمع على أساس وظيفي عن طريق تكريس شبكة من المنظمات الدولية مختصة في النشاط الوظيفي تمحوره حول الاحتياجات الأساسية لشعوب العالم بغض النظر عن الاختلافات الموجودة بينها يمكن استئصال جذور النزاعات والحروب بين الدول ويمهد الطريق نحو سلام دائم. فالوظيفيون يؤكدون على أساس أن العنف والحرب لا ترجع بالضرورة إلى طبيعة الإنسانية الأنانية، لكنها مرتبطة أساسا بالطريقة وبالظروف التي تتكون فيها هذه الطبعة الإنسانية (الإنسان ليس أناني بطبعه وإنما المحيط هو الذي جعله أناني وعدواني)[3] وبالتالي يجب تغيير المحيط والظروف المحيطة به يخلق بيئة جديدة وخلق

[1]يوسف حتى، ناصيف، النظرية في العلاقات الدولية .ط .1 .بيروت : دار الكتاب العربي1985.

[2]مصباح، عامر، نظريات تحليل التكامل الدولي الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،2008،ص123.

[3]السيد السعيد، محمد، الكتل التجارية الدولية و انعكاساتها على الوطن العربي والمتغيرات العالمية، القاهرة :معهد العلوم و الدراسات العربية،1992

مؤشرات جديدة للتقليل من عوامل الاختلاف ومحددات التصرف السلمي، هذه هي بداية فلسفة الوظيفية الأصلية[1].

ومن جهة أخرى يرى د.ميراتي أن تزايد التعقيد في النظم الحكومية وتزايد أعباء واختصاصات هذه النظم، أدى في بعض الأحيان إلى مثل الأخيرة في الإستجابة إلى بعض المتطلبات والاحتياجات التي يتعدى نطاقها المجال الإقليمي للدولة، وكل هذه إلى بروزه إلى تزايد كبير في الوظائف الفنية غير السياسية الذي أدى بدوره إلى تزايد الطلب على الوسائل المادية والبشرية لتلبية هذه الوظائف، كما أنها لعبت دورا في المشكلات الفنية على المستوى الدولي، وعليه أصبح من الضروري في المدى القصير تظافر جهود كل الدول لوضع هذه المشاكل أمام المتخصصين وفصل نشاطهم عن القطاع السياسي، وهذا العملية في حد ذاتها تساعد على إنجاز التكامل الدولي، وهنا ينصح متراني على أنه يجب التخلي عن فكرة التكامل الإقليمي أو الجهوي لأن ذلك يؤدي إلى إعطاء مزيد من القوة للبنية التنظيمية الجهوية على حساب البنية التنظيمية الدولية. وهذا بالتأكيد يؤدي إلى تحول النزاعات من مستوى الدول إلى مستوى التجمعات الإقليمية، وعلى هذا الأساس انتقد متراني التكامل الجهوي كما أنه انتقد التكامل على طريقة المدرسة الدستورية، لأنه حسب رأيه لا يجب أن يكون فوقيا لأنه بذلك يتجاهل مشاكل ومطالب وآمال القاعدة الشخصية[2].

حقيقة أن هذه الأطروحات لدفيد ميرتراني دعمتها الظروف التي سادت خلال الحرب العالمية الثانية أو قبلها، فهي الفترة التي كثرت النزاعات الدولية فيها مما أدى إلى اختلال ميزان القوى في العديد من المرات، كما أنها الفترة التي ظهرت فيها قوميات مستقلة كانت عاجزة عن ضمان أمنها وتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لمواطنيها وبالتالي فالظروف كانت مهنية لبلورة أفكار الوظيفية الأصلية لأنها تهتم بدفع إطار جديد للمجتمع ومن جهة أخرى كما وضح روبرتسون فإن الشؤون الاقتصادية في هذه الفترة احتلت الصدارة والأولوية في تقليد الأمم وفي التأثير على سياساتها ولهذا يمكن القول أن المنهج الاقتصادي طغى على كل سياسات الدول في معالجة كل من المشاكل الوطنية والبديلة، وعليه عندما وضع نظام الأمم المتحدة اهتم واضعوه بتوجيهه نشاط المنظمة نحو معالجة المشاكل الاقتصادية الدولية، فالمتغير الاقتصادي ظهر أساسا في سان فرانسيسكو في أول مرة حيث تضمنت الأمم المتحدة هيئتان

[1] مصطفى كمال محمد، نهرا فؤاد، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، بيروت :مركز دراسات الوحدة الأوروبية، 2001

[2] المرجع السابق

خاصة بالمجال الاقتصادي، وحتى قبل ذلك كما هو معروف بإتفاقية بروتن ووتز ما مدى أهمية وطغيان العامل الاقتصادي على السياسة الدولية[1].

أ-الأسس العملية للوظيفة الأصلية:

يرى الوظيفيون الأصليون أن الأساس العملي الأول لبلورة أفكارهم هو الواقع العملي والواقع الدولي، ولتحقيق التكامل الدولي يجب تحويل الإهتمام الدولي من القضايا السياسية إلى القضايا الفنية التي تهتم بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية للبشرية جمعاء، إذا فالتركيز ينصب على تحديد الوظائف والنشاطات ذات الاهتمام الدولي العام، فالقطاع الوظيفي في التنظيم الدولي حسب رأي الوظيفيين الأصليين هو ذلك الجزء من النشاطات الدولية المنظمة التي ترتبط مباشرة بالشؤون الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإنسانية وما شابه ذلك مما يدخل في إطار أطلق على تسميته "بالسياسة الدنيا"، ومعظم هذه النشاطات تهتم بالدرجة الأولى على تحقيق التقدم والرفاهية والانتعاش على مستوى دولي مما يرسخ جذور السلم والأمن في العالم، وهنا يرى مؤيدو هذه النظرية أن محاولة خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشتركة بين الدول تؤدي إلى مجتمع دولي خال من الحروب. وهذا يحدث عبر التعاون في المجالات المنفعية المشتركة وليس عبر توقيع اتفاقيات وإبرام معاهدات وتكوين أحلاف بين الدول.

ويضيف نورمان إنجل برأيه أن الإنسان في ظل النظام الدولي الذي يكون أساسه الدولية القومية يحصر الفرد بين هدفين متناقضين: فالهدف الأول يرتبط بإنتماء الفرد إلى دولته القومية المستقلة والتي تدفعه إلى الدفاع عن سمعتها وشرفها ومصالحها، أما الثاني فيتمثل في تحقيق الحاجات الإنسانية البسيطة مثل الصحة، والنقل، والسكن، التي لا يمكن للدولة القومية في بعض الأحيان تلبيتها نظرا لضعف إمكانياتها في هذه المجالات، ومثل هذه الحاجات البسيطة هي القاسم المشترك لجميع الشعوب بغض النظر عن إنتمائها العرقي الجغرافي، والإيديولوجي والديني والسياسي...إلخ، وعلى هذا الأساس يرى الوظيفيون الأصليون أنه يجب التركيز على هذا النوع الثاني من الأهداف الذي يهتم بالحاجات المرتبطة بالرفاه الاجتماعي والتي تشكل أساس المنهج الوظيفي للتكامل الدولي. وفي هذا الإطار يتوفر الإنسان على قدر من الواقعية والعقلانية إلى الاستجابة التي تدخل في هذا الإطار. (أي النشاطات وحتى الإشارات التي

[1] Wikipedia L'encyclopédie Libre Consociationalism. In:

http://en.wikipedia.org/wiki/Consociationalism

تهدف إلى رفع مستواه المعيشي أي مستوى كانت يستخدمها الإنسان حتى على حساب الدولة القطرية والولاء لها).

وعليه يمكن خلق قاعدة مؤيدة لعملية التكامل الدولي مما يؤدي تدريجيا للتضاد على الحدود الجغرافية بين الشعوب، فالتحول الذي يجب أن يحدث هوتعويض المشاكل الوطنية والحلول الوطنية بالمشاكل الدولية وقواعد الحلول ما بين الدول، فالوظيفية هنا لا تركز على التضحيات التي يجب القيام بها لإقامة مجتمع سالم بل يرتكز على النتائج الإيجابية والاستحسان التي يمكن أن تحصل عليها عن طريق التعاون بين الدول هذا التحول يمكن أن يلغي التقسيم الأفقي للإنسانية (قد تكون المنظمة المتخصصة التي يقدمها الشعوب على شعوب أقل مما يهدف له في المستقبل بتحقيق حاجيات أخرى كالصحة، النقل، الإعلام..)

ويؤكد الوظيفيون الأصليون على أساس أن مشكل السيادة لا يمكن أن ينقل من الدولة القومية إلى مؤسسات دولية عن طريق الوثائق الديبلوماسية، بل يجب أن يتم ذلك من خلال الوظيفة ويتم ذلك بواسطة تحويل الإختصاص من الدولة القومية إلى الجهاز الدولي الذي أنشئ خصيصا للقيام بنشاط معين في مجال من المجالات، وعن طريق تحويل الاختصاص يتم التنازل عن جزء من السيادة القومية لصالح المنظمات الدولية في مجال معين، وتدريجيا يمكن تحويل كل السيادة القومية لفائدة أجهزة دولية مما يساعد في مرحلة متقدمة من تكوين الحكومة العالمية.

وهنا يرى الوظيفيون أن هناك بعض الحاجات والوظائف ذات الطابع المشترك يمكن تنظيمها على أساس عالمي، مثل نظام السكك الحديدية، الطيران، النقل البحري، نظام الإعلام والاتصال...إلخ، وهذه المجالات يجب أن يتم انتقائها بطرق منفردة، وتنظيمها وفقا لما تفرضه طبيعة كل وظيفة، وفقا للظروف التي عملية القيام بكل وظيفة، وهذا كله يسمح بإعطاء حرية التنوع عند ممارسة هذه الوظائف.

ومما سبق ذكره فإن هذه المرحلة الأولى للإندماج على الطريقة الوظيفية الأصلية يجب التركيز وتحديد الإهتمامات المشتركة للإنسانية جمعاء، بغض النظر عن اختلافاتها المتعددة وتحديد هذه الإهتمامات في حد ذاتها يدفع فيما بعد إلى تكوين الإطار القانوني والتنظيمي لهذه النشاطات والإهتمامات والذي يتمثل في تكوين المنظمات الدولية المتخصصة في هذه النشاطات[1].

أما الأساس العملي للمرحلة الثانية يتمثل في بلورة وتطبيق الأفكار النظرية والفلسفية للوظيفية الأصلية، فتتمثل في تكوين المنظمات الدولية الوظيفية المتخصصة، فرأى الوظيفيين الأصليين أن تكوين هذا

[1] نافعة ، حسن، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2004

الجهاز المتخصص إنما يكون نتيجة لوجود نشاط أو حاجة مشتركة لجميع الإنسانية، فقيام المنظمة الدولية يكون أساسا من أجل تحقيق هذه النشاطات المشتركة، ومادامت طبيعة وطريقة التعامل مع هذه النشاطات تختلف من نشاط لآخر، فإنه لا يمكن لأية منظمة الجمع بين نشاطين أو مجموعة من الأنشطة المختلفة، ومن هنا جاءت فكرة تخصص كل منظمة دولية في مجال ونشاط محدد، وفكرة التخصص هذه تزيد من فعالية المنظمات الدولية في القيام بمهامها (إنهم يركزون على التخصص لأن طبيعة النشاط والتعامل معها تختلف ولذلك لا يمكن قيام منظمة بعدة نشاطات، ولذلك لابد من المنظمة أن تتخصص في مجال معين لأن ذلك يكسبها المزيد من القيام بمهامها بقوة وفعالية).

فرغم انتقالهم لكيفية تكوينها ونشاطها فإن ميتراي يرى أنه لا يجب تقييدها بقواعد قانونية جامدة وبطرق وأنماط تسيير وإدارة محددة مسبقة، فالقواعد القانونية التي تنظم نشاط المنظمة والطرق والأنماط الخاصة بتسيير هذه النشاطات يفرضها ويحددها تطور وإنجاز هذا النشاط عبر مراحله المختلفة، فطبيعة الوظيفة هي التي تحدد نوع الأجهزة التي يجب تكوينها، وهذا كله يضفي طابع المرونة والتكييف على نشاط المنظمات الدولية ويجعلها قابلة للتأقلم مع الظروف المستجدة (إذا طبعه الوظيفة وتحقيق تلك الحاجة هي التي تحدد نوعية القواعد التي تسيرها وحتى الأنظمة الفرعية المتخصصة لأن ذلك يعطي طابع المرونة والتكييف مع تطور نشاط هذه المنظمة) وفي راي الوظيفيين الأصليين أننا لسنا بحاجة إلى وضع دستور جديد لتنظيم نشاط هذه المنظمة ويحدد أجهزتها، فهذا من شأنه أن يعيق عمل هذه المنظمة ويجمدها إلى تحقيق أهدافها الأصلية أنه حتى في مجال وكيفية التعاون بين المنظمات المختلفة لا يمكن تحديده مسبقا بل تحدده الممارسة العملية[1].

إن نجاح هذه المنظمات في مهامها يؤدي إلى هجوم مضاد على النزعة الوطنية أو الدولة القطرية الذي يكون في غالب الأحيان المصدر الرئيسي لجل النزاعات والحروب الدولية لأن المنظمات الدولية الجديدة إذا ما استطاعت أن تثبت قدرتها على تلبية حاجيات الإنسانية ومن بينها مشاكل التنمية، الفقر، اللامساواة بين الشعوب، فإن هذه الأخيرة ستبدي رغبتها في تحويل ولائها وطاعتها من قبل الدولة القومية إلى المنظمة الدولية، وبالتالي سوف تصل إلى تكوين مجتمع دولي وظيفة جديد تبرز فيه وحدات جديدة قائمة على أساس الوظيفة وليس على أساس وطني قوي وإقليمي حتى يمكن أن تتكامل وتندمج في إطارها كل مصالح القوميات والشعوب المختلفة[2].

[1] Paul Taylor,TheFunctionalist,op.cit,p52

[2] ibid

أي لا تكون فيه الدولة القطرية المستقلة في الأساس دائما تكون فيه المنظمة المتخصصة في وظيفة معينة من الأساس والمجتمع الدولي الجديد، وتذوب فيه كل القوميات للشعوب المختلفة، فيرى الملاحظ في الواقع أن هناك تزايد في تكوين منظمات الشخصية ولكن مع ذلك فوجودها لم يؤدي إلى القضاء على السمة التي تميز الدولة القطرية في الحرب العالمية الثانية، بل هناك وجود لدول مستقلة وتناقض في مصالحها.

أما المرحلة العملية الثالثة في تطبيق أفكار الوظيفية الأصلية فتتمثل في أنه بعد تكوين المنظمات الدولية المتخصصة يجب تعيين الأشخاص الذين يولون الإهتمام الكافي لتسيير هذه المنظمات الدولية، ويحدث ذلك إذا كان هؤلاء الأشخاص من بين الخبراء والفنيين المتخصصين في مجال من مجالات الإهتمامات المشتركة التي أنشئت منظمة دولية لأدائها وهنا لا يجب أن يخضع هؤلاء إلى أية دولة قطرية بل يغضون مباشرة إلى المنظمة الدولية كما أنه يجب إطلاق يد الخبراء في وضع القرار وتنفيذه وأنه لا تتدخل جهات أخرى بإدلالاتها لأن ذلك يضمن أداء وظيفة المنظمة الدولية، وإن نجاح هؤلاء الخبراء يؤدي إلى التأييد المطلق من طرف الشعوب المستفيدة من تلك السياسة التي حققت نتائج إيجابية على قطاعات واسعة في مجتمعات الدول المعفية.

ويؤكد الوظيفيون الأصليون إلى أنه مادام الخبراء الفنيين مهتمين أساسا بتحسين مستوى المعيشة لكل الشعوب، وغير تابعين لأية سلطة خارج إطار المنظمة الدولية فإن الإجماع والاتفاق بينهم يصبح أمرا مؤكدا، وبالإضافة إلى ذلك فإن الإجماع بين الخبراء والمنظمات الدولية حول المسائل الوظيفية يؤدي إلى الإجماع بين السياسيين والحكومات المختلفة، بينما غياب هذا الإجماع بين خبراء المنظمات الدولية يؤدي إلى تضارب مصالح الدول، فهؤلاء الخبراء حسب رأي الوظيفيين الأصليين يلعبون دورا هاما في نجاح التكامل والإندماج الدولي، لأنه إذا نجح هؤلاء في إدارة وتسيير المنظمات الدولية التي ينتمون إليها فإنه يؤدي إلى ربط الشعوب في أقسام أو شبكة من المصالح والتي تؤدي تدريجيا إلى التقليل من دور وأهمية الدولة مما يؤدي في نهاية المطاف إلى جعل دور الدولة ومفهوم السيادة يفقدان قيمتهما العملية، لكن بعد أن تتحول هذه القيمة إلى المنظمات الدولية المتخصصة[1].

[1] Paul Taylor,TheFunctionalist,op.cit,p51

ب–منهج الوظيفة الأصلية: يقوم المنهج الوظيفي للتكامل والإندماج الدولي على مبدأ التعميم أو الإنتشار الذي يقضي أن بدأ التعامل الوظيفي الدولي في حقل معين يؤدي بالضرورة إلى خلق مجالات أخرى لهذا التعاون، إذ أن بداية التعاون في حقل معين كان ناتجا أساسا عن الشعور بالحاجة الجماعية المشتركة لهذا التعاون، وتحقيق هذه الحاجة سوف يؤدي حتما إلى ظهور حاجات جديدة مرتبطة بالحاجة الأولى أو مكملة لها، وهكذا إلى أن يتم التكامل الدولي حسب هذا المفهوم هو نتاج مسار مرحلة تراكمية في آن واحد. وفي هذا السياق ينصح الوظيفيون الأصليون مجالات السياسة العليا وهي التي تساعد فيما بعد أسس الاتفاق في مجالات السياسة العليا[1].

ولهذا فالمنهج الوظيفي يحاول كشف المتغيرات الرئيسية في عملية التكامل التي تكمن فيما بعد من تحديد أنواع السلوكات الدولية المحتملة وكذا أنواع العلاقات التي يمكن أن تكون بين الدول، ضمن هذا الطرح يمكن القول أن المدرسة الوظيفية الأصلية رؤية مستقبلية للمجتمع الدولي في إطار أسس وقواعد حددتها النظرية بدقة، وتعتبر الحاجة الوظيفية والمنظمة الدولية من بين المتغيرات الرئيسية التي اعتمد عليها المنهج الوظيفي الأصلي في تحليلاته، وتحليل هذا المنهج يعتبر أفقيا يهتم بالحاجات حول مجالات السياسة الدنيا وليس هرميا لأنه لا يهتم بتنظيم المجتمع الدولي على أساس دستور يبين التسلسل الهرمي للسلطات والاحتياجات والعلاقات[2].

ومن جهة أخرى فإن مهمة الوظيفية الأصلية تؤثر الى حد كبير بالمناهج المستعملة في العلوم الطبيعية والدقيقة ويتحمل هذا التأثر خاصة عند محاولة الوظيفيين الأصليين بتقسيم الحاجات الإنسانية إلى قطاعات وشرائح مختلفة تفصل الجانب الاجتماعي والثقافي والاقتصادي عن الجانب السياسي، وبالتالي فهذا الفصل والتجزئة تسمح للباحث بالتعمق والتدقيق في دراسة ظاهرة معينة دون أن يكون متأثرا بخلفيات غالبا ما تطغى على عاملي الموضوع وبدقة، وفي هذا الإطار يقترب هذا المنهج من المنهج الذي يستعمله المختص في علم البيولوجيا، ومن ناحية أخرى فإن المنهج الوظيفي يستعمل الكمية في الإحصاء للتأكيد على أنه كلما تزايد عدد المنظمات الوطنية المتخصصة كلما اتجهنا نحو تحقيق التكامل والإندماج الدولي، بمعنى يمكن قياس درجة الإندماج والتكامل وفقا لمؤشر التزايد والتناقص في عدد

[1] ibid

[2] جراد، عبد العزيز، العلاقات الدولية .الجزائر : موفم للنشر.1992 .

المنظمات الدولية المتخصصة، وهذه التقنية لم تستعمل قبل في العلاقات الدولية هذا المنهج تأثر إلى حد كبير بالمفاهيم الفيزيائية الخاصة بدراسة ظاهرة الاهتزازات[1].

ج–الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

هناك مجموعة من الإنتقادات يمكن توجيهها إلى النظرية الوظيفية الأصلية نجمل أهم هذه الإنتقادات فيما يلي:

1–أول إنتقاد يجمع عليه المهتمون أن د. ميتراني لم يأخذ بعين الإعتبار المشاكل التي تتولد عن الإختلاف في حجم الدول وفي قوتها وفي إمكانياتها، وفي التركيبة السياسية والاقتصادية والإجتماعية لهذه الدولة، ومن هنا كذلك نأخذ بعين الإعتبار الأدوات التي يمكن لكل دولة أن تلعبها في المؤسسات الوظيفية الجديدة، فمن المستحيل أن يكون الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المؤسسات هو نفس الدور الذي تلعبه دولة التشاد مثلا وما هي المشاكل التي تترتب عن هذا الإختلاف.

2–عند تحليل الوظيفية الأصلية لأسباب الحرب والنزاع يظهر وأنها ركزت على الجانب الاقتصادي والاجتماعي بحيث ترى أن تدهور مستوى المعيشة والفقر من بين الأسباب الرئيسية التي تدفع الفرد إلى الميول نحو التصرف العدواني، وهنا يظهر أن هذا التحليل مبسط إلى درجة كبيرة بحيث أن الخلاف والحرب تعود إلى عدة أسباب معقدة ومتداخلة[2].

كما أن التجربة التاريخية لا تؤكد صحة هذه الفرضية الوظيفية أي وجود علاقة بين التخلف الاقتصادي والميول نحو التصرف العدواني، بحيث أن جل الحروب حدثت نتيجة لرغبة الدول القوية والمتقدمة نحو السيطرة والنفوذ، إذ أن الحرب العالمية كانت نتيجة لتصرف ألمانيا وإيطاليا واليابان المتقدمة والمتطورة وليس لتصرف بلد مثل اثيوبيا.

3–إن الوظيفيين الأصليين عند وضعهم نظريتهم لم ينطلقوا في الواقع الدولي بل حاولت إقامة نظرية وفقا لتصوراتهم المتتالية، وتتجلى هذه المتتالية في الكثير من القضايا منها على سبيل المثال فكرة التقسيم

[1] Reginald j. Harrison , op.cit.,p.3

[2] – Europa, Traité instituant la Communauté europécune du charbon et de Lacier, traité CECA, Dans:

Ittp://europa eu/legislation summaries/institutional attairs treaties

النظري للقضايا إلى سياسة دنيا وفصل الثانية عن الأولى، فالتجربة التاريخية أكدت أن القضايا الاقتصادية والاجتماعية هي محل تسيير وموضوع الخلاف بين الدول والأكثر من ذلك أن هذه النظرية تعطي أهمية كبيرة للسلطة السياسية الوطنية التي بإمكانها توجيه الأمور حسب ما يناسب مصالحها.

وكخلاصة يمكن القول أن صعوبة أن استحالة فصل النشاطات الاجتماعية والاقتصادية من السياسة كانت من بين الأسباب في فشل الوظيفية الأصلية[1].

4-إن قضية تحويل الولاء من الدولة القومية إلى المنظمات الدولية المتخصصة أصبحت عملية صعبة ومستحيلة، فرغم تكوين العديد من المنظمات الدولية فإن النزعة القومية والوطنية بعد الحرب العالمية الثانية كانت أقوى بكثير من أن مؤشرا آخر وخصوصا أفراد الدول المستقلة في تلك الفترة، بل الأكثر من ذلك فإنه حدث العكس تماما حيث أثبتت التجربة أن المنظمات الدولية ساهمت في تدعيم الولاء الوطني بالنسبة لموظفي هذه المؤسسات، حيث ما تقتضيه المصلحة الوطنية ونفس الشيء بالنسبة للدول الأخرى، لذا فعامل التعميم والإنتشار كما تكهن به ميتران لم يحدث في ظل غياب مصلحة دولية مشتركة كما أن تلك المنظمات القائمة على أرض الواقع لم تساعد على نقل الولاء من الدول القطرية إلى هذه المنظمات الدولية والسبب الرئيسي في ذلك أن تأثير هذه المنظمات مبنية على ظاهرة السيطرة الهرمية، حيث أن جل المنظمات في وكالات الأمم المتحدة[2].

5-كما أن مثالية المدرسة الوظيفية تبرز كذلك من خلال إهمالها لدور الإدارة السياسية في تحقيق التكامل والإندماج على العكس من ذلك فإنها ركزت على الوظيفية والحاجة كمتغير رئيسي في عملية التكامل والإندماج الدولي وحتى فكرة الوظيفة فكرة متدافعة نظرا لأمر الشعوب تريد حلا كاملا لمشاكلها بينما التصور الوظيفي كل هذه المشاكل يأتي تدريجيا وعلى مراحل في إطار نظرة مستقبلية، وما يمكن قوله أن التكامل أو الوحدة مترابطة أكثر بإرادة الأطراف المعنية وليس بالوظيفة الاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن لمسار التكامل والإندماج أن يبدأ بمعزل من وجود رغبة سياسية تصب في هذا الإتجاه[3].

---

[1] Ibid.

[2] – جاسم محمد زكريا، «أمن المتوسط بين المفهوم الغربي والقلق الحربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية»، في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق .جامعة منتوري قسنطينة : قسم العلوم السياسية، 29-30 أفريل2008

[3] توفلر، ألفن وهايدي، أشكال الصراعات المقبلة، حضارة المعلوماتية وما قبلها، ترجمة صلاح عبد الله ، ط1 ، بيروت : دار الأزمنة الحديثة ، جانفي1998

6-إذا كان التكامل والإندماج يهدف فقط إلى توسيع رقعة الدولة القومية دون الأخذ بعين الإعتبار خلق مجتمع موسع بكل مقومات المجتمعات القطرية على غرار الدولة القطرية في شكل جديد ومتطور، فإنه سوف يكون مآله الفشل وفي هذه الحالة فإن مشاكل الهوية والتذمر الإجتماعي تطفو على السطح وتؤدي إلى عملية تفكك التكامل والإندماج وعليه يجب إيجاد مخرج لهذه المسائل التي تدخل في إطار الجانب الاجتماعي والسيكولوجي لأي مجتمع من المجتمعات، ولا يمكن أن يكون التكامل مقبولا إلا إذا كان أعلى بكثير من المستويات السابقة ذكرها، فمن المستحيل لمجتمع رفيع أن يقبل بالتضحية الكاملة[1].

2- النظرية الوظيفية الجديدة:

يزداد اللجوء إلى النظرية الوظيفية الجديدة لتفسير ظاهرة الإقليمية التي تتعزز في كافة مناطق العالم، كما أن زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول أصبحت تدفع مناطق مختلفة في العالم إلى تنظيم تعاونها الاقتصادي والاجتماعي في ظل تعاظم العولمة الاقتصادية.

ويتضح من تجارب التكامل أنها كانت تعبر إما عن إرادة سياسية من أجل ضمان الأمن والتعاون بين الدول الأعضاء، وإما أنها تخضع لمنطق وظيفي يرتبط بتحقيق حاجات أساسية يمكن تأمينها من خلال تعزيز التبادل والاتصالات بين الشعوب.

أ-النشأة والرواد:

تزامنت نشأة الوظيفية الجديدة مع التجربة التكاملية الأوربية من الخمسينيات، لذلك ركزت جهودها النظرية على تحقيق التكامل الجهوي مستفيدة من نجاح التجربة الأوروبية، واعتبرت أن الفصل بين السياسات العليا والسياسات الدنيا أمرا غير ممكن عمليا، لأن إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في باريس 1951 بين فرنسا وألمانيا (وانضمت إليهما دول البينيلوكس) كانت ناتج عن إرادة سياسية في البلدين.

كما استفادت من ظهور المدرسة السلوكية (حرجة فكرية تعتمد السلوك مثل مفهوم النظام، القرار، السلوك، الحدود، البيئة... بالتالي استعملت منهج علمي، هو المنهج الوظيفي النسقي الذي يحلل الظاهرة ككل متكامل من عناصر ذات وظائف تؤثر وتتأثر فيما بينها، وبحسب المنهج الوظيفي النسقي يكون التكامل مرحليا وفي كل مرحلة هناك مدخلات ومخرجات، كما هناك تغذية استرجاعية بحيث تمل مخرجات الخطوة الأولى مدخلات الخطوة الثانية.

[1]نفس المرجع

واستعانت الوظيفية الجديدة من اسهامات الباحث الأمريكي إرنست هاس Emest Hans وليون ليندبرغLindberg الذين تأثرا الإندماجية الأوروبية.

ب–شروط التكامل عند الوظيفية الجديدة:

–إن قرار القيلم بعملية تكاملية او معارضتها يعتمد على توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية التي ستدخل في إطار التكامل، حيث يقول هاس:

"إنه بدلا من الافتراض بعدم وجود دوافع انانية وراء سلوك الأطراف، فإنه من الأفضل والأكثر معقولية هو افتراض ذلك والتركيز على الفوائد والمصالح والقيم التي يعملون من أجلها وهي أمور أعقد من أن نضعها في صياغة مبسطة، كالقول بأن السلام بين ألمانيا وفرنسا أو الرغبة في إيجاد أوروبا الموحدة، هو الدافع لقيام هيئة الصلب والفحم الأوروبية"[1].

–إن التكامل ينتج عن جهود النخب المعينة في القطاعين العام والخاص، وهؤلاء بدورهم مدفوعون بدوافع براغماتية بحتة، ولذا فإن النخب التي تتوخى الحصول على مكاسب لها من خلال نشاط منظمات فوق قومية، ستجد نفسها تبحث عن نخب أخرى خارج حدود بلادها تشاركها نفس الرغبة. ومن ناحية أخرى وفي ظل العملية التكاملية يمكن التعبير عن المطالب بواسطة جماعات الضغط والأحزاب، إنها تؤشر على القيم المهمة والإيديولوجيات التي هي معارضة او متطابقة او متقاربة، تحدد النجاح أو الفشل في الأديولوجيا فوق قومية، ابتداء...بعد تأثير جماعات الضغط عاملا جديدا في السياسة الوطنية، لكن بالنسبة للمؤسسات المركزية الإقليمية تقدم قوة وظيفية لها بواسطة الضغط على الحكومات للعضوية في مصل هذه المؤسسات[2].

–إن عملية التعليم Learning Process قد تساعد على تحويل أو تطوير النشاطات الحكومية الموجهة أساسا لزيادة قوة الدولة لتكون نشاطات موجهة إلى زيادة الرفاه، فما إن تدرك أو تتعلم الأطراف أن مصالحها يمكن تحقيقها بشكل أفضل من خلال الالتزام أو من خلال عضوية منظمة دولية أكثر اتساعا حتى يكون مجال التكامل مفتوحا أكثر، مما يؤدي ذلك إلى إعادة النظر في السياسة الدولية تكاملية محلها.

---

[1]–جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 285.

[2]– عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، مرجع سابق، ص 279.

–التسييس التدريجي لأغراض أو أهداف الأطراف[1] لاسيما وأن هذه الأهداف اعتبرت منذ البداية أهدافا فنية أو أهدافا ليست موضوع خلاف، ويتم التسييس من خلال موافقة الأطراف على البحث في الوسائل التي تعتبر الأنسب لتحقيق تلك الأهداف الفنية.

–إن إشكالية الولاء السياسي لا تنتقل بشكل آلي أو شعوري إلى المنظمات الدولية، بل تبدأ بتحقيق التكامل الاقتصادية ثم تتطرق إلى المجال السياسي، فبداية المسار يكون من خلال مشروع مشترك غير مكلف مبسط ولا يمس المواضيع الحساسة كما يحقق المنفعة لكل أطراف المسار.

–يجب توفر شرطين في الخبراء او المجموعات الفنية[2].

–أن تكون المجموعات الفنية من المنطقة المعنية بالتكامل، لأنها ستكون أكثر قدرة على إنجاز التكامل منظمة أو هيئة تضم ممثلين عن كل الدول.

–أن يكون الخبير مسؤولا في دولته حتى لا يجد أن توصياته قد أهملت، ولذا يقترح إرنست هاس أن يجتمع الخبراء الإداريون في مختلف البيروقراطيات الحكومية في الدول الأطراف للبحث في إنجاز مسألة محددة.

–المفهوم الأساسي الذي تدور حوله الوظيفية الجديدة هو مفهوم الربط linkageوهو العلاقة المتشابكة والمعقدة بين دولتين، بالتالي إذا كانت بينهما عملية تفاوض في قطاع معين وكان الاختلاف بينهما كبيرا، فإن الدولتين تقومان بعمليات حسابية كما تقوم بعملية التنازل.

ج–مسار التكامل عند الوظيفية الجديدة:

يعرف إرنست هاس التكامل بقوله: "العملية التي يستعد بها الفاعلون السياسيون في الدول لنقل ولائهم وتطلعاتهم وأنشطتهم السياسية إلى مركز جديد ذي مؤسسات تمتلك سلطة الاختصاص على الدول القومية"[3].

---

[1]–ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 279

[2]– جيمس دوروتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 286.

[3]– أحمد عباس عبد البديع، مرجع سابق، ص 272 نقلا عن

–Steve Chan, International Relations In Perspective,U.S.A Maxmillan Publishing Co, 1984, P84.

ويرى هاس بأن التكامل هو العملية التي تتضمن انتقال الولاء لمركز دولي جديد تكون لمؤسساته سلطات عبر وطنية تتجاوز حدود الدول الأعضاء، وهو يعتبر أن السلطات عبر الوطنية ضرورية لنجاح التعاون الاقتصادي وأن قيمتها تتجاوز الإلتزام السياسي.

تكون بداية المسار التكاملي من خلال مشروع مشترك غير مكلف يحقق المنفعة الآنية لكل أطراف المسار، فالنجاح في أحد أبعاد التكامل الاقتصادي سيعزز مصالح النخب السياسية والمؤسسات الحكومية في الانطلاق إلى أبعاد تعاون جديدة.

فتكريس التكامل الدولي لتحقيق الرفاه يزيد من قوة التكامل ويتم ذلك من خلال معايير يضعها الخبراء العارفون بالملابسات السياسية لوظيفتهم وممثلو الأطراف المشاركون في التكامل سواء كانوا يمثلون قطاعات عامة أو خاصة.

بالتالي يجب ربط المهام التقنية بالسياسية، فنجاح مسار التكامل الإقليمي يبقى مرهونا بضرورة إدراكه أو تبنيه من قبل النخب السياسية على أن يدخل ضمن مصالحها الذاتية[1]. فقد وجد هاس Hass دليل التكامل في الدراسة التي قام بها حول نشاط النخبة الاقتصادية والسياسية في جماعة الفحم والفولاذ الأوربية، فبسبب وجود قضايا سياسية خلافية قليلة، فقد كان ذلك حافزا للنخب للبحث عن جماعات تشاطرها التفكير في الدول الست الأعضاء في الجماعة، فقد بدأ قادة الاتحاد التجاري من الاتحادات الاشتراكية والمسيحية في تشكيل لوبي مترافق مع معارضيهم من الدول الأعضاء، لأنهم أدركوا أن مصالحهم الفردية تخدم بواسطة تأسيس المنظمات فوق القومية التي مصالح العمل فيها ثابتة ولها نفوذ مهم. فقد وجدت النخب في كل دولة عضو أن التكامل الاقتصادي عبر المؤسسات فوق قومية يخدم مصالحها الخاصة، ويوفر التقارب في الأهداف العملية دوافعا لتوسيع التكامل إلى قطاعات أخرى غير الفحم والفولاذ[2].

إن إحدى المسلمات الرئيسية للوظيفية الجديدة، وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي، حيث يكون القرار السياسي محصلة دينامية العلاقات والتحالفات القائمة بين القوى السياسية ومجموعات المصالح .فالتقاء مصالح مجموعتين رئيسيتين قادرتين في دولتين مختلفتين يصب في مسار التكامل ولو أبدت السلطة السياسية في كل من الدولتين معارضتها لذلك المسار . فوسائل الضغط الرسمية وغير

---

[1] –Paul R.Viotti, Mark V.Kauppi, International Relations Theory, Pluralism, Gl–balism and Beyoud, London, 3rd.ed.Allyn Bacon, 1999, p213

[2] –عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي ، مرجع سابق، ص 119.

الرسمية وقنوات التأثير القائمة في الديمقراطيات الغربية تساهم في إيصال موقف مجموعة الضغط إلى السلطة وتحويله حسب الموازين القائمة مثلا إلى قرار سياسي لمصلحة التكامل .

ومن حيث إستراتيجيات بناء مشروع تكاملي جهوي، فإن الوظيفين الجدد على نقيض مشروع ميتراني الوظيفي، لا يهدفون إلى التقليص من دور السادة الوطنية للدول، بل خلق سيادة جديدة تتحكم فيها دولة جديدة من نمط فيد، الى في إطار حدود موسعة، لكن مع الاحتفاظ دوما بالسيادات الوطنية الأصلية للدول[1].

وانطلاقا من إدراك صعوبة هذا المسار، كونه يمس سيادة الدول فإن الوظيفية الجديدة تحاول تفسير ظاهرة الإندماج الإقليمي من حيث تقام مساره، توفر شروط نجاحه أو معوقاته بتركيزها على درجة تغير سلوك النخبة من خلال التعلم[2].

للإنتقال من الاتحاد الاقتصادي إلى الاتحاد السياسي، يقدم إرنست هاس Ertlesi Hai بالتعاون مع فيليب شمايتر Philippe C . Scolinitler ثلاث متغيرات :

–**المجموعة الأولى** :المتغيرات القاعدية مثل حجم الوحدات، التعددية الاجتماعية داخل الوحدات(أديان، لغات، قوميات ...)، الاتساق النخبوي، معدل التعامل بين الوحدات الوضعية التي كانت عليها الوحدات في بداية المسار التكاملي.

– **المجموعة الثانية** :متغيرات خطة الاتحاد الاقتصادي :حجم السلطة المفوضة للاتحاد، مستوى مشاركة الاتحاد في أعمال الحكومات وأهدافها.

– **المجموعات الثالثة** : وهي المتغيرات الحركية، نموذج اتخاذ القرار في كل وحدة معدل التعامل بين الوحدات بعد قيام الوحدة الاقتصادية، مستون قدرة الأطراف على التكيف لمواجهة الأزمات[3].

وإن تعميم التكامل بين الاقتصاد إلى السياسة، يعتمد بشكل أساسي على النقاط التي يسجلها كل من المتغيرات السابقة، فكلما زادت تلك النقال كان التعميم أكثر احتيالا، ويمكن القول بأن تحول الوحدة

---

1 –Jean Jacques Roche: Théories Des Relations Internationales. Paris : 2eme éd. Montchre –tien, 1997, p61.

2 –Donatella M. Viola. « International Relations and European, Paris Integration Theory: The Role of European Parliment » Jean–Mounct Working Paper. N° 26. January 2000. p. 11.

3 – جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 288.

الاقتصادية إلى الوحدة السياسية تتوفر على فرصة أكبر في المجتمعات الصناعية الديمقراطية كما كان المال في أوروبا الغربية .

وفي هذا الصدد ارتكز هاس على عامل الإنتشار Spill Over ، معتبرا أن النجاح في أحد أبعاد التعاون الاقتصادي سيعزز مصالح النخب السياسية والمؤسسات الحكومية في الانطلاق إلى أبعاد تعاون جديلة، وهكذا تتحقق عملية التكامل .لكنه رفض فكرة عزل المهام التقنية عن السياسة، أو الرخاء والرفاهية عن الحرب .

إن ديناميكيات التكامل المرتبطة بسلوك الجماعات والحكومات والمؤسسات المركزية المطروحة عموما في الوظيفية الجديدة، لخصت في مصطلح الانتشار .Spil Ove وبالنسبة لما يحدث الانتشار بسبب أن السياسات لا تصنع الموافقة على المهمة الأولية والقوة الكبرى لعملية التكامل، وإنما تصنع هذه الموافقة حقيقة فقط، إذ المهمة نفسها توسعت[1].

هذا وقد أعاد ليندبرغ L.Lindberg صياغة تعريف عملية الانتشار ليشير إلى أنها العملية التي يصبح الفعل فيها مرتبط بهدف معين ، ويخلق وضعية التي يصبح فيها الهدف الأصلي مضمونا فقط عند اتخاذ مزيد من الأفعال ، التي بدورها تخلق مزيدا من الحالات التي تحتاج إلى مزيد من الأفعال وهكذا .

والمعنى السياسي للإنتشار أوضحه روبرت ايبر(Robert Lieber)[2].بالقول بأن النظرية الوظيفية نظرت إلى عدم التسييس(Depoliticalization) والمعالجة الفنية للقضايا كأكثر الطرق الواعدة من أجل تحقيق التكامل من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي، وما يعنيه ذلك أنه مع مرور الوقت، ينتشر التكامل من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي، وذلك عبر ظاهرة الولاء Loyalty ، هذه الظاهرة التي تبين أن العاملين في مشروع مشترك بين مجموعة من الدول سيدفعون على مدى فترة تفاعلهم في المشروع ولاءا لذلك الكيان الجماعي الجديد، و تتفتت تدريجيا ولاءاتهم الوطنية ليحل مكانها ولاء جديد فوق قومي [3].

---

[1]– عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، مرجع سابق، ص 1144.

[2] –R .J. Lieber. Theory of World Politics. Combridge, Massachusetts Winthrop Publishers, 1972.

[3]– عمر إبراهيم العفاس، مرجع سابق، ص 140.

د–تقييم مسار التكامل عند الوظيفية الجديدة :

إن الوظيفية تعد مصدرا بالنسبة للتكامل والاندماج، فهي تحدد الفلسفة والمبادئ... ليأتي التكامل والاندماج تحاولا كوسيلة – تجسيد تلك الفلسفية وتلك المبادي[1].

تبدو الوظيفية الجديدة أكثر واقعية من الوظيفية التقليدية من حيث تقدم فصلها بين الشؤون الاقتصادية والسياسية، ولكنها تقع في مشكلة الميكانيكية من حيث تصويرها المسار التكامل في تطوره بشكل آلي عملية انسحاب التكامل من قطاع أخف تنازعا إلى قطاع أوسع تنازعا – ولا بد من التذكير في هذا السياق أن كثيرا من خطوات الاندماج في السياسة الدنيا في إطار الجماعة الأوروبية كانت وراءها إرادة سياسية دفعت بهذا الاتجاه وليس وضعا معينا انعكس آليا في وضع آخر.

وقد أثبتت الوقائع العملية ضعف الفرضية التي تعتبر أن البني الدستورية والسياسية القائمة والقوى المستفيدة من ذلك :السلطة السياسية في كل دولة لا بد أن تتراجع أمام ضغط جماعات المصالح المستفيدة من التكامل، ويبرز في هذا السياق قدرة المجلس الوزاري في المجموعة الأوروبية، وهو يمثل القوى الرسمية – الدول– في التأثير على مسار عمل المجموعة وحتى على سلوكية الأطراف، غير الرسميين [2].

ويظهر أيضا ضعف المسلمة التي تقول بانتقال الولاء من الدولة إلى المنظمة ، وهذا إن كان ممكنا على صعيد أفراد فهو لم يحصل على صعيد سوسيولوجي إن كان في شكل ولاء عند مجموعات أو قطاعات شعبية، خاصة وإن هذه المجموعات لم ولا تستطيع أن تكون إيديولوجية انصهار إقليمي على قاعدة منفعية تستقطب بها الولاء وتوظفه لمصلحة المنظمة، وهي بذلك تحمل أكثر من قدراتها الحقيقية .

ومن ناحية أخرى، ليس من الضروري أن يكون لكل خطوة، حتى ولو كانت ناجحة بالمنظور التكاملي أثر إيجابي، فقاد تفرز أحيانا آثار سلبية على العملية ككل، حيث يعتبر مفهوم الانتكاس spill Bitchأيضا من المفاهيم التي طرحتها النظرية الوظيفية، والتي تعني الحالة التي يسجل فيها انسحابا من

[1]– محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 168.

[2]– ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 280.

وضع معين خاص بالتزامات محددة بحيث لا تعد أحكام هذا الوضع منفذة أو مطاعة على نحو منتظم [1].

فعلى النقيض من ظاهرة الانتشار، فإن نطاق العمل الجماعي المشترك وقدراته المؤسساتية تبدأ في التناقص، وقد تبرز هذه الظاهرة في الحفل الذي يكون محققا لوضع متوازن أو لارتباطات متقدمة، وعلى الرغم من أن الانتكاس قد لا يسبب مجازفات بالنسبة للنظام أو للمشروع التكاملي ككل، لكنه من المحتمل أن يخلق تحديدية لأحكام أو قواعد معينة تكون محل إشكال .

وإلى جانب هاته العوامل السابقة، يأتي أحيانا غياب الإرادة السياسية التكاملية الناتجة عن انحسار المد الوحدوي ليضعف المسار الاندماجي [2]، وخاصة بالشكل الآلي المطروح، وفي ظل غياب قنوات التأثير المباشرة المصالح في الدول المختلفة وغياب الترابط المباشر والفعلي بين المنظمات الإقليمية وجماعات المصالح تتعطل أكثر الفرضيات في الوظيفية الجديدة حول المسار الاندماجي التدريجي في مختلف جوانبه، خاصة وأن السلطة السياسية في الدول تملك القدرة شبه المطلقة للتأثير في مسار التكامل سلبا أو إيجابا حتى ولو كان هناك مردود منفعي أو رمزي لقطاع شعبي أو لأكثرية القوى في تلك الدول، وذلك بنتيجة البنى السياسية القائمة فيها .

وتشترك الوظيفية والوظيفية الجديدة مع مجمل نظريات و مفاهيم الاندماج الغربية في فرضية خاطئة تقوم على إعطاء أولوية للقيم المنفعية على القيم الرمزية | كعوامل أو حوافز في تحريك و تحديد السلوكية السياسية إن كان داخل الدولة أو في العلاقات الدولية متجاهلة الفروقات المجتمعية والنفسية بين المجتمعات الصناعية و المتقدمة والمجتمعات النامية، فالقيم الرمزية من قومية ودين ووطنية أثبتت أولويتها في العالم الثالث عامة، على القيم المنفعية – المادية في استقطاب الولاء وتحديد المسار السلوكي، بالتالي العلاقات السياسية بشكلها العام .

3-نظرية الاتصال

ارتبطت نظرية الاتصالات بشكل عام بأدبيات كارل، دوتش Deutsch . W . K الذي ساهم في هذا المجال بدراسة متميزة تضمنت خبرات تكامل وانفصال الجماعات سياسية في أوروبا وأمريكا الشمالية مستفيدا بمدخل الاتصالات في توضيح معالم التكامل .

---

[1]– عمر إبراهيم العفاس، مرجع سابق، ص 141.

[2]– ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 281.

1- مفهوم الإتصال :

يحظى الاتصال في حياة الأفراد والجماعات والمنظمات والدول بمكانة كبيرة لا يمكن إغفالها، فالاتصال يسري في المجتمعات سيران الدم في الشرايين، وإذ كان من المتعذر تصور جسم حي بالون ضخ دم، فكذلك يتعذر تصور مجتمع بدون تدفق الاتصال .والعملية الاتصالية في جوهرها هي عملية نقل معلومات، أو تبادل معلومات بين طرفين أو أكثر، أو هي مجموعة إشارات أو رموز تنبعث من طرف إلى آخر ولو تعددت وتنوعت وسائل نقل المعلومات أو الرموز أو الإشارات[1].

أ-تعريف الاتصال :

عرف عالم الاجتماع شارلز كولي Cooley Charles [2] منذ ما يزيد عن نصف قرن الاتصال باعتباره ميكانيزم أمكن من خلاله للعلاقات البشرية أن تقوم وتتطور، وأمكن من خلاله لرموز العقل الإنساني أن تترابط و تنتقل عبر الزمان والمكان بواسطة وسيلة للارسال[3].

ويؤكد وليور شرام Shirani Melborn أن المجتمع الإنساني يقوم على مجموعة من العلاقات التي قوامه الاتصال، وأن ما يجمع الأفراد ليس قوي خيبة سحرية أو قوى مطلقة، وإنما هي علاقات اتصال، وأن أي رسالة تتضمنها عملت الاتصال لا تتضمن ذاتها معاني مطلقة، وإنما الأفراد هم الذين يعطونها مدلولاتها ومعانيها، وذلك من خلال خلفياتهم ، تعليمهم، وعلاقاتهم مع بعضهم البعض، ومع الجماعات والتنظيرات القائمة و تأثير كل منهم على الآخر وتأثرهم .

---

[1]- محمد شلبي، مرجع سابق، ص ص 144-145.

[2]- شارلز كولي مو عال اجتناء أمريكى ولدى 1 أوت 1354 وتنفي 8 ماي1929 ، من الفين من أعماله

The Theory of Trusportation (1894), Personal Competition (1899). Human Nature and the Social

Onder 1902), Scial Organization (1900), Social Process (1918) Life and die Student (1927) Sodiplogical Theory and Social Research (1930).

المزيد من التفأجل أرجع إلى

- Charles Horfon Cooley. Dans:http://fr.wikipedia.org/wiki/Charles_Horton Cooley
- Charles Horfon Cooley. Dans:http://www.nndb.com/people/845/000165350/.

[3]- بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص 137.

ويرى ميشال لونات[1] Lenet Michael أن الاتصال لا يعني الإعلام والاستعلام فقط، وإنما يعني الإقناع أي تغيير في أراء و سلوك الغير، إن الاتصال يرتكز بالخصوص على النتائج المترتبة عن التأثير المرتبط بالإقناع، وهو ضروري بالنسبة للتطور الفردي والجماعي[2]

ويشير عالم الأنثروبولوجيا إدوارد سابير[3] Sapir Edward إلى أن الاتصال عبارة عن شبكة معقدة من المفاهيم الكامنة أو الجزئية بين أعضاء وحدات تختلف في حجمها أو في درجة تعقيدها .وأن هذه الشبكية قد تبدو ظاهريا في شكل بعد من مؤسسات اجتماعية ذات طابع استاتيكي جاهد، لكن من حيث الواقع الفعلي فإنها في طبيعتها أفعال وتصرفات ذات طبيعة اتصالية، توجد بين الأطراف المشاركين فيها .

ويعرف دنتون Denten E . R و و دورد[4] Woodward .C.G الاتصال السياسي باعتباره علاقة التبادل الآراء والحجج، وهو مناقشة عامة حول توزيع الموارد العامة، والسلطة الرسمية و من يمثلونها ممن يملكون صلاحيات إصدار قرارات تشريعية و قانونية أو العقوبات التي تقرها الدولة في شكل أو آخر .

ب-أهمية الاتصال :

ويمكن القول بأن العالم يعيش الآن مرحلة جديدة من التطور التكنولوجي امتزجت فيها نتائج و خلاصه ثلاث تورات :

-ثورة المعلومات :

أو ذلك الانفجار المعرفي الضخم المتمثل في ذلك الكم الهائل من المعرفة في أشكال تخصصات ولغات عديدة ، والتي أسكا السيطرة عليه والاستفادة منه : تكنولوجيا المعلومات .

-ثورة وسائل الاتصال :

---

[1] -Michel Lennet, L'Etat annonceur : Thechnique, doctrine et morale de la communication sociale, Pris : les éditions d'organisation, 1981, 284 page

[2]- بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص 137.

[3] -Edward Sapir »Communication » Eneyelopaedia of the soeial sciences (New York), 4 (1935) è_-81. In :http : www.borcku.ea MeadProjet Sapir_1935_b.html

[4] -Denton R.E. woodward G.C Political Communication in America. New York : Praeger 1998, P11

المتمثلة في تكنولوجيات الاتصال[1] الحديثة، التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية، مرورا بالتليفزيون و النصوص المتلفزة، وانتهت الآن بالأنهار الصناعية والألياف البصرية .

-ثورة الحاسبات الإلكترونية :

التي توغلت في كل مناحي الحياة وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها[2]

والملاحظ أن ثورة تكنولوجيات الاتصال قد سارت على التوازي مربع ثورة تكنولوجيا المعلومات، التي كانت نتيجة لتفجر المعلومات وتضاعف الإنتاج الفكري في مختلف المجالات، وظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى مسيطر، ممكنة على فيض المعلومات المتدفق، وإتاحته للباحثين والمهتمين ومتخذي القرارات في أسرع وقت وبأقل جهد، عن طريق استحداث أساليب جديدة في تنظيم المعلومات، تعتمد بالدرجة الأولى على الكمبيوتر، واستخدام التكنلوجية الإتصالية المساندة مؤسسات المعلومات، ودفع خدماتها لتصل عبر القارات، بعد أن أصبحت المعلومات تحتل الموقع الذي كانت تحتله الآلة في المجتمع الصناعي وهذه الظاهرة غير مسبوقة في تطورها.

ويقول ألفين توفلر في هذا الصدد، أن الانتقال من اقتصاديات تعتمد على القوة العضلية إلى اقتصاديات تعتمد على القوة الذهنية ، ترافق انطلاق قوة سياسية جديدة بعمليات صرف كاسحة وحالة تفتح، حيث حلت "معرفتاربا" عالية التخصص محل "بروليتارية" غير متخصصة[3] .

إن زيادة المعلومات، تدفع إلى المزيد من تطور تكنولوجيا المعلومات، وتطوير تكنولوجيا المعلومات يقود إلى توالد المعلومات، وتوالد المعلومات يزيد من تنوع البشر و تمايزهم وخروجهم من قيود النمطية

---

[1]– تكنولوجيا الاتصال علي جه مع التقنيات أو الأدوات والوسائل أو النظام المختلفة، التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أبو المحتوى الذي يراد توصيله، من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي، والي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة أو الدولة أو المصورة أو المرسومة أو المسموعة المرتبة أو المطبوعة أو الرقمية (من خلال المناسبات الاليكترونية)ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات، ثم استرجاعها في الوقت المناسب، ثم عملية نشر هذه المواد الاتصالية أو الرسائل أو المضامين، مسموعة أو مسموعة مرئية أو مطبوعة أو رقمية ، ونقلها من مكان آخر، وتبادلها، وقد تكون تلك التقنيات يدوية أو آلية أو إلكترونية أو كهربائية حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الاتصال والمجالات التي يشملها هذا التطور.

[2]– محمود علم الدين، "ثورة المعلومات و وسائل الاتصال، التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال: دراسة وصفية" ، السياسة الدولية، عدد 123 جانفي 1996، ص. 102.

[3]– ألفين وهايدي توفلر، أشكال الصراعات المقبلة، حضارة المعلوماتية وما قبلها،ترجمة صلاح عبد الله ،ط1، بيروت : دار الأزمنة الحديثة، ، جانفي 1998، ص 102

التي فرضها عليهم المجتمع الصناعي وأخيرا فإن تنوع البشر وتمايزهم يقود بدوره إلى المزيد من المعلومات وهكذا.

وبالتالي، فإنه لا يمكن الفصل الآن بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، فقد جمع بينهما النظام الرقمي الذي تطورت إليه نظم الاتصال، فترابطت شبكات الاتصال مع شبكات المعلومات، وهو ما نلمسه واضحا من حياتنا اليومية من التواصل بالفاكس، شبكات التلفون، مرورا بشبكات أقار اتصال به وما نتابعه من معلومات على شاشات التلفزيون تأتي من الداخل والخارج أيضا، وبذلك انتهى عهد استقلال نظم المعلومات عن نظم الاتصال، وتطور كل منهما في طريق كما كان في الماضي، ودخلنا في عهد جديد للمعلومات والاتصال يسمونه الآن[1] Computer Communication .

إذن فثورة المعلومات الحالية لا تقتدر على شق التطور الهائل الذي طرأ على تقانة المعلومات التي يلعب الحاسوب الآلي، تر عالية من أدوات مساعدة مثل الأقراص المدمج Compact Dies الدور الرئيسي فيها، فيقترن بها التطور المصاحبة في تقانة الاتصالات، ولذا فإن التسمية الأدق لوصف هذا التطور المعلومات هي ما أطلق عليه في اللغة الإنجليزية COMPUNICATION واقترح ها و مصطلح" المعلواإتصالية"[2]

وإن الحديث عن البعد الدولي الثورة المعلومات لا بد وأن يفسح المجال واسع بطبيعة الأمر، للشق المتعلق بتقانة الاتصالات، وذلك لأن الحامل الأساسي يكمن في تباعد المسافة بين المجتمعات، وإن سرعة نقل المعلومة من مكان إلى آخر قد زادت من ترابط وتشابك العالم، إلا أن العامل الرئيسي وراء تقريب الدار بعينه ها ببعض هو العصر والمكون الاقتصادي للمعلومية .

إن التحولات والتغيرات اليوم، هي من السرعة والديناميكية بحيث يصعب متابعتها، ومن ثم إدراك أثرها في مختلف المجالات، وخاصة في النفس البشرية .

أما في الماضي، فكانت تلك التحولات تأخذ وقتا طويلا يصل إلى قرون أحيانا، قبل أن تفرز الفكر المعبر عنها وعن اتجاهاتها، بل كانت التحولات ذاتها بطيئة في إيقاع حركتها وفي أثرها الاجتماعي والمعرفي [3]

---

[1]– محمود علم الدين، مرجع سابق، ص103

[2]– عمرو الجويلي، "العلاقات الدولية في عصر المعلومات: مقدمة نظرية، السياسة الدولية، عدد 123،لا جانفي 1996، ص 85

[3]– للمزيد من التفاصيل ارجع إلى:

وقد شهد عقد التسعينيات من التحولات والمتغيرات ما يمكن أن يتجاوز كل ما هذه الإنسان في تاريخه السابق بانجاز يمكن القول :إن الإنسان ينسين اليوم ثورته الجذرية الثالثة، فبعد الثورة الزراعية والثورة الصناعية ، يعيش العالم اليوم الثورة المعلوماتية ، وثورة الاتصال، وفي ذلك يقول ألفن توفلر، في تخليد النمط السلطة والقوة في المقبل من أيام:

" ثمة ثورة تجتاح عالم ما بعد بيكون الحالي، وما كان بوسع أي عبقري في السابق (لاسن تسو ولا ميكيافيلي) أن يتخيل ما تشهده هذه الأيام من منحى عميق في تحول السلطة، أي هذه الدرجة المذهلة التي أصبحت بها القوة والثروة تعتمدان على المعرفة حاليا ...إن المعرفة نفسها ليست المصدر الوحيد للسلطة فحسب، بل إنها أيضا أهم مقومات القوة والثروة ...وهو يوضح لماذا أخذت المعركة الدائرة من أجل التحكم في المعرفة ووسائل الاتصال، تشتد الآن وتحتدم في جميع أنحاء العالم [1].

ولو أردنا حصر كل التحولات و المتغيرات التي حدثت منذ بداية هذا العقدة وأثرها على الفكر السياسي و مفاهيمه، لما استطعنا، ولكن هناك ثلاثة متغيرات رئيسية يمكن القول إنه يمكن قراءة أثارها المحتملة على الفكر السياسي بشكل مبدئي، هذه المتغيرات هي :ثورة الاتصالات، وسقوط الشمولية السياسية والتدويل المضطرد للعالم[2] .

بالتالي، يبدو أن كل ما عرفه الإنسان سابقا و دارسه في مجال السياسة فنزو في طريقه إلى الزوال خلال سنوات معدودة، فالايديولوجيات الصرفة، بصفتها عنوان السياسة العالمية الأبرز منذ الحرب العالمية الأولى، وخاصة أبان الحرب الباردة منذ الحرب العالمية الثانية، والدولة القومية بصفتها الشكل الأكمل للتنظيم السياسي منذ ولادتها في معاهدة واستفاليا 1648، ومبدأ السيادة بلاده جوهر الدولة المستقلة، والسلطة التي يفترض ألا تعلوها سلطة، كل هذه المفاهيم والممارسات، يبدو أنها سوف تصبح جزءا من التاريخ عنادا تكتمل شورت الاتصالات والمعلومات، وما تفرزه من تغيرات اقتصادية وسياسية بالغة الجذرية في التأثير.

–ألفن توفلر، صدمة المستقبل المتغيرات في عالم الغد، ط2، القاهرة: نهضة.مصر، 1990

[1]– الفن توفلر، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة، مصراتة، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1992، ص ص 33–34

[2]– تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، ط1، بيروت، دار الساقين 1999، 10

"ماذا تعني هذه التطورات المتخطية للقوميات بالنسبة لمستقبل الدولة القومية" يتساءل بول كينيدي، "سوف ينزعج معظم الناس إلى حد كبير إذا ما واجهتهم تلك الفكرة التي تقول إن الدولة القومية في طريقها الأن تغدو شيئا من مخلفات الماضي..." [1] .

إن الاتصال يلعب دورا مهما في السياسة الدولية، سواء تعلق الأمر بحالة الحرب، أو السلم، ذلك أن العملية الاتصالية يمكن أن تسهم بشكل كبير في حل الصراعات وتسويتها، كما تمثل العملية الاتصالية قلب أسلوب الردع .

ويمكن أن تقع الحرب، بسبب قيام طرف بإرسال إشارة أو رمز اتصالي فسره غيره على أنه مقلية إعلان حرب فكانت تلك الإشارة العامل الذي قدح زناد الحرب [2].

2-رواد نظرية الاتصالات :

يعد العالم الرياضي نوربت واينر Wiener Norbert " [3] من الرواد الأوائل في نظرية الاتصال، وقد استخدم واينر وهو بصدد تطوير نظريته عن الرسائل السبرنتيكا [4] Cybernetics والتي تعود إلى اليونانية و من مشتقاتها مع الإدارة و الحكم .

والسبرنتيكا التي طورها و اينر وآخرون تعنى جسم نظرية وتقنية الدراسة الاحتمالات المختلفة وفي العوامل المتماثلة مثل بعض الآلات والكيانات الإنسانية والمجتمعات والدول والأوضاع التي تؤدي الرسالة فيها وظيفة ضبط هذه العوالم وحاول واينر تطبيق السبرنتيكا على الجمعيات والنظرات و المجتمعات . الدول ذاتها مبنية ومتماسكة بواسطة الاتصالات أي بواسطة الإدراكات والقرارات والتوقعات والمعاملات .

---

[1]- بول كينيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، عمان: دار الشروق، 1993، ص ص 167-168.

[2]- محمد شلبي، مرجع سابق، ص 147.

[3]- كان رياضى تطبيقى و نظري أمريكى، ولد فينر سنة 1894 في أمريكا من أبوين يهوديين وكان والده أستاذا للغات في جامعة هارقرد، في عمر لا يتجاوز 11 سنة بدء فينر دراساته الجامعية للرياضيات، في سنة 1909 انتقل إلى هارفرد حيث درس علم الأنواع لكنه انتقل ثانية لكورنل ليدرس الفلسفة وعاد في نهاية المطاف لهارقد حتى يكمل دراسته ببحث حول المنطق الرياضي، ثم تحول ليدرس في إنجلترا وألمانيا اشتغل فينر كمحاضر في هارفرد وفي شركة جنرال إلكتريك في الحرب العالمية الثانية إشتغل لحساب الجيش و طور الآليات المضادة للطيران أو ما يسمى الدفاع الجوي.

[4] -Norbert Wiener, Cyberneties, or Control and Communication in the Animal and the Machine pulie,en anglais, par la Librairie Hermann & Cie (Paris). The MIT Press (Cambridge, Mass)et wiley (New york).1948.

وأن السياسة لا يمكن أن توجد بدون اتصالات . والدولة ذاتها يمكن النظر إليها كقرار ونظام ضبط، والذي يعتمد على تبادل الرسائل في كل شؤون الدولة الداخلية وعلاقاتها الخارجية [1] .

ويمكن القول أنه من أبرز العلماء الذين استخدموا مفهوم الاتصال كاقتراب في تحليل الحياة السياسية العالم الأمريكي كارل دوتش Deutsch.W.K [2] الذي اعتبر أن النظام السياسي هو في حقيقته نظام اتصال يتسم بالقدرة على توجيه سلوك الفرد الذي يختاره دوتش الوحدة الأساسية للتحليل السياسي .

فالنظام السياسي عند دوتش يقوم بعدة وظائف، فمنها ما يرتبط بالأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها، ومنها ما يرتبط بالحفاظ على وحدة النظام واستمراريته، ومنها ما يرتبط بالتكيف مع البيئة الداخلية والخارجية، ومنها ما يرتبط بالتكامل ويرى كارل دوتش أن القيام بذلك يحتم على النظام السياسي الحصول على المعلومات سواء من داخل النظام أو من خارجه .

ويعتمد النظام السياسي كنظام اتصال طبقا لمفهوم دوتش على ثلاثة عناصر هي :المعلومات، عملية الاتصال التي بموجبها يتم تحويل تلك المعلومات، ثم القنوات التي من خلالها تنساب المعلومات لتتحول إلى قرارات وسلوك [3] .

وقد عرف استخدام مدخل الاتصال من طرف عديد من العلماء في دراسة القضايا السياسية والاجتماعية، من بينهم لوسيان باي Pye Lucien وسولا بول Sola Pool وإدوارد شلز Edward

---

[1]– محمد شلبي، مرجع سابق، ص .146

[2]–من بين مؤلفاته:

–K.W.Deutsch Nationalism and Social Communication: An Inquiry into the Foundations of Natienality. Cambridge, Mass :Technology Press of the Massachusetts Institute of Technology and New York: Wiley 1953.2nd. Cambridge, Mass.: MIT Press, 1966

– K.W. Deutsch The Nerves of Government: Models of Political Communication and Control New York : free Press. 1963, 2nd. 1966

– K.W. Deutsch. The Analysis of International Relations. Englewood Cliffs, N.J. : Prentice Hall, 1968: 2nd. 1978

– K.W. Deutsch. Politics and Government: How People Decide Their late. Baston: Houghton Millin, 1970, 3rd. 1980

[3]– بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص 141.

shillsودانييل ليرنر Lerner Dantiel ، الذين يعتبرون الاتصال كبؤرة اهتمام التحليل السيامي، ويركبون على أهميته في الدراسة عملية التنمية [1]

3-الاتصال والعملية التكاملية :

حدد كارل دوتش أربعة عشر بعدا للتكامل، والذي يرى أنها يمكن أن تسمح بتحديد المناطق الأكثر احتمالا في أن تكون الوحدات في اتصال فيما بينها ويمكن أن تقود عموما إلى حكم تقريبي على المناطق الأقل أو الأكثر احتمالا تحقيق التكامل، وهناك ثلاثة أبعاد منها تدور حول أبعاد التناغم بين الجماعات المستقلة في منطقة معينة [2] .

أ –التناغم في الاستجابات (أو غياب السلوك الممزق)

ب– القابلية الإقامة التبادل (أو درجة لعب الجماعات أدوارا متشابهة في دول مختلف)

ج –القابلية للتنبؤ (عبر اطراد أنماط السلوك)

وتتعلق أبعاد أخرى بالتوزيع وتنظيم التبادل [3]:

أ- تعدد الفواعل.

ب – التوافق في الترتيبات الحاسمة

ج – توازن التبادلات بين الوحدات

د –الأرباح المشتركة

هـ – تنمية الاتصالات المترافقة مع التبادلات .

أما الأبعاد الأخيرة فهي مؤشرات حول قيمة التبادلات وهي كالتالي [4] :

أ- تكرار التبادلات.

ب- السرعة (كوظيفة حجم الشعب)

ج – الأمانة (في الاتصالات).

د –إحداث الأثر.

---

[1]– نفس المرجع، ص 142.

[2]– عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، مرجع سابق، ص 183.

[3]– المرجع السابق.

[4]– نفس المرجع.

هـ – التوازن الأولي (التوازن المتعدد الاتجاهات)

و – توزيع الاستجابة (مرة أخرى التوازن المتعدد الاتجاهات)

وقد حاول كارل دو تش Deutsch . W . K وزميله سيدني بورل S.A. Burrell من خلال تقديم تحليل تاريخي لتجربة التكامل في دول أوربا الغربية [1] أن يوضحا الشروط الأكثر ضرورة من أجل إنشاء والمحافظة على التكامل السياسي، فتركز نظرية الاتصالات على كمية التبادلات بين الكيانات السياسية باعتبارها مؤشرا أكثر تناسبا من غيره من المؤشرات، كما تقوم على الافتراض بأن درجة التلاحم بين الأفراد يمكن أن تكون ملاحظة ومقاسة بشكل مناسب عن طريق نطاق العلاقات أو التفاعل المتبادل بينهم، وعن طريق التركيز على المبادلات بين وحدات مختلفة يمكن إحراز قياسات ينظر إليها كمعايير توضح معالم إمكانية التكامل وأحواله الحقيقية .

وقد توصل كارل دوتش ورفاقه في البحث عن أسباب تمزق أو تفكك حالات الوحدة أو التكامل (كما جرى في الامبراطورية الهنغارية النمساوية، الاتحاد الإنجليزي الإيرلندي، الاتحاد بين النرويج والسويد) إلى النتائج التالية :[2]

–تزايد الالتزامات العسكرية .

– زيادة المشاركة في المؤسسات من قبل جماعة كانت تتخذه توقفا سلبيا في السابق.

–تزايد الشروق اللغوية والعرقية.

–مواجهة تدهور أو ركود اقتصادي مزمن.

– انغلاق نسبي للنخب السياسية .

–تعرقل الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

– فشل مجموعات ذات امتيازات سابقة في التكيف لمواجهة فقدان نفوذها .

---

[1] –K.W. Deutsch S. A. Burrell. B. A. Kann, M. Lee, Jr. M. Lichterman, R. E. Lindgret F.L. Loewenheim and R. W. van Wigenen Political Community and the North Atiantic Area: International Organization untile Light of Historical Experience Princeton, N.J: Princeton University Press, 1957

[2] – جيمس دورتي، روبرنت بالستغراف، مرجع سابق، ص277.

ورأى دوتش أن الشروط الرئيسية لا توجد في نفس الوقت ولا يمكن أن تلعب دورها طبقا لتسلسل معين، ولكنها تظهر لنا فقط من الحالات التي نقوم بدراستها، كما أن فترة طويلة قد تمر قبل أن تلعب هذه العوامل دورها .

وإن التكامل بالنسبة لنظرية الاتصالات يتطلب إحراز علاقات بين الدول لم يعد لتوقعات الحرب مكانا فيها، بل بدلا من ذلك تمتلك الرحلات السياسية إحساسا دفينا بقيام شعور الجماعة الواحدة فيما بينهم، هذا الشعور يمتلك قوة كافية جعل من توقعات التغيير السلمي أمرا مألوفا بينها .هذا المطلب الأساسي لقيام التكامل يمر بالمعنى السالف الذكر عبر قنوات الاتصال بين الشعوب والحكومات [1] .

ويربط دوتش – وفق هذا التحليل– بين الاتصال وتحقيق التكامل بين المجتمعات السياسية فيقول :

"إن الأقطار أو الدول ليست إلا حشودا من الأفراد تتحد فيما بينها نتيجة تدفق الاتصالات ونظم النقل بينها وتنفصل عن بعضها بأراض قليلة السكان أو خالية إلى حد ما، والشعوب تحقق وحدتها كلما اتسعت الموضوعات التي تتصل فيما بينها من أجلها، ولذا فإن الحدود تمثل المناطق التي تتناقص فيها الكثافة السكانية والاتصالات بشكل كبير، وحتى يمكن لنا أن نطلق اصطلاح بلد أو دولة، فإنه لا بد من وجود اعتماد متبادل ومباشر في قطاع واسع من السلع والخدمات المختلفة بين الأفراد "[2]

ويطرح كارل دوتش نموذجين لتحقيق أمن المجتمعات ويحدد شروطا الوجود كل من النظامين :

أ– الجماعة الآمنة الموحدة :

يتألف هذا النوع من كيانين أو أكثر ممن كانوا مستقلين عن بعضهم في السابق، وامتزجوا في وحدة سياسية واسعة، وخضعوا لحكومة مشتركة، والأمثلة على هذا النوع من الجماعات يتضح في حالات مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وقد حدد كارل دوتش مجموعة من الشروط الخاصة بناء فلا النموذج الموحد : [3]

–ضرورة وجود توافق مشترك في القيم الرئيسية .

–وجود نمط حياة متميزة

– توقع منفعة مشتركة بشرط أن يكون ذلك سابقا لعملية فرض أعباء التكامل

---

[1]– عمر إبراهيم العفاس، مرجع سابق، ص. 88

[2]– جيمس دورتي، رو برت بالستغراف، مرجع سابق، ص 277.

[3]– عمر إبراهيم العفاس، مرجع سابق، ص. 92.

أو التوحد.

– تزايد ملحوظ في القدرات الإدارية والسياسية على الاقل لبعض الوحدات المشاركة.

– نمو كبير في الجانب الاقتصادي على الأقل لبعض الوحدات المشاركة و تطوير ما يسمى بمنطقة المركز التي تتجمع حولها المناطق الأضعف.

– عدم انقطاع حلقات الاتصال الاجتماعي سواء من الناحية الجغرافية أي بين أقاليم الدولة أو بين مختلف الفئات الاجتماعية داخل الدولة .

– زيادة اتساع قاعدة النخبة السياسية.

ب – الجماعة الأمنية المتعددة :

في هذا النموذج، يترابط أمن الدول المشتركة، ولكنها في الواقع تحتفظ بحكوماتها المنفصلة وباستقلالها القانوني مثل العلاقة بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، أو بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تترابط الدول في هذا النموذج في الإحساس بأنه لم يعد ثمة إمكانية لقيام حرب بينها، وأنها بذلك مصنفة كجماعة آمنة متعددة الأطراف، ولكن واقعيا محتفظة بحكوماتها المنفصلة . وتشترط الدراسة له ثلاثة شروط [1] :

–إتساق التي بين صناع القرار في مختلف الدول المشاركة في هذا النموذج .

– قدرة صانعي القرار في المجتمعات التي يراد لها التكامل على التنبؤ المشترك لسلوك بعضهم البعض.

– الاستجابة المشتركة، حيث تكون الحكومات قادرة على الاستجابة السرية لما يعترضها من المشكلات دون اللجوء للعنف حيث تمتنع الدول عن تسوية منازعاتها مثلا بالحرب بل بالوسيلة السلمية.

4–النقد:

تعتبر نظرية الاتصالات من أكثر نظريات التكامل إثارة للجدل من حيت درجة القياس والثقة في التنبؤ، فزيادة حجم الاتصال بين الأفراد في المجتمع السياسي الداخلي و بين المجتمعات السياسية المختلفة قد تحدث على نحو مكثف ولكن لا يوجد ما يؤكد أن ذلك سيفضي إلى حدوث حالة تكامل .

[1]– جيمس دورتي، رو برت بالستغراف، مرجع سابق، ص 277.

وربما يرجع ضعف هذه النظرية إلى ضعف أداة القياس فليست الرسالة البريدية وعدد المكالمات الهاتفية وانتقال الأفراد الأغراض مختلفة كالسياحة مثلا في مؤشرات تؤدي إلى نشوء حالات تكامل [1]

إذن من الصعوبة بمكان، الاعتماد على تلك المؤشرات في شكلها غير الواضح وغير السياسي في معرفة تأثيرها على القضية محل الاهتمام .

4 – مدرسة العمل الوطني المتماثل:

تنطلق نظرية العمل الوطني المتماثل في ظل ظروف موضوعية تسم بغياب مدخل الانصهار الدستوري أو المؤسسات < ما فوق الدولة > في عملية التكامل فهي تتسم بالإبقاء على البنى السياسية القائمة للدول الأعضاء وأيضا على إبقاء مجالات السياسة العليا من شؤون الأمن القومي والتحالف العسكري والاستراتيجي.

– شددت هذه المدرسة على توسيع بناء أرضية مشتركة للعمل التكاملي الاندماجي في ضل شبكة من المنظمات الإقليمية تربط بين القطاعات السياسية و الوظيفية المختلفة في الدول الأعضاء.

– تبدأ عملية التكامل بالتعاون المكثف و المستمر بين السلطات السياسية وبإرادة سياسية يسهل تواجدها بعدم إضعاف السلطة السياسية بنتيجة المسار التعاوني والمردود النفعي في الوقت ذاته.

هذه المدرسة تركز على أهمية التوجه التغيري للسلوكية السياسية العملية من الدول الأعضاء بدل التركيز على التغيير السياسي البنيوي فالسلوكية السياسية لهذه الدول تحددها، إذن محاولات التكيف مع تنامي الترابط و التداخل الاقتصادي والاجتماعي بينها دون التخوف من أي انعكاسات سياسية على البنية السياسية للدول، فتنتج سياسات متماثلة بين هذه الدول وتنسيق في السلوكية السياسية في مجالات السياسية الدنيا[2].

وتعتبر التجربة الإسكندنافية فريدة في خصوصيتها نتيجة التجانس المجتمعي القائم بين هذه الدول ومستوى تطورها السياسي و التشابه بين أنظمتها السياسية بشكل عام وخاصة على المستويات الدنيا من التعاون و التشاور في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية.

وتقدم تجربة التكامل في الدول الاسكندينافية بين الدول الخمسة : النرويج، السويد، الدانمرك، فنلندا، أيسلندا نموذجا جديدا للتكامل يتم التركيز على مفهوم أساسي مختلف عن المفاهيم الأخرى وهو أهمية

---

[1]– عمر إبراهيم العفاس، مرجع سابق، ص. 99.

[2]الشيخ، فاضل، حكومات الأقاليم :نظرة وطنية ودولية .ط .1 .العراق :المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، وحدة الثقافة السياسية،2007 ،ص22.

التوجه التغييري في السلوكية السياسية العملية بين الدول الأعضاء بذل التركيز على التغيير السياسي البنيوي.

5- كونسوسياسيوناليزم (consociationalism)

المقصود به هو **العلاقات العمودية** بين الدول و الجماعات هذا في شقهالأول Consociation أما في الشق الثاني من المصطلح Symbioses فيعني **العلاقات النقية** بين الدول،استعمل المصطلح لأول مرة من قبل أرند لجفار Arend Lijphart سنة 1963 ثم أعيد توظيفه من قبل هانسدولدر Hans Doalder سنة 1974[1].

جاء هذا التوجه كمسار من مسارات التكامل إذ يستخدم كل الخلافات ذات الطبيعة بين عرقية من خلال تقريب مصالح الأطراف المتنازعة .

كما يشير الكونسوسياسيوناليزم إلى نموذج من المجتمعات التي تتعرض أو تتميز بانقسام عميق وهو بالتالي يمثل أداة تأملية
(spéculative) لحل الخلافات ذات الطبيعة "بين عرقية" ويشكل من جهة أخرى نمطا لتكامل الدولي بناء على محاولة تطبيقه على مسار الاندماج الأوروبي، وكان ذلك موضوع الدراسة التي قام بها Paul Taylor سنة 1990 وتكمن ميزة هذه المقاربة في قدرتها على دمج تكامل إقليمي في مرحلة متقدمة ببقاء سيادات وطنية.
وتعتمد هذه المقاربة في تحقيق ذلك ليس عل التركيز بتخفيف التناقضات و الخلافات بين الأمم بل على محاولة بناء إطار من خلاله تستفيد الأقليات المنفصلة بدرجة معنية من الاستقلالية.
وبهذا للوحدات المشكلة من الدول والأقليات في إطار النموذج "الكونسوسياسيوناليزم" من اختبار مجهوداتها ضمن تفاعلات تعاونية هذا إلى جانب محاولة تقريب مصالحها المتنازعة بطريقة إجماعية عوض الدخول في منافسة ربما كون على حساب مصالح حيوية لطرف من أطراف اللعبة سواء الدولة أو الأقليات[2].

6-الليبرالية المؤسساتية:

[1] سمير محمد عياد ،التكامل الدولي دراسة في النظريات والتجارب ،الجزائر :دار الامة للنشر والتوزيع ،2013،ص68.
[2]سمير محمد عياد ،المرجع السابق ،ص71.

جاءت هذه النظرية نتيجة ثلاث أهم تحولات دولية أهمها [1]:

– **تركيبة المجتمع الدولي** : كبروز المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية كفاعل مؤثر على حساب تراجع دور الدولة.

– **تغيير نمط التفاعل** : بتحول التنافس في العلاقات الدولية من تنافس عسكري إلى اقتصادي و تصاعد بنية التكنوقراط في اتخاذ القرار.

– **التغيير في قيم التعاون** : حيث تتعامل الدول مع الأزمات الدولية على أنها داخلية تخصها هي ذاتها، و من خلال ذلك تقدم أحسن الطرق لحلها.

في هذا الصدد يقول الأستاذ هوفمان Hofman :" في وضع دولي كهذا قد لاتتشارك الدول في قيم واحدة، ولكن قد تتشارك في إجراء واحد و انشغالات واحدة " .

و من أهم أسس هذه النظرية :

1. التركيز على المؤسسات الدولية، باعتبارها أهم عامل لتحقيق المصالح المطلقة Obsolut Gains بالنسبة للدول.

2. يعتبر مبدأ التبادليةReciprocityو الذي جاء به أكسلور Axelord ، من أهم مبادئ النظرية التي تؤكد على أن التعاون يمكن تحققه ما بين الدول ذات النزعة الأنانية، و ذلك لعدم قدرتها على تحقيق مصالحها بمعزل عن الآخرين ، و قد عزز هذا المبدأ من أهمية الاتفاقيات التجارية.

3. طورت النظرية من مفهوم المجتمع المدني العالمي Global civil society ، و الذي تعني به مجموع الشركات المتعددة الجنسيات و المنظمات الدولية غير الحكومية، و اعتبره جون كين John Ken أداة لنشر السلام .

–الطرف الفاعل(actor): يعتبر أنصار المذهب المؤسسي أنه من المسلّم به أن الدولة الفاعلة من غير الدول إلا أنه تدارك الأمر واقر بأن الأطراف الفاعلة من غير الدول تخضع للدول.

–البنية (structure) : سلم الليبراليون بشكل عام بالوضع البنيوي للفوضى في النظام الدولي لكن الأمر الحاسم هو أن الفوضى لا تعني أن التعاون بين الدول شيء متعذر.

[1] جوزيف ناي، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة

–العملية (process): إن التكامل على الصعيدين الإقليمي و العالمي في ازدياد وهنا يعتبر الاتجاه المستقبلي للاتحاد الأوروبي حالة اختبار حاسمة بالنسبة لهذه النظرية.

–الحافز (motivation): تدخل الدول في علاقات تعاونية حتى لو كانت دولة أخرى ستكسب أكثر من التفاعل وبعبارة أخرى فإن المكاسب المطلقة هي الأكثر أهمية.

ويرى كيوهان أن النظام التجاري الحر يوفر الحوافز للتعاون لكنه لا يضمنه حيث يقول: « إلا أن التعاون ليس شيئا تلقائيا بل يحتاج إلى التخطيط والمفاوضات»

وقد تعرضت لمجموعة من الانتقادات أهمها:

* للمؤسسات تأثير ضئيل على سلوك الدول وبالتالي ليس ها إلا تأثير ضئيل على ترقية الاستقرار في العالم ما بعد الحرب الباردة.

* إذا قلنا أن المؤسسات الدولية مكونة من دول فهي لا تعدو أن تكون وسائل لممارسة الدولة لسلطتها فهي ليس لها تأثير مستقل على سلوك الدول وإذا قلنا أنه من المحتمل أن بعض المؤسسات قد تخلق تعاونا مهما فإن الفواعل سيقيمون مثل هذه الترتيبات فقط عندما يرغبون في تحقيق بعض النتائج.

منظور متفائل أعطى التعاون في العلاقات الدولية أبعاد كبيرة تعبر دائما عن رغبة الدول شعوبا و حكاما في التعاون بل في تحقيق المصالح.

اعتبرت نظرية السلام الديمقراطي النزاعات و الحروب سببها الأول هي الديكتاتوريات غير أن الواقع أثبت العكس، فأغلب الحروب حاليا تقوم بها أكبر الدول الديمقراطية[1].

ترى الليبرالية أن عولمة الاقتصاد و القيم عامل ايجابي، غير أن هذا الطرح لا يؤيده الكثير، و ذلك من خلال سعي الدول أو التكتلات الإقليمية للمحافظة على ذاتها[2].

رغم ما تقدم من انتقادات يبقى المنظور الليبرالي أهم من المنظور الواقعي في ترسيخه لفكرة التكتلات الإقليمية، حيث ذهب الأستاذ تشمبيل E.Jempiel بأن إقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، جاء نتيجة لإنشاء منظمات على المستوى الإقليمي كحلف شمال الأطلسي (Nato) و المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) و اعتبر أن تأثير هذه المؤسسات هو كتأثير الديمقراطية و الاعتماد المتبادل في نشر السلام كما أكدت على هذا المعنى النظريات الوظيفية في التكامل و الاندماج الدولي.

11–خلاصة نظريات التكامل والاندماج الدولي :

[1] جوزيف ناي،المرجع السابق

[2] نفس المرجع

وتتمثل عموما في المدرسة الدستورية، الوظيفية، الوظيفية الجديدة، الليبرالية المؤسساتية بالإضافة إلى اتجاهين آخرين و هما :الاعتماد الوطني المتماثل و الآخر ما عرف.(consociationalism) بالكونسوسياسيوناليزم.

1)**المدرسة الدستورية** :تعني اتحاد يضم مجموعة من الدول و يتم هدا على المستوى الفوقي أي بصورة مباشرة دون تمهيدات اقتصادية،تعاونية و يتباين الاتحاد في درجة أو مستوى الروابط الدستورية التي تجمع وحدات هدا الأخير وهنا يمكن التمييز بين الفدرالية و الكونفدرالية.

1-1)**الفدراليـــة:**هي توجه يسعى إلى تذويب الشخصية الدولية للدول الموجودة في الاتحاد الفدرالي ضمن هدا الأخير، تفقد الوحدات المشكلة له سيادتها هناك مستويين للتعامل يمكن توضيحهما:

أ)**تعاون عمودي:** وهو التعاون القائم بين الحكومة المركزية أو السلطة الفدرالية والسلطة المحلية.

ب) **تعاون أفقي:**لقائم بين السلطات المحلية فيما بينها أين يقومون بتبادل المعلومات و العمل على خلق توافق بين تدخلاتهم حتى لا يكونون تابعين مباشرة وبصورة صلبة للهيئة المركزية.

1-2) **الكونفدرالية:** عبارة عن تجمع يضم مجموعة من الوحدات الأساسية الوطنية لكن مع الحفاظ على سيادتها ضمن روابط دستورية تختلف بإخلاف التنظيم الكونفدرالية، يهدف هذا النوع من الإتحاد إلى التنسيق على مستوى السياسة الخارجية والأمنية أو الدفاعية لمجموعة من الدول يربط بينها تطابق المصالح الإستراتيجية.

2 –المدرسة الوظيفـــية

يعتبر دافيد متيراني من أهم منظري الوظيفية حيث بلور مجمل أفكاره في فترة ما بين الحربين وكذلك الحرب العالمية الثانية بحيث انطلق من مسلمات مثالية ومتفائلة حول إمكانية تحسين وتطوير المجتمعات إذا اعتمدت وسائل عقلانية ومنفعية لذلك وهذا ما ضمنه في كتابه الذي أصدر في سنة1944م كتاب "**عمل لنظام سلام WORKING PEACE SYSTEM**"

ترتكز الوظيفية على مجموعة من الأسس يمكن إجمالها فيما يلي:

1. لابد أن تنطلق العملية التكاملية من السياسة الدنيا بالبدء بالأمور التقنية

2. الصراع سببه الدول ولهدا وجب خلق شبك من التفاعلات تتجسد من خلال منظمات وظيفية وليس عن طريق المواثيق والاتفاقيات.

3- رضى الشعوب بنتائج العملية التكاملية يؤدي لتحويل الولاء آليا ولا تكون بحاجة لتغيير البنية الدستورية

4- الشكل يتبع الوظيفة أي أن مجموع الوظائف التي يؤديه الأفراد تولد مجموعة من التفاعلات التي تحدد شكل التنظيم.

5-يؤكد متراني على مبدأ الانتشار ramification الذي يعني به أن تطور التعاون في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى نتيجة الحاجة.

6–تركز الوظيفية على التكامل الدولي كأساس لتحقيق السلم بدلا من التكامل الإقليمي.

تعرضت الوظيفية للعديد من الانتقادات منها:

–لا تسعى لحل المشكلات على المستوى الأعلى واكتفت بالمشكلات الفنية والتقنية

–الحرب ظاهرة مستمرة في العلاقات الدولية على رغم من التعاون

–تحقيق تكامل على المستوى الواقعي دون توفر إرادة سياسية يكاد يكون أمر مستحيل

– فصل القضايا السياسية والأمنية على التعاون الدولي والقضايا الاقتصادية مسألة غير واقعية

3– المدرسة الوظيفية الجديدة

وظهرت نتيجة للانتقادات التي تعرضت لها الوظيفية في محاولة منها لتغطية نقائص سابقاتها – الوظيفية–والعمل على وضع تصوري جديد قائم على أساس متكاملات إقليمية كمرحلة أساسية لتحقيق التكامل على المستوى الدولي من أهم مرتكزاتها الوظيفية الجديدة نجد:

1– البدء في العملية التكاملية يكون في مجالات السياسة الدنيا لكن يتم ذلك في ظل قيادات سياسية.

2– أداء المنظمات و تحقيقها لأهداف الأفراد هو شعور الفرد بالولاء للمنظمة و يتم هذا بعد انتقال مجالات التكامل لميادين السياسة العليا.

3–أي مستجدات تفرزها خطوة تكاملية لا يمكن حلها أو التعامل معها إلا في خطوة اندماجية متقدمة حتى نصل إلى الانصهار البنيوي.

4– أهمية دور النقابات والجماعات التي تمثل مصالح اقتصادية و اجتماعية ضاغطة على الحكومة الوطنية.

5– ضرورة وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي.

6– الشعوب تعتمد على قاعدة الاستهلاك لا قاعدة القيم .

تتجسد الوظيفية الجديدة من خلال تقديم نماذج من طرف مجموعة من الباحثين وتركيزهم على متغيرات معينة في تحقيق التكامل و انطلق معظم الباحثين ونماذج واقعية وعملوا على مقارنتها يبعضها البعض من أمثال هؤلاء الباحثين نجد هاس hass الذي أكد على مجموعة من العوامل نذكر من بينها مايلي:

أ–قيام العملية التكاملية أو رفضها قائم على توقعات الربح و الخسارة (التكلفة).

ب–التكامل ناتج عن عمل النخب المدفوعة بدوافع مصلحة.

ج–ركز على القوة باعتبارها غير منفصلة عن الرغبة في تحقيق الرخاء

د–استخدام هاس مصطلح الانتشار spillover و يعني أن تحقيق المنافع في قطاع معين من طرف المنظمات فوق القومية يدفع إلى تأييد التكامل في قطاعات أخرى. كما يوضح الشكل ذلك.

شكل رقم (01): التكامل عند HASSP

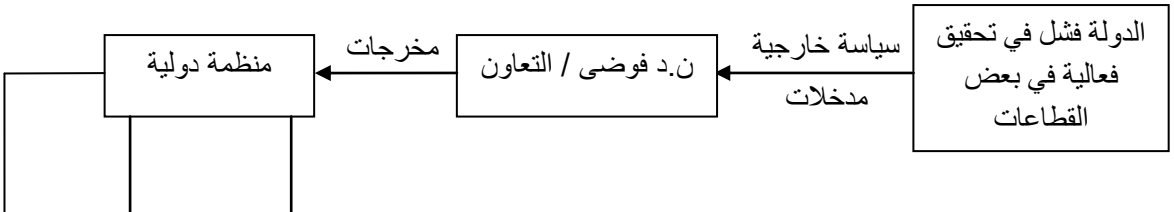

أما دوتش فركز على الاتصال بين الشعوب و النخب والدول والتقارب الجغرافي كلها من شأنها توطيد أوامر التكامل أما أمتياي ا تزيوي ركز على دور النخب الخارجية ودفعها للنخب الداخلية وتوجيهها نحو التكامل

ويعبر جوزيف ناي: «الوظيفة الجديدة ما هي إلا فيدرالية في ثياب وظيفية تسعى لتحقيق أهداف فيدرالية من خلال ما يبدو وبوسائل وظيفية».

تعرضت الوظيفة الجديدة لمجموعة من الانتقادات منها:

1- التكامل الوظيفي في أداء وظائفه لا يؤدي بالضرورة إلى قيام الشعوب بتحويل ولائها.

2- قد تتوقف عملية التكامل أو تتأثر في أي مرحلة نتيجة تحول في ميزان القوى السياسية في أي دولة باتجاه مضاد.

3- إعطاء أولوية للقيم المنفعية الاستهلاكية على القيم الرمزية كعوامل في تحفيز السلوك وهي فرضية خاطئة فالقيم الرمزية لها قدرة على استقطاب الولاء وتحديد المسار السلوكي أكثر.

4- إهمال موضوع الصراع الذي هو جزء من العلاقات الدولية.

5- غموض في بعض المفاهيم وتحديد البيئة الدولية.

4- مدرسة العمل الوطني المتماثل

تنطلق نظرية العمل الوطني المتماثل في ظل ظروف موضوعية تسم بغياب مدخل الانصهار الدستوري أو المؤسسات < ما فوق الدولة > في عملية التكامل فهي تتسم بالإبقاء على البنى السياسية القائمة للدول

الأعضاء وأيضا على إبقاء مجالات السياسة العليا من شؤون الأمن القومي والتحالف العسكري والاستراتيجي.

– شددت هذه المدرسة على توسيع بناء أرضية مشتركة للعمل التكاملي الاندماجي في ضل شبكة من المنظمات الإقليمية تربط بين القطاعات السياسية و الوظيفية المختلفة في الدول الأعضاء.

– تبدأ عملية التكامل بالتعاون المكثف و المستمر بين السلطات السياسية وبإرادة سياسية يسهل تواجدها بعدم إضعاف السلطة السياسية بنتيجة المسار التعاوني والمردود النفعي في الوقت ذاته.

هذه المدرسة تركز على أهمية التوجه التغيري للسلوكية السياسية العملية من الدول الأعضاء بدل التركيز على التغيير السياسي البنيوي فالسلوكية السياسية لهذه الدول تحددها، إذن محاولات التكيف مع تنامي الترابط و التداخل الاقتصادي والاجتماعي بينها دون التخوف من أي انعكاسات سياسية على البنية السياسية للدول، فتنتج سياسات متماثلة بين هذه الدول وتنسيق في السلوكية السياسية في مجالات السياسية الدنيا.

وتعتبر التجربة الإسكندنافية فريدة في خصوصيتها نتيجة التجانس المجتمعي القائم بين هذه الدول ومستوى تطورها السياسي و التشابه بين أنظمتها السياسية بشكل عام وخاصة على المستويات الدنيا من التعاون و التشاور في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية.

وتقدم تجربة التكامل في الدول الاسكندينافية بين الدول الخمسة : النرويج، السويد، الدانمرك، فنلندا، أيسلندا نموذجا جديدا للتكامل يتم التركيز على مفهوم أساسي مختلف عن المفاهيم الأخرى وهو أهمية التوجه التغييري في السلوكية السياسية العملية بين الدول الأعضاء بذل التركيز على التغيير السياسي البنيوي.

5– كونسوسياسيوناليزم (consociationalism)

المقصود به هو **العلاقات العمودية** بين الدول و الجماعات هذا في شقهالأول Consociation أما في الشق الثاني من المصطلح Symbioses فيعني **العلاقات النقية** بين الدول،استعمل المصطلح لأول مرة من قبل أرند لجفار Arend Lijphart سنة 1963 ثم أعيد توظيفه من قبل هانسدولدر Hans Doalder سنة 1974.

جاء هذا التوجه كمسار من مسارات التكامل إذ يستخدم كل الخلافات ذات الطبيعة بين عرقية من خلال تقريب مصالح الأطراف المتنازعة .

كما يشير الكونسوسياسيوناليزم إلى نموذج من المجتمعات التي تتعرض أو تتميز بانقسام عميق وهو بالتالي يمثل أداة تأملية
(spéculative) لحل الخلافات ذات الطبيعة "بين عرقية" ويشكل من جهة أخرى نمطا لتكامل الدولي بناء على محاولة تطبيقه على مسار الاندماج الأوروبي، وكان ذلك موضوع الدراسة التي قام بها Paul Taylor سنة 1990 وتكمن ميزة هذه المقاربة في قدرتها على دمج تكامل إقليمي في مرحلة متقدمة ببقاء سيادات وطنية.
وتعتمد هذه المقاربة في تحقيق ذلك ليس عل التركيز بتخفيف التناقضات و الخلافات بين الأمم بل على محاولة بناء إطار من خلاله تستفيد الأقليات المنفصلة بدرجة معنية من الاستقلالية.
وبهذا للوحدات المشكلة من الدول والأقليات في إطار النموذج "الكونسوسياسيوناليزم" من اختبار مجهوداتها ضمن تفاعلات تعاونية هذا إلى جانب محاولة تقريب مصالحها المتنازعة بطريقة إجماعية عوض الدخول في منافسة ربما كون على حساب مصالح حيوية لطرف من أطراف اللعبة سواء الدولة أو الأقليات.

6-الليبرالية المؤسساتية:

جاءت هذه النظرية نتيجة ثلاث أهم تحولات دولية أهمها :

- **تركيبة المجتمع الدولي :** كبروز المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية كفاعل مؤثر على حساب تراجع دور الدولة.
- **تغيير نمط التفاعل :** بتحول التنافس في العلاقات الدولية من تنافس عسكري إلى اقتصادي و تصاعد بنية التكنوقراط في اتخاذ القرار.

- **التغيير في قيم التعاون :** حيث تتعامل الدول مع الأزمات الدولية على أنها داخلية تخصها هي ذاتها، و من خلال ذلك تقدم أحسن الطرق لحلها.

في هذا الصدد يقول الأستاذ هوفمان Hofman :" في وضع دولي كهذا قد لاتتشارك الدول في قيم واحدة، ولكن قد تتشارك في إجراء واحد و انشغالات واحدة " .

و من أهم أسس هذه النظرية :

1. التركيز على المؤسسات الدولية، باعتبارها أهم عامل لتحقيق المصالح المطلقة Obsolut Gains بالنسبة للدول.

2. يعتبر مبدأ التبادليةReciprocityو الذي جاء به أكسلور Axelord ، من أهم مبادئ النظرية التي تؤكد على أن التعاون يمكن تحققه ما بين الدول ذات النزعة الأنانية، و ذلك لعدم قدرتها على تحقيق مصالحها بمعزل عن الآخرين ، و قد عزز هذا المبدأ من أهمية الاتفاقيات التجارية.

3. طورت النظرية من مفهوم المجتمع المدني العالمي Global civil society ، و الذي تعني به مجموع الشركات المتعددة الجنسيات و المنظمات الدولية غير الحكومية، و اعتبره جون كين John Ken أداة لنشر السلام .

–الطرف الفاعل(actor): يعتبر أنصار المذهب المؤسسي أنه من المسلّم به أن الدولة الفاعلة من غير الدول إلا أنه تدارك الأمر واقر بأن الأطراف الفاعلة من غير الدول تخضع للدول.

–البنية (structure) : سلم الليبراليون بشكل عام بالوضع البنيوي للفوضى في النظام الدولي لكن الأمر الحاسم هو أن الفوضى لا تعني أن التعاون بين الدول شيء متعذر.

–العملية (process): إن التكامل على الصعيدين الإقليمي و العالمي في ازدياد وهنا يعتبر الاتجاه المستقبلي للاتحاد الأوروبي حالة اختبار حاسمة بالنسبة لهذه النظرية.

–الحافز (motivation): تدخل الدول في علاقات تعاونية حتى لو كانت دولة أخرى ستكسب أكثر من التفاعل وبعبارة أخرى فإن المكاسب المطلقة هي الأكثر أهمية.

ويرى كيوهان أن النظام التجاري الحر يوفر الحوافز للتعاون لكنه لا يضمنه حيث يقول: « إلا أن التعاون ليس شيئا تلقائيا بل يحتاج إلى التخطيط والمفاوضات»

وقد تعرضت لمجموعة من الانتقادات أهمها:

* للمؤسسات تأثير ضئيل على سلوك الدول وبالتالي ليس ها إلا تأثير ضئيل على ترقية الاستقرار في العالم ما بعد الحرب الباردة.

* إذا قلنا أن المؤسسات الدولية مكونة من دول فهي لا تعدو أن تكون وسائل لممارسة الدولة لسلطتها فهي ليس لها تأثير مستقل على سلوك الدول وإذا قلنا أنه من المحتمل أن بعض المؤسسات قد تخلق تعاونا مهما فإن الفواعل سيقيمون مثل هذه الترتيبات فقط عندما يرغبون في تحقيق بعض النتائج.

منظور متفائل أعطى التعاون في العلاقات الدولية أبعاد كبيرة تعبر دائما عن رغبة الدول شعوبا و حكاما في التعاون بل في تحقيق المصالح.

اعتبرت نظرية السلام الديمقراطي النزاعات و الحروب سببها الأول هي الديكتاتوريات غير أن الواقع أثبت العكس، فأغلب الحروب حاليا تقوم بها أكبر الدول الديمقراطية.

ترى الليبرالية أن عولمة الاقتصاد و القيم عامل ايجابي، غير أن هذا الطرح لا يؤيده الكثير، و ذلك من خلال سعي الدول أو التكتلات الإقليمية للمحافظة على ذاتها.

رغم ما تقدم من انتقادات يبقى المنظور الليبرالي أهم من المنظور الواقعي في ترسيخه لفكرة التكتلات الإقليمية، حيث ذهب الأستاذ تشمبيل E.Jempiel بأن إقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، جاء نتيجة لإنشاء منظمات على المستوى الإقليمي كحلف شمال الأطلسي (Nato) و المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) و اعتبر أن تأثير هذه المؤسسات هو كتأثير الديمقراطية و الاعتماد المتبادل في نشر السلام كما أكدت على هذا المعنى النظريات الوظيفية في التكامل و الاندماج الدولي.

قائمة المراجع

1الكتب

أ –باللغة العربية :

1–أو صديق، فوزي، الوافي في شرح القانون الدستوري ، ج.1، ط1، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية،1993

3–أندرسون، جيمس، مقدمة عن الفيدرالية : ما هي الفيدرالية؟ وكيف تنجح و عبر العالم؟ . ترجمة مهما تكلا، كندا :منتدى الأنظمة الفدرالية ،2007

4– ابراهيم العفاس، عمر، نظريات التكامل الدولي الإقليمي، ط .1.بنغازي : منشورات جامعة قار يونس2008.

5– باليسا، بيلا، نظرية التكامل الاقتصادي ترجمة راشد البراوي .ط .1.القاهرة :دار النهضة العربية1964

6– بوعشة، محمد ، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية :دراسة المفاهيم والنظريات .بيرت : دار الجيل، 1999

7- عامر مصباح ،تحليل التكامل الدولي ط.6، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية 2008.،

8-عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض القضايا :الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر،1999.

9-يكادي سعاد، دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية الإقليمية حالتي المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي.

10- كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية

11- صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوربي ودوره في النظام العالمي الجديد

12- سليم محمد السيد، آسيا والتحولات العالمية ، 1988.

13- جوزيف ناي، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة 1991

14-جراد، عبد العزيز، العلاقات الدولية .الجزائر : موفم للنشر.1992 .

15-دورتي جيمس ، بالستغراف روبرت ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ترجمة وليد عبد الحي .ط .1.الكويت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985

16-دوفرجيه، موريس، علم اجتماع السياسة : مبادئ علم السياسة .ترجمة سليم حداد ط .2 .بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2001

17-هلال علي الدين، مسعله نيفين، النظم السياسية العربية :قضايا الاستمرار والتغيير بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2000

18-الحمد، تركي، الثقافة العربية في عصر العولمة، ط1، بيروت :دار الساقي، 1999

19-طاشمة، بومدين، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية :دراسة في المفاهيم الأدوات المناهج والاقترابات الجزائر : كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع

20-يوسف حتى، ناصيف، النظرية في العلاقات الدولية .ط .1 .بيروت : دار الكتاب العربي1985.

21- يسري، عبد الرحمن، الاقتصاديات الدولية .الاسكندرية :الدار الجامعية للعلب والنشر والتوزيع،1993

22 يوسف صايغ، التنمية العصية، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1992، ص 87

23-الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة .ج .1 .بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر . .1986

24-ليبهادت، آرنت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد .ترجمة حسنى زينه .ط 1. بيروت :معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006

25-مصباح، عامر، نظريات تحليل التكامل الدولي الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية . 2008

26-صباح، عامر، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

27-محمد فهمي، عبد القادر، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية .الأردن : دار الشروق للنشر والتوزيع.2010

28- محمد فهمي، عبد القادر، النظام الإقليمي العربي :احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، عيان :دار وائل للنشر،1999

29- مصطفى كمال محمد، نهرا فؤاد، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، بيروت :مركز دراسات الوحدة الأوروبية، 2001

30- شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي .الجزائر :د.د.ن.1997

31- نافعة ، حسن، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2004

32- الأشعل عبد الله، الاتحاد الإفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة

33–سالم، صلاح، تجليات العقل السياسي ومستقبل النظام العربي القاهرة :دار قباء للطباعة النشر والتوزيع،1993

34– السيد السعيد، محمد، الكتل التجارية الدولية و انعكاساتها على الوطن العربي والمتغيرات العالمية، القاهرة :معهد العلوم و الدراسات العربية، 1992

35–سعد الدين إبراهيم وآخرون، صور المستقبل العربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1932

36– عبد البديع، أحمد عباس، العلاقات الدولية :أصولها وقضاياها المعاصرة، القاهرة : مكتبة عين شمس، 1988

37–عزت محمد، كاروان، دور القضاء في حماية الدستور الفيدرالي .ط .1.إربيل :دار سبيريز،2006

38–الفيلالي،مصطفى، المغرب العربي الكبير : نداء للمستقبل، ط2 ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية .1989

39–صبري مقلد، اسماعيل ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات . القاهرة :المكتبة الأكاديمية1991

40– صبري مقلد، اسماعيل، الإستراتيجية والسياسية الدولية، بيروت :مؤسسة الأبحاث العربية ، ط2،1985

41– صبري مقلد، اسماعيل، نظريات السياسة الدولية : دراسة تحليلية مقارنة، ط .1. الكويت : د.د .ن ..1986

42– ريمون حداد، العلاقات الدولية .بيروت :دار الحقيقة، 2000

43–– عبد الرحيم. التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002

44– الشيخ، فاضل، حكومات الأقاليم :نظرة وطنية ودولية .ط .1 .العراق :المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، وحدة الثقافة السياسية، 2007

45–توفلر، ألفن وهايدي، أشكال الصراعات المقبلة، حضارة المعلوماتية وما قبلها، ترجمة صلاح عبد الله ، ط1 ، بيروت :دار الأزمنة الحديثة ، جانفي 1998

46– أليس لاندو. السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق، تر: قاسم المقداد.(دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 2008

47– عبد الرحيم إكرام. التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002

48– عمر حسين ، التكامل الاقتصادي انشودة العلم المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998

ب–باللغة الأجنبية:

49– Ali M. El Agraa, The Economies Of The European Community, 2 ed. Oxford Allen, 1985

50– Ballessa Bella, The Theory of Economic Integration. London: Allen and Un Win.

51– Commission Européenne. Rapport Générale sur L'activité européenne 2006 Bruxelles : Luxembourg, 2007

52– BEI, Pour un Euro-Partenariat Méditerranée, Luxemburg :BEI,1996

53– Djamel Eddine GULCHI, L'UNION DU MAGHREB ARABE: Interrogation régionale & développement Economique Alger : Casbah. 2002.

54– Pirini,M, eliment constitutifs du partenariat Economique Et politique CEE/ Maroc**, in liber échange Quelle Avenir pour les Relations CEE /Maroc ?**, GERM, mai 1992.

55- Henry Kissingger. La Nouvelle Puissance Américaine, traduction : Odile Démange, France : Fayard, 2003

56- Jean-Jacques Roche, Théories des Relations internationales. 2em Ed. Paris : Montchrestien, 1997

57- Mahiou, LeCadre Juridique de la Coopération Sud-Sud: Quelque Expérience ou Tentatives D'intégration. London: Martinus Nijhoff Pub. 1993

58- Paul R. Vrotti. Mark V.kauppi, International Relations Theory: Realism,Pluralism, Globalism and Beyond, London, 3rd ed. Allyn Bacon. 1999

59- Ernst B.Haas ;The study of Regional Integration :Reflections on the joy and ANGUISH OF Pretyeorizing. International Organization,1970

60- Paul Taylor,TheFunctionalist Approach to the Problem of International ORDER/a Defence,Politics Studiesxvi,03.1968.

2-الدوريات :

أ -باللغة العربية

60- عبد الله جبر العتيبي "التعاون الدولي في نظرية العلاقات الدولية: دراسة مقارنة للأنساق التنظيرية"، مجلة دراسات مستقبلية11 يناير 2006، ص 135. .

61-أبو طالب، حسن، " إصلاح الجامعة .. معضلة التزام الدول العربية"، في السياسة الدولية، عدد153 ، يوليو2003

62- بوروبي عبد اللطيف. "العلاقات الأورو-مغاربية بعد 2001: تعاون بلا شراكة"، مجلة شؤون الأوسط

63–أمين، سمير، نحو إستراتيجية اقتصادية عربية–عربية(شروط إنعاش التنمية) ، التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، باريس :مركز الدراسات العربي–الأوروبي، أكتوبر 1995 .

64–الأطرش، محمد،"حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأورومتوسطية"، المستقبل العربي، عدد272 ، أكتوبر 2001

65– جندلي عبد الناصر. "التكامل: مقاربة مفاهيمية وتنظيرية". مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية 03، أغسطس 2015 .

66–بورنان، ناصر، "الاندماج الاقتصادي لبلدان المغرب العربي :ما هي آفاق التعاون بين الجزائر، تونس والمغرب" .في المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية .ع .12 . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية1988

67–سلطان أبو علي، " مشروع السوق الشرق أوسطية " في الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1997

68–جون مارى كو تري،" في محتوى (مضمون) الاتصال السياسي"، ترجمة الطاهر بن خرف الله، في المجلة الجزائرية للاتصال، العددان 6 و7 ، جامعة الجزائر :معهد علوم الإعلام والاتصال، ربيع وخريف1992

69–الجويلي، عمرو، "العلاقات الدولية في عصر المعلومات :مقدمة نظرية"، في السياسة الدولية، عدد 123 جانفي 1996.

70–هناء صوفي عبد الحي، "الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية" (الحالة اللبنانية). في المجلة العربية للعلوم السياسية .ع.12 ، أكتوبر2006

71–هرهره، حسين،" الدعوة الأمريكية لنشر الديمقراطية ..وضرورات التغيير في الوطن العربي"، في جريدة الاتحاد، الخميس 22 يناير 2004

72–وثائق دولية، "نص مبادرة مصر لتطوير النظام الإقليمي العربي وجامعة الدول

العربية"، في السياسة الدولية، العدد154 ، أكتوبر2003

73–زيادة، رضوان، "الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي"، في المستقبل العربي .ع3 34 .، ديسمبر 2006

74–ياغي، حسن، " أزمة المياه العذبة في العالم العربي في ظل غياب إستراتيجية مائية"، في ما أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، عدد362 ، نوفمبر .2000

75–محمد حسن، علاوي، "الإقليمية الجديدة :المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليم" .في مجلة الباحث، ع .07. الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2009–2010.

76–صالح محمد وآخرون، " استراتيجية الاتحاد الأروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط " في مجلة التمويل والتنمية، مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، سبتمبر 1 . –

77موسى، صفاء،"قمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (هلسنكى – جويلية 1992)" ، السياسة الدولية، العدد110 ، أكتوبر1992.

78–مكتبة الإسكندرية، "قضايا الإصلاح في الوطن العربي"، في مجلة الحدث، عدد36 ، مارس/ أفريل2004

79–ناظم سلمان، طافر، "دور الجامعة في تسوية النزاعات العربية"، في جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية، بغداد :بيت الحكمة،2002

80–عبد الواحد الجاسور، ناظم، "قراءة سياسية لميثاق جامعة الدول العربية" كان في جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية، بغداد :بيت الحكمة، 2002

81–عبد الوهاب الساكت، محمود، "وظيفة الأمين العام لجامعة الدول العربية بين النظرية والتطبيق" ، في جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية، بغداد: بيت الحكمة، 2002

82– زعباط عبد الحميد الشراكة الأرد–متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد الأول، جامعة الشلف ،2004

83-العرداوي، خالد عليوي، " الفيدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي"، في مجلة الفرات، ع7. 2011.

84-عوني، مالك، "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ..... آفاق التكامل الأوروبي الجديد"، في السياسة الدولية .ع 142 أكتوبر .2000

85- صدقى الدجاني، أحمد، "العرب ودائرة الحضارة الإسلامية " في العرب والعالم عمان : مؤسسة عبد الحميد شومان، 2001

86- قودير، إبراهيم "العمالة العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين : معالم الواقع وتحديات المستقبل" ، شؤون عربية ، عدد 103 ، سبتمبر 2000

87-الرشدي، أحمد ،" نظام تسوية المنازعات العربية – العربية :الواقع الراهن وإمكانات التطوير"، في قضايا إستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة : المركز العربي للدراسات الاستراتيجية : العدد 11 سبتمبر 1997

88-تحسين علي، خالد، "الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك"، في شؤون عربية عدد 35، جانفى1984

89- الخوني، الصادق، "ملامح شخصية المغرب العربي خلال العصور الوسطى"، في بناء المغرب العربي، تونس : مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ،1983.

ب-باللغة الأجنبية:

90-Donattella M. Viola, « International Relations and European Integration Theory The Role of the European Parliamen » Jean-Monnet Worlding Paper. N° 20 January 2000.

91- Dussauge, P. et B. Garrette, « Alliances Siratégiques : mode d'emploi", Revue Française de Gestion, septembre-octobre 1991.

92- Emile Baine et Michel Fennbresque, "La deferise européenne après le Conseil Européen de Nice. Défense Nationale, No 2, février 2004.

93-Hareth Mzioudel, « Les Institutions de l'UMA». Dans : Etudes luternationales N°41, Avril 1991.

94- Mohamed Troudi, «Quelle rôle pour l'Europe dans le réglement du conflitIsraelo-palestmen?». Dans: Revue Geostratégiques. N 8. Juillet 2005.

95- Stephen Wall, laternational relations: One world, many theories" In: Foreign Policy. Washington: Spring 1998

96- Thorel Julien, Le Couple Franco-Allemand, Moteur De La Sécurité Européenne Lors De La Crise Yougoslave 1991-1995) in Allemagne d'aujourd'hui, politique, économie Société, Culture, N 153. Juillet-Septembre 2000.

3-المواقع الإلكترونية:

أ-باللغة العربية:

97-أحمد الحاج، عاصم فتح الرحمن، مفهوم الكونفدرالية والدولة الفدرالية في نظم الحكم المعاصرة .في :

http://www.sudan unidex. skup?option=com _content&view= article&id =21014 :2010-11-12-06-19-54&catid=34 :2008-05-19-17-14-27&Itemid=55.

98-الأمانة العامية الاتحاد المغرب العربي، أهداف و سلم اتحاد المغرب العربي في http//www. Naghubutube.org/ar/obj.com

99-الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر و الهلال الأحمر، رابطة أسم جنوب شرق آسيا تتقدم مع بثبات في :

http://www.ifte.org/Global/Publications/IDRL/e-news/idrl-enews-10-ar.pdf

100-اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية .في

Faculty.Ksu.edu.sa /2195/ Documents/ NAFTA. doc

101-بن ديكة، رمزي، الدراسات الإقليمية المعاصرة نحو طرح جديد .لمفهوم الإقليمية .في

http:// politics-ar.com/ar/files/13.pdf

102-بي بي سي، معاهدة لشبونة تدخل حيز التنفيذ .في

http://www.bbc.co.uk anbic/tworldnews/ 2000/12/091202 a lisbon_ treaty_te2.shtml

103-جوهر، شاهر، الرابطة أمم جنوب شرق آسيا .«في جريدة العالم .في

http://www.9alam.com/forums/showthread.php

104-هاشم نعمة، كاظم، "الفيدرالية : المفهوم والتطبيق"، في مجلة الحوار المتمدن299. .، ع 2991. أفريل2010 ، في

htp://wwwahewanorg/dehal/show.atlaspaid=213548

105-ولد نافع، أحمد، "التكامل الاقتصادي العربي الإفريقي :الشراكة من أجل التنمية"وكالة الساحل ميديا .في

http://www.sahelmedias.net/opinion 1245-1-Html

106-طلعت ، عبد المنعم، " ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي الجديد :نموذج شرق آسيا." مجلة السياسة الدولية .في

http//:www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial218833&eid-413

107- محمد البكري، ياسين سعد، إشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية .في

www.tasj.net/iasi? fune=fulltexidald=9309

108-مسعود نصار،« الولايات المتحدة الأمريكية هي الشريك الأكبر :مقومات الاقتصاد الكندي » .في مجلة المعرفة .في

http://www.almareth.net/show_content_sub.php?CUV=355&Model=M&SubMode 1=138&ID=261&Show All=On

109- موسوعة المعرفة، رابطة أمم جنوب شرق آسيا .في

http://www.marefa. org/index.php

110-مركز أنباء الأمم المتحدة، دراسة جديدة توضح التفاوت الكبير في التنمية بين دول الأسيان .في

http://www.linorg/arabic/news/fullstorynews.asp?NewsID=8216

111- نزيرة الأفندي،" ماذا تعني اتفاقية تافنا للولايات المتحدة الأمريكية ؟" في السياسة الدولية .في

http://www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx ?Serial=217804&eid=839.

112-سالم، غسان، «قراءة في كتاب :الديمقراطية التوافقية مفهومها ونادجها» .في الحوار المتمدن .ع276 2 .، 7 سبتمبر2009 ، في :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=183893.

113-سعيد، ملاح، الإشكاليات الأساسية للتنظير في التكامل الدولي .في :

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3073.html

114-العدبه، علي، العولمة والتكتلات الاقتصادية في:

http://www.Ali-hu.tripod.com/ali2.doc

115-عمارة، رشيد، «الديمقراطية التوافقية : دراسة في السلوك السياسي العراقي»، في مجلة زانكوى سليمانى .قسم الدراسات الإنسانية .ع 30 .أكتوبر 2010 ، في

http://arabsi.org attachments article/00/arabiel25-160.pdf

116-قسم البحوث والدراسات، اتحاد المغرب العربي :الأهداف والهيكل التنظيمى في :

http://www.aljazeera.net/NR/excres/6DA79546-693A-4BA4-88CA

117- الشمري، علي، منظم الاتحاد الفيدرالية في مجلة النبأ، ع.59 جوان 2001 في:

http:lannabaa.org/nbas9rfidralia.htin

118 -الخطيب، زاهر، الأزمة المستعصية بين الديمقراطية الحقيقية والديمقراطية التوافقية .في

http:/www.kobayatorg/data/documents/arab awlamat awlama 27 feb 2005/azma _mousta3ait.htm

119-خلف الربيعي، فلاح، التكامل الاقتصادي بين الشروط التقليدية والشروط الحديثة : في مجلة الحوار المتمان.ع2666، 3 جوان .2009 في

http://www.ahewar.org./debat/show.art.asp?aid=173879

ب -باللغة الأجنبية :

120-AL.E.N.ATAccord de libre-échange nord-américain) ou N.AETA. (North American Free Trade Agreement). Encyclopedia Universalis. Dans:

http:// www.universalis.fr/encyclopedie/n-a-flal

121- Amélie Rodrigtiez di Mierino, Fiche «la Belgique pour les nuls » LA consociationalisme. Dans:

http://www.kotcitoyen.be/article-fiche-la-belgique-pour-les-nuts-le-onsociationalisme-73001851.html.

122- Britannica Online Encyciopedia. Federal State, In : http://www.britannica.com/EBchecked/topic/203450/federal-state

123-Definition of integration, Oxford dictionaries, In; http://oxforddictionaries.com/definition english integration? integration

124- David J. Bodenhamer, "The federal and State governments are in fact but different agents and trustees of the people, constituted with different powers, and designed for different purposes", In Democracy Paper. N-46. http//www.ait.org.tw/infousazhtw/DOCS/Demopaperiimpaper/dmpape-r 4.html.

125- Europa, Traité instituant la Communauté europécune du charbon et de Lacier, traité CECA, Dans: Ittp://europa eu/legislation summaries/institutional attairs treaties _ecsc_fr.htm.

126- Edward Sapir. "Communication, Encyclopaedia of the Social Sciences, IN York), 4x5935) lut http://www.brocku.ca/Mead Project Sapir/Sapir !935_b.hunt

127-Europa. La Banque centrale européenne. Dans: http://europa.et institutions financiallecb/index_firhm.

128- Europa Le Portail De L'union Européenne. Traité de Maastricht sur l'Union

européenne, dans: http://europa.eu/legislation summaries economic and monetary affairs institution and economie frumework/treaties maastrichi_frhtm

129- Groupe des Conseillers pour les relations etrangères, La politique étrangère et

de sécurité commune (PESO)- Guide de la Pesc. Dans: http://www.diplomatie.

gouv.ir/IMG/pdf/pesc.pdf

130- Institut nationale de la statistique et des études économiques. Zone euro, dams:

huip://www.insce frstr/methodes/defaullasp?page=definitions zone-curo hem.

131- La Documentation Française, Chronologie : les

élargissements successifs de l'Europe communautaire. dans:

fattp://www.ladocumentationirancaise.fr/dossiers elargissement-mon-europeerne/chronologie.shtml.

132- « La zone euro et la croissance annuelle du PIB dans l'Union européenne » Dans Questions internationales. N"31. Mai Juin 2008. Dans: http*://w*ww.ladocumentationfrancaise.fr/cartotheque/etapes-croissance -euro'1957-2008.

133- «Les étapes de la construction européenne (1957-2008)

Questions internationales. N°31, Mai-juin 2008. Dans: http:// ladocumentation Francaise.fr/cartothequeretapes-construction-euro 1957-2008.shtml

134-L'Europa, Le Portail De L'Union Européenne, L'Historique de L'Union Européenne, Dans http://europa.eu/abc/history/1980/1983/index_fr.htm.

135- Loup Francani cial. Quel avenir possible pour la PESD :au regarde de la conjoncture actuelle. Dans: http://www.defense.gouv.fr/sites/las dossiers/quels avenirs possibles pour in pesd-22pdf

136-Ministere de le Défense Française Direction Génerale de L'Armement, ,L'Union de l4Europe occidentale (UEO) Dans: intp://www.delense gouv.fi/dua international cooperation l-union-de-l-europe Occidentale-ueo

137- Niccollo Machiavelli, The Prince Written c: 1505 published 1515, Translatud by W. K. Mamion 1908 in: http://www.constitution .org/mac/ prince00.htm

138-Organisation de Cooperation et de Développement économique, Pays Membres L'OCDE, Dans http://www.oecd.org/document/1/0,3343,fr._ 2649_ 200185_ 18894091 _ 1_1_1.00. html

139-Peter Bock, « Functionalism and Functional Integration », in international Encyclopedia of the Social Sciences January 1968. In http/www.encyclopedia. CG2-3045000593.1 .html E.

140- Robert E. Scott «NAFTA al Seven: Its impact on Workers in all Three Nations, In Lconomic Policy Institute. Washington: EPI Briefing Pape, April 2001.in :

http://www.matical.org/co-globalize NAFTAU 7nalta-al-7.pdf/

141-Toureleurope, portul francais d information sur les questions européennes. Les pays membres de la zone euro. Dans: http://www touteleurupe. It/Irvactions/economie euro/presentation/les-pays membres-de-la-zone-cureml

142-The Ollicial Website of the Association of Soubeast Asean Nations. The Founding of ASEAN In: hip Awwaseansec.org 20024.htm

143-The Official Website of the Association of Southeast Ascan Nations Organizational Structure: In: http://ascanusmission gov/aussion organizational structure.html

144- Thomas Hobbes, Leviathan, in: Ittp://cbooks adelaide.edu.au/b/hobbes/thomas/h681

145- Thucydides, History of the Peloponnesian War. translated by Richard

Crawley. In: http://ebooks.adelaide.edu.au/t/thucydides/crawley/

146- Valérie Gutton, « International : jusqu'où ira l'Europe ? ». Dans

Le Journal du CNRS. Dans:
http://www2.cnrs.fr/presse/journal/3934.htm 1120)
120- webnews francophone consacré à la Politique étrangère de l'UE et l'Europe de la Défense, Rapport sur la PESC (Conseil européen de Lisbonne juin 1992).
Dans: http://www.bruxelles2.cu/textes-el-documents-esdc/rapport-sur-la-pesc-conseil-curopeen-de-lisbonne-juin-1992-2
14-) Wikipedia l'encyclopédie libre, Union économique et monétaire, dans:
http://fr.wikipedia.org/wiki/Union_%C3%A9conomique_et_ion%C3%A9taire
148- Wikipedia l'encyclopédie libre, Communauté européenne de défense, dans:
http://fr.wikipedia.org/wiki/Communaut%C3%A9_curop%C3%A9enne de_d%C3%A9fense
149- Wikipedia L'encyclopédie Libre Consociationalism. In:
http://en.wikipedia.org/wiki/Consociationalism
150- Wikipedia L'encyclopédie Libre, David Mitrany. In:
https://fr.wikipedia.org/wiki/David Mitrany
151- Wikipedia L'encyclopédie Libre, Confédération (Organisation Politique). Dans:
http://fr.wikipedia.org/wiki/ConfC3%A9d%C3%A9ration (organisation politique)

152-Wikipedia Tencyclopédie libre, Communauté Economique Européenne,
Dans: http:/fr.wikipedia.org/wiki/Communaut%C3%A9 %C3%A9 conomique

153- Wikipedia L'encyclopédie Libre, Accord de libre-échange nord-aniéricain. Dans: bitp://fr.wikipedia.org/wiki/NATTA

154- Wikipedia L'encyclopédie Libre, Association des Nations de l'Asie du Sud Est. Dans: http:/fowikipedia.org/wiki/Association des nations de l'Asie_du_Sud Esti Membres.

155- Wikipedia L'encyclopédie Libre, ASEAN Countries Capitals-en.svg In: http://fr.wikipedia.org/wiki/Fichier:ASEAN countries capitals-en.svg

4- مواد غير منشورة :

أ -باللغة العربية:

156- أبو طبيخ، عبد المنعم أجمل، توزيع الاختصاص في الدولة الفدرالية : دراسة مقارنة (مذكرة ماجستير في القانون العام). الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك :كلية القانون والعلوم السياسية .د .س .ن

157- أو سرير، منور،" المستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية" (مداخلة غير منشورة)، في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد .جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 22 - 23أفريل 2003

158- بلجبل، عادل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير 2009 ،

159 –بن خليفه عبدالوهاب، المشروع التكاملي في المغرب العربي بين النظرية والتطبيق .(رسالة ماجستير) جامعة الجزائر : معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1996–1997

160 –بن صايم، بونوار، مصادر التهديد الخارجية الأمن المغرب العربي.(رسالة ماجستير) جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2004 .

161–بخوش، صبيحة، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية. (أطروحة دكتوراه.) جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2007 .

162– لبنى جصاص. "دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي: دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2009–2010

163–الوافي، آسيا، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، (رسالة ماجستير)، جامعة الحاج لخضر باتنة .قسم العلوم الاقتصادية 2006–2007.

164– ربيعي سامية. "آليات التحول في النظام الإقليمي: النظام الإقليمي لشرق آسيا"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة 2008 / 2007 .

165– حشماوي، محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية (أطروحة دكتوراه).جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير2006 .

166–عبد اللاوي، عقبة، الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية.(رسالة ماجستير) ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، قسم علوم التسيير، 2008–2009

167-كشوط، رفيق ، الدفاع الأوروبي المشترك والمستقبل(رسالة ماجستير) . جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام،2005-2006.

168- مالك عوني، "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ..... آفاق التكامل الأوروبي الجديد"، في السياسة الدولية. ع 142 أكتوبر،2000

169- محمد قويدري، " أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي " في تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، محاضرة ألقيت في ملتقى بجامعة فرحات عباس- سطيف (29 – 30 أكتوبر 2001).

170- حسين بوقارة، مذكرة في العلاقات الدولية، لطلبة العلوم السياسية العلاقات الدولية، جامعة باتنة(1996/1995) ص 9

171-صمار، محمد سليم، التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية .جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية2001-2002.

172-Anne Laure Nico, La Politique Européenne De Sécurité Et De Défense De Nice à L'après Séville (Mémoire De Fin D'Etudes). France : Institut d'Etudes Politiques De Lyon, Section internationale, 2001-2002

173-Philipe Etienne, le projet de la zone de libre échange des Amériques et les réponses stratégiques de l'Europe, de l'Asie, Thèse doctoral Paris 1998.

الفهرس:

مقدمة.....

1–موقع النظرية ، تعريف التكامل وخصائصه..... .

أ– موقع النظرية من بين النظريات في العلاقات الدولية.....

ب– التعريف بالتكامل والاندماج ....

ج –خصائص التكامل والاندماج .....

2–التكامل وبعض المفاهيم المشابهة .....

أ –التحالف .....

ب–التعاون .....

ج– الشراكة.....

د– التنسيق .....

هـ–الجهوية.....

و– الاقليمية الجديدة..... ...

3 –مجالات التكامل .....

أ –التكامل الاقتصادي .....

ب التكامل السياسي .....

ج التكامل الأمني .....

4–الشروط الاولية للتكامل .....

أ –التجانس الاجتماعي.....

ب–تشابه القيم .....

ج– المصلحة المشتركة .....

د –العلاقات التاريخية الودية.....

هـ–اهمية عملية التكامل في حد ذاتها .....

و–التكاليف المرتبطة بعملية التكامل.....

ي– التأثير الخارجي.....

5– **اهداف التكامل** .....

أ –القوة الاقتصادية .....

ب–القوة السياسية .....

ج –وسيلة لحل النزاعات الدولية..... .....

6–**المفاهيم المختلفة للتكامل والاندماج**.....

أ –المفهوم الامريكي .....

ب–المفهوم السوفياتي (سابقا) .....

ج –مفهوم العالم الثالث.....

7–**المشاكل التي تعاني منها نظرية التكامل والاندماج**.....

8– **تطور نظرية التكامل والاندماج**.....

9–النظرية الدستورية في التكامل.....

أ–الاتجاه الكونفدرالي.....

ب–الاتجاه الفيدرالي .....

10– **النظرية الوظيفية في التكامل** .....

1–**النظرية الوظيفية الاصلية** .....

أ–الاصل والمرتكزات للوظيفية الاصلية.....

ب–الأسس العلمية للوظيفية الاصلية.....

ج –منهج للوظيفية الاصلية.....

د –الانتقادات الموجهة للوظيفية التقليدية .....

2–**النظرية الوظيفة الحديدة** .....

أ –النشأة والرواد .....

ب–شرود التكامل عند الوظيفية الجديدة.....

ج – مسار التكامل عند الوظيفية الجديدة.....

د –تقيم مسار التكامل عند الوظيفية الجديدة.....

3-**نظرية الاتصال** .....

1- مفهوم الاتصال .....

أ –تعريف الاتصال .....

ب–أهمية الاتصال.....

2–رواد نظرية الاتصال.....

3–الاتصال والعملية التكاملية.....

4–النقـــد.....

4- **مدرسة العمل الوطني المتماثل**.....

5- **كونسوسياسيونااليزم (consociationalism)**

6 - **الليبرالية المؤسساتية:**.....

11–**خلاصة نظريات التكامل والاندماج الدولي**.....